

كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
ملاً لعرق الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لؤلفه المغفور له (محمد قدرى باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٦٤
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل
مفتى الديار المصرية وحضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس
الشريعة الاسلامية بمدرستى دار العلوم والحقوق كما يعلم من صور
المكاتبات التى جرت بشأن ذلك المندرجة فى أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثالثة)
بالمطبعة الاميرية بمصر
١٩٠٩

صـور

المكتبات التي جرت بين نظارة المعارف العمومية
وحضرة الاستاذ الفاضل مفتى الديار المصرية

بشأن

كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان
في المعاملات الشرعية

تأليف

المرحوم محمد قدرى باشا

صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ
مفتى الديار المصرية

(بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ان وريثة المرحوم محمد قدرى باشا قدموا لهذا الطرف من مؤلفات
المرحوم كتابا فى المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة
أحوال الانسان وهو مجمله أحكام على مذهب أبى حنيفة مرتب
كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه فى كتاب الوقف
ونظرا لأن علم الشريعة الاسلامية جار تدرسه بالمدارس قد حصلت
المشافهة مع دولتلو أفندم رئيس مجلس النظار فى شأن شراء هذه
المؤلفات وقد أشار دولته بعدم المانع من ذلك متى صدقتم حضرتكم
عليها ولهذا كاف حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة
بالمدارس بأن يتوجه لطرف حضرتكم ومعه هذه المؤلفات فالامل
أنه بحضوره يصير اطلاع حضرتكم عليها وقراءتها مع حضرته والتكرم
بالافادة عما يترأى لفضيلتكم فيها حتى اذا تصدق عليها يجرى اللازم
عنها للانتفاع بها فى التدريس أفندم ما

فى ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ناظر المعارف

غير رسمى

(ختم) على مبارك

صورة الشرح الوارد من حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية
لنظارة المعارف

(في ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٣٢ سايره)

بناء على ماورد بمكاتبة سعادتك يمينه لهذا الطرف بتاريخ
٩ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩) غير رسنى المتضمنة
ان ورثة المرحوم محمد قدرى باشا قدموا لنظارة المعارف من مؤلفات
المرحوم كتابا فى المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة
أحوال الانسان على مذهب أبى حنيفة النعمان مرتبا كترتيب القوانين
وثلاث مسودات من تأليفه فى كتاب الوقف وقد أرسلت تلك
المؤلفات لهذا الطرف للاطلاع عليها والافادة بما يترأى فيها لاجراء
اللازم الى آخر ما توضح بالافادة يمينه قد صار الاطلاع على مرشد
الحيران المذكور وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق
لما عليه العمل فى مذهب الامام الاعظم بمساعدة من سبق تعيينه
لذلك حتى صار بالحالة التى هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه
فى المذهب ومفيدا فى خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به
وكتب على معظم مواد التاثيرات الدالة على صحة ما فى تلك المواد
المؤشر عليها وبلغ عدد المواد المؤشر عليها تسعمائة واحد واربعين مادة
حسب المكتوب فيها ونمر هذه النسخة مائتان وثمانية وستون نمرة
وبحسب المذاكرة الشفاهية مع سعادتك عن تعيين من يلزم لتبويض
هذه النسخة بخط منتظم فالنسخة المحكى عنها مرسله مع رافعه
لتبويضها بما فى ذلك الفهرست التى وضعت للكتاب من هذا الطرف

(ز)

والتأثيرات المحكى عنها وبمقتضى ذلك يجرى صرف مرتب مايق من
المدة الى تاريخ هذه الافادة للمساعد الذى تعين للمساعدة للاطلاع على
الكتاب المحكى عنه ويصير قطعها فيما بعد هذا التاريخ وان لزم اعادة
الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبييضه لمقابلته والتأشير عليه بالاعتماد
يفاد من سعادتك لتعيين من يلزم لذلك بالمرتب الذى يصير تعيينه وقتها
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فلكونها مدشنة ولايتيسر
الاطلاع عليها بالحالة التى هى عليها الآن فهى مرسله لسعادتك لاجراء
مايقتضى عنها وبمشيئة الله تعالى عند طبع الكتاب المذكور يرسل
لهذا الطرف منه مقدار عشر نسخ لحفظها والانتفاع بها أفندم ٢

فى ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ (١٩ مارث سنة ١٨٩٠)

افقيير محمد العباسى المهدي

الحفنى الحنفى

(ختم) عفى عنه

صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ

مفتى الديار المصرية

(بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ نمرة ٣٦٣)

توضح فى الافادة السابق ورودها من فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب
سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ انه صار الاطلاع على كتاب مرشد الحيران
الى معرفة أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا وجرى تغيير
واصلاح ما لزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل فى مذهب
الامام الاعظم حتى صار بالحالة التى هو عليها الآن موافقا للمنعوص عليه

(ح)

في المذهب ومفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به وأرسلتم سيادتكم تلك النسخة لتبييضها بخط منتظم وحيث انه كلف من يدعى الشيخ محمود ابراهيم باستنساخها ومراجعة كل ما ينسخه منها أول بأول بطرف حضرتكم وقد حضر وأوضح انه تم ذلك فنسخة التبييض ونسخة الاصل مرسلتان مع هذا عن يده بأمل التكرم عما اذا كانت نسخة التبييض صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه من حضرتكم بعد اجراء التغييرات المذكورة أولا واعادة النسختين لاجراء المستلزم عنهما ما

في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٩٠) ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

(صورة الشرح الوارد من حضرته للنظارة في ٢٨ شوال

سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتكم يمينه المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ نمرة ٣٦٣ المتضمنة أن المدعو الشيخ محمود ابراهيم كلف باستنساخ كتاب مرشد الحيران تأليف المرحوم قدرى باشا من النسخة التي جرى اصلاحها بمعرفة هذا الطرف وأرسلت للنظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ وكلف أيضا بمراجعة مايجرى استنساخه أول بأول لدى هذا الطرف وانه حضر وأوضح انه أتم ذلك وانكم أرسلتم نسختي الاصل والتبييض عن يده ترغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبييض صارت موافقة للاصل المصدق عليه بتلك الافادة واعادة النسختين لاجراء مايلزم وحيث ان الافادة

(ط)

الواردة من سعادتك بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ غير رسمي مفادها طلب الاطلاع على الكتاب المذكور واجراء مايلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتك مصدقا عليها في الافادة المحكى عنها أولا وكذا صار مقابلة النسخة الجديدة التي بيضت على الاصل وتأثر على كل كراس منها منا بذلك فهذا كاف الا أن نسخة التبييض المذكورة وان قبولت بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى النسخة المحفوظة بهذا الطرف أيضا لكن نسخة التبييض المذكورة كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه فاللازم عند ارادة الطبع أن لا يكتفى بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عليه كما ذكر والنسختان المحكى عنهما باقيتان بطرف الكاتب المذكور لتسليمهما بذاك الطرف افندم ٦ في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

الفقيه محمد العباسي المهدي

الحفي الحنفى

(ختم) عفى عنه

صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية
(بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ نمرة ٥٨٣)

انه بناء على ماقرره مجلس النظار في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢
(٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرار الصادر من النظارة

في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٤٤)
بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة
بحسب مايناسب العلم المؤلف فيه الكتاب وبناء على أن النظارة تريد
معرفة ما اذا كان يوافق طبع كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال
الانسان في الشريعة الاسلامية تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف
الحكومة للانتفاع به قد رأينا موافقة اتحاد سيادتكم مع حضرة الشيخ
حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية في مدرستى دارالعلوم
والحقوق للنظر في ذلك واعطاء القرار بما يترأى وقد تحرر في تاريخه
لحضرة المولى اليه بأن يتوجه لطرف فضيلتكم لهذا الغرض واقتضى
تحريره لحضرتكم وارسال النسخة التي بيضت من نسخة الاصل التي
حصل الاقرار عليها من حضرتكم مع هذا بأمل انه بحضور حضرة
الشيخ حسونه لذلك الطرف والمداولة في هذا الامر يعطى القرار
اللازم ويرد لنا بالافادة اللازمة لاجرا المقتضى نحوه افندم ما

في ٣ محرم سنة ١٣٠٨ (١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠)

ناظر المعارف

(ختم) على مبارك

صورة الشرح الوارد من حضرته للنظارة في ١٥ محرم

سنة ١٣٠٨ نمرة ٢٤٦

بناء على ماورد من سعادتكم يمينه بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
نمرة ٥٨٣ قد صار اعطاء القرار اللازم في تاريخه من هذا الطرف ومن
حضرة الاستاذ الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية

(ك)

بمدرستی دارالعلوم والحقوق بشأن موافقة طبع کتاب مرشد الحیران
الى معرفة أحوال الانسان تألیف المرحوم قدری باشا متى أريد طبعه
على طرف الحكومة لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار اجراؤه
فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظم أبی حنیفة النعمان
مفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به واقتضى تحريره
لسعادتكم بالاحاطة والقرار والنسخة عائدان مع هذا افندم ما

في ١٥ محرم سنة ٣٠٨ الفقير محمد العباسی المهدي

الحفي الحنفی

(ختم) عفى عنه

(صورة القرار الصادر من حضرتی المذکورین)

قرار

بناء على ماورد من نظارة المعارف بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
نمرة ٥٨٣ قد صار الاجتماع في تاريخه أدناه وحصلت المداولة
في خصوص موافقة طبع کتاب مرشد الحیران الى معرفة أحوال
الانسان تألیف المرحوم قدری باشا على طرف الحكومة للانتفاع به
وسبق تغيير ما لزم تغييره واصلاحه فيه وتقدم ارساله لنظارة المعارف
أخيرا من مسند الافتاء المصرية بعد التبييض والمقابلة بتاريخ ٢٨ شوال
سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨

قد تقرر بالاتحاد

انه متى أريد طبع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هناك مانع لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار اجراؤه فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان مفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به كما سبقت له الاشارة فيما تحرر للنظارة المشار اليها من مسند الافتاء المومي اليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ افندم ٤

الفقير محمد العباسي المهدي	تحريرا في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨
الحفنى الحنفى	الفقير حسونه النواوى
عفى عنه	الحفنى

(صورة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم

سنة ١٣٠٨ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠)

قرار

من نظارة المعارف

بناء على ماقرره مجلس النظار في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة

وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ٨٩) نمرة ١٤٤ بأن الكتب التى يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة بحسب مايناسب العلم المؤلف فيه الكتاب

وبناء على ماتحور من النظارة لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٥٨٣ باتحاد حضرته مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستى دار العلوم والحقوق ونظرا لكتاب تأليف المرحوم قدرى باشا المسمى (مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان فى الشريعة الاسلامية) واعطاء القرار منهما بما يترأى

وبناء على القرار الذى أعطى من حضرتهما بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ أحد الورقتين طيه الوارد بأفادة حضرة المفتى الرقيمة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٢٤٦ من أن هذا الكتاب مفيد ويوافق طبعه على طرف الحكومة

قررنا ماهوآت

أولا - يطبع من هذا الكتاب بالمطبعة الاهلية المقادير التى تحتاج اليها النظارة منه وتحسب التكاليف من المقرر بالميزانية للطبوعات
ثانيا - على قلم عربى تنفيذ هذا القرار

تحريرا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ١٦٤)
ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

هذا ونظرا لسبق شراء أصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدرى باشا بمبلغ خمسين جنيها مصريا وحفظ هذا الاصل بالكتبخانة الخديوية ضمن الرصيد تحرر للطبعة الاهلية بطبعه وصورة ماتحور لها كما سيأتى

(صورة مآحرر لآضرة مآر المآطبعة الالهية)
 قد اشآرت النظارة من ورآة مرحوم قآرى باشا الاصل لكآاب فى المعاملات من مؤلفآت المرحوم سماء مرشآ الحيران الى معرفة أآوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النظارة بآارآ ١٠ سبآمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٦٤ بناء على مآقرآة اللجنة المشكلة من آضرة الاسآاذ مفآى الآيار المصرية والشآخ آسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسى دار العلوم والآقوق من موافقة طبع هذا الكآاب على نفقة الحكومة مرسل لآضرتكم نسخة بيضآ من أصل هذا الكآاب آشآمل على ستة عشر كآاسا ونصف كآاس لآآنبه بطبع ألف وخمسائة نسخة منه وارسالها للنظارة مجلدة آجلآا افرنآا وآآ ان آضرة الاسآاذ مفآى الآيار المصرية أوضآ فى افآآته الوارآة للنظارة بآارآ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨ ان نسخة التبييض آفة الذكركآبآ فى ورق على وجه آقبل المآوالاآبات بآون آآآر فىه وانه عآآ ارآاة طبع هذا الكآاب لاآآفى بالمقابلة على نسخة التبييض بل آلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عله من آضرتة وآآ ان نسخة الاصل آفظآ بالآآبآانة الآآىوية آمن رآآى الكآب فىلاآظ ماأشار به آضرة الاسآاذ المومى اله وبالاآآاء فىآآ عن قيمة التكاليف لآآسابها من المقرر بالمآزانة للطبوعات والقصد السرعة فى ذلك للاآآآاج لهذا الكآاب للآآريس من أول السنة المآآآبة الآى آآآى فى شهر اآآوبر المآقبل ما

آآآرا فى ١٦ سبآمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨)

ناظر المعارف

(آآم) على مبارك

آاشية - صح الذى يطبع من هذا الكآاب هو ألفا نسخة ما آارآآه

(آآم) على مبارك

فهرست

کتاب مرشد الحیران

الى

معرفة أحوال الانسان

(فهرست کتاب مرشد الحیران الى معرفة أحوال الانسان) (ف)

صحيفة

(الكتاب الاول - في الاموال)

- ٣ (الباب الاول) في أنواع الاموال
- ٥ (الباب الثاني) في الملكية
- ٥ (الباب الثالث) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
- ٨ (الباب الرابع) في حق السكنى
- ٩ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ١٠ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ١١ (الباب الخامس) في حقوق الارتفاق
- ١١ الفصل الاول - في الشرب
- ١٣ الفصل الثاني - في حق المرور والمجرى والمسيل
- ١٥ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوارية
- ١٨ (الكتاب الثاني - في أسباب الملك)
- ١٩ الفصل الاول - في العقود
- ٢٠ الفصل الثاني - في الهبة
- ٢١ الفصل الثالث - في الوصية
- ٢٣ الفصل الرابع - في الميراث
- ٢٣ (كتاب الشفعة)
- ٢٣ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
- ٢٥ الفصل الثاني - فيما تثبت فيه الشفعة وما لا تثبت
- ٢٨ الفصل الثالث - في طلب الشفعة

(ص) تابع (فهرست کتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان)

حقیقة

- ٣٠ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
٣٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويبطلها
٣٤ (باب) في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة
٣٥ (باب) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
٣٨ (باب) في نزع الملك
٣٩ (في المداينات والعقود والامانات والضمانات)
٣٩ (الباب الاول) في أنواع الديون
٣٩ الفصل الاول - في الدين
٤٥ الفصل الثاني - في الدين المضمون
٤٧ (الباب الثاني) في وفاء الدين والمقاصة والابراء عن الدين
وتجديد عقده وغير ذلك
٤٨ الفصل الاول - في وفاء الدين
٥٥ الفصل الثاني - في المقاصة
٥٧ الفصل الثالث - في الابراء عن الدين
٥٩ الفصل الرابع - في تجديد الدين
٦١ الفصل الخامس - في فسخ العقد المرتب عليه الالتزام
٦٣ الفصل السادس - في حكم مرور الزمان
٦٥ (كتاب العقود على العموم)
٦٥ (الباب الاول) في ماهية العقد وشرائطه
٦٦ الفصل الاول - في أهلية العاقدین

تابع (فهرست کتاب مرشدالحیران الى معرفة أحوال الانسان) (ق)

صحيفة

- ٧٦ الفصل الثاني - في رضا العاقدین وما یعدم الرضا
- ٧٥ الفصل الثالث - في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود
- ٧٦ الفصل الرابع - في محل العقد وفائدته وقصد شرعيته
- ٧٧ الفصل الخامس - في أحكام العقود
- ٧٩ (الباب الثاني) في العقود التي یصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا یصح اقترانها وتعليقها به وفي العقود التي یصح اضافتها الى المستقبل والتي لا یصح
- ٧٩ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق
- ٨١ الفصل الثاني - في بيان العقود التي یصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا یصح اقترانها وتعليقها به
- ٨٢ الفصل الثالث - في العقود التي یصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا یصح اضافتها اليه
- ٨٣ (الباب الثالث) في أنواع الخيارات
- ٨٣ الفصل الاول - في خيار الشرط
- ٨٥ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب
- ٨٧ (كتاب البيع)
- ٨٧ الفصل الاول - في عقد البيع
- ٨٩ الفصل الثاني - في العاقدین
- ٩٣ (باب) في شروط المبيع وفيما یجوز بيعه وما لا یجوز وفي كيفية المبيع
- ٩٣ الفصل الاول - في شروط المبيع وأوصافه
- ٩٧ الفصل الثاني - فيما یجوز بيعه وما لا یجوز
- ١٠١ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع

(ر) تابع (فهرست كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان)

صحيفة

- ١٠٤ الفصل الرابع - في الثمن
١٠٧ (باب) في حكم البيع
١٠٩ (باب) في تسليم المبيع
١٠٩ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته
١١٤ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع
١١٧ فصل في مصاريف التسليم ولوازم اتمامه
١١٧ فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
١٢٠ فصل في أداء الثمن
١٢٢ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق
١٢٩ فصل في حكم البناء والغراس
١٣٣ فصل في رد المبيع بالعيب القديم
١٣٧ فصل في الغبن والتغدير
١٣٨ (باب السلم)
١٤١ فصل في بيع الوفاء
١٤٣ فصل في الاستصناع
١٤٥ (كتاب الاجارة)
١٤٥ (الباب الاول) في عقد الاجارة
١٤٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان مدتها
١٤٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها
١٤٨ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والحمل
١٤٨ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب

تابع (فهرست كتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان) (ش)

صحيفة

- ١٥٠ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للحمل
 ١٥٢ (الباب الثالث) في اجارة الآدمي للخدمة والعمل
 ١٥٤ الفصل الاول - في الاجير الخاص
 ١٥٦ الفصل الثاني - في الاجير المشترك
 ١٥٨ الفصل الثالث - في العمل الملتزم به
 ١٦٢ (الباب الرابع) في اجارة الدور والخوانيت
 ١٧١ (الباب الخامس) في اجارة الاراضى
 ١٧٤ (الباب السادس) في اجارة الوقف
 ١٨٠ فصل في الحكر والكذك والخلو
 ١٨٣ (كتاب المزارعة والمساقاة)
 ١٨٣ الفصل الاول - في المزارعة
 ١٨٨ الفصل الثاني - في المساقاة
 ١٩٢ (كتاب الشركة)
 ١٩٣ (الباب الاول) في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة
 ١٩٧ (الباب الثاني) في عمارة الملك المشترك
 ٢٠٠ (كتاب العارية)
 ٢٠٦ (كتاب القرض)
 ٢١٠ (كتاب الوديعة)
 ٢١٨ (كتاب الكفالة)
 ٢١٨ (الباب الاول)
 ٢١٨ الفصل الاول

(ت) تابع (فهرست کتاب مرشد الحیران الى معرفة أحوال الانسان)

صفحة

- ٢٢٠ الفصل الثانى - فى الكفالة بالنفس
٢٢١ الفصل الثالث - فى الكفالة بالمال
٢٢٥ الفصل الرابع - فى البراء من كفالة المال
٢٢٦ (كتاب الحوالة)
٢٢٧ الفصل الاول - فى شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه
٢٢٩ الفصل الثانى - فى الديون التى تجوز الحوالة بها
٢٣٠ الفصل الثالث - فى أحكام الحوالة
٢٣٣ الفصل الرابع - فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجبه
٢٣٦ الفصل الخامس - فى حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
٢٣٧ الفصل السادس - فى براءة المحتال عليه
٢٣٨ (كتاب الوكالة)
٢٣٨ (الباب الاول) فى ماهية الوكالة وشروط صحتها
٢٣٨ الفصل الاول
٢٤١ الفصل الثانى - فى أحكام الوكالة
٢٤٣ الفصل الثالث - فى الوكيل بالشراء
٢٤٧ الفصل الرابع - فى الوكيل بالبيع
٢٥١ الفصل الخامس - فى التوكيل بالخصومة
٢٥٤ الفصل السادس - فى عزل الوكيل
٢٥٦ (كتاب الرهن)
٢٥٦ الفصل الاول - فى شرائط الرهن ويكأن ما يجوز رهنه
وما لا يجوز

تابع (فهرست كتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان) (ث)

صفحة

- ٢٥٩ الفصل الثاني - في أحكام الرهن
٢٦٣ الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن
٢٦٧ الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عند
هلاك الرهن
٢٧١ الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن
٢٧٢ (كتاب الصلح)
٢٧٣ الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان
٢٧٨ الفصل الثاني - في أحكام الصلح
-

(تمت)

كتاب
مرشد الحيران
الى
معرفة أحوال الانسان



بسم الله الرحمن الرحيم

به الرجا وثقتى والمصطفى وسيلتى

الكتاب الاول — فى الاموال

الباب الاول — فى أنواع الاموال

(مادة ١)

المال ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

(مادة ٢)

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

(مادة ٣)

المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات والمكيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والغراس القائمين فى أرض مملوكة أو موقوفة

(مادة ٤)

الحقوق التى بها يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الاول — حق ملك رقبة العين ومنفعتها

الثانى — حق ملك الانتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث — حق الشرب والمسيل والمرور والتعلّى ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان لملكها حق التصرف فيها
عينا ومنفعة ومنها الاراضى العشرية فتباع وتؤجر وتعار وتوهب
وتوقف وترهن وتورث

(مادة ٦)

أراضى مصر خراجية مملوكة فى الاصل لاربابها وما آل منها الى
بيت المال بسبب موت ملاكه مثلاً بلا وارث فرقبته مملوكة لبيت
المال وللإمام أن يجعل منفعته الى المزارعين فى نظير اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضى الاميرية التى يبيعها ولى الامر بمسوخ بيعها ويملك رقبتهما
للمشتري متى تحققت المصلحة فى بيعها تكون مملوكة رقبة ومنفعة لمشتريها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وفقاً أهلياً ابتداء أو على جهة بر لا تنقطع
لا تملك رقبتهما ولا تملك فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف
منفعتهما وغلتها الى الجهات الموقوفة عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافق^(١) وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود
والثغور لا تملك لاحد

(مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التى ليست بملك لمعين لا يجوز
لاحد أن يختص بها ولا أن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

(١) بالهمز رفاً السفينة كمنع اذاها عن الشط والموضع مرفأً ويضم اه قاموس
(تبيينه) هذه الهامسة وسائر الهوامش الاتية موجودة فى نسخة المؤلف

الباب الثاني - في الملكية

(مادة ١١)

الملك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما يملكه
عينا ومنفعة واستغلالا فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتائجها
ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء
حق الانتفاع بحصته والتصرف فيها تصرفا لا يضر بالشريك وله استغلالها
وبيعها مشاعة حيث كانت معلومة القدر بغير إذن الشريك

الباب الثالث - في ملك المنفعة وحق الانتفاع

(مادة ١٣)

الانتفاع الجائز هو حق المنتفع في استعمال العين واستغلالها مادامت
قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته مملوكة

(مادة ١٤)

يصح أن تملك منافع الاعيان دون رقبتهما سواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ١٥)

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون تملك المنفعة قاصرا على الاستغلال أو على السكنى
أو شاملا لهما معا

(مادة ١٧)

يجوز أن تجعل منافع الاعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها ان اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل الى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجانب منه ويجوز جعلها لشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الاحوال الجهة بتر لا تقطع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته لورثة الموصي كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنفعتا لشخص آخر كلاهما أجنبيان من المتبرع ولا يجوز^(١) استثناء منفعة العين من الوصية برقبته لشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المقرب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المتفع ولما يجب عليه من الواجبات

(مادة ٢٠)

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصي والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بها مدة حياته

(١) يستفاد حكم عدم صحة الاستثناء المذكور من الدرر المختار من أوسط فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل غمرة ٤٠ وغمرة ٤١ ويستفاد حكم صدر هذه المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من الهندية غمرة ١٢٥ وغمرة ١٢٦

ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى
بثمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وان قيدت بمدة
فله الانتفاع بالغلة والثمرة الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترد الغلة
والثمرة الى من له الرقبة

والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرائها وثمره البستان

(مادة ٢١)

المنقولات الموقوفة كالميكلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها
يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع النقود الموقوفة لذلك
ويعطى نفاؤها للوقوف عليه

(مادة ٢٢)

للمتفع أن يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع
بها الا باستهلاك عينها كالنقدين والميكلات والموزونات ونحوها وعليه
رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها اذا هلكت قبل
الانتفاع بها ولو بغير تعديه لكونها قرضا

(مادة ٢٣)

اذا مات المتفع بالمنقولات المتقدم ذكرها قبل أن يردها لصاحبها
فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

الباب الرابع - في حق السكنى

(مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها مدة حياته بأهله وحشمه وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنبيا وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان كان الواقف قد جعله له والا فالى المصرف الذى جعلها الواقف له

(مادة ٢٥)

ومن استحق بعقد وصية سكنى دار فان كانت رقبة الدار تخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بعياله وحشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوصا فيها على الابد أو يسكنها الى انقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك يرد حق السكنى الى ورثة الموصى^(١) فان لم تخرج رقبة الدار من الثلث فلموصى له أن يسكن فى مقدار ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة

ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما فى أيديهم من الدار ولو اقتسموا الدار مهابة بحسب الزمان صح والاول أعدل

(مادة ٢٦)

اذا تعدد المستحقون فى سكنى دار موقوفة عليهم سكنها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها أبواب تغلق عليها جاز للرجال المستحقين

(١) يستفاد حكم فقراتها من أوائل الباب السابع فى الوصية بالسكنى الخ من الهندية قمر ١٢٦

أن يسكنوا زوجاتهم معهم وللنساء المستحقات أن يسكن أزواجهن
معهن فإن كانت الدار صغيرة لا توجد بها أماكن كافية للسكنى فلا
يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نساءهم أو من النساء دون رجالهن
(مادة ٢٧)

إذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعارة فعارتها على من له حق
السكنى من ماله ويكون ما بينه من ماله ملكاً له ولورثته من بعده
وإن امتنع من تعمیرها فللقاضى أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة
ويعمرها بأجرتها وبعد مضى المدة يردّها لصاحب السكنى

فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المتفع بها صيانة لها
(مادة ٢٩)

لمالك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يتصرف فى العين
المتفع بها التصرف المعتاد اذا كان عقد المنفعة مطلقاً غير مقيد بقيد
فان كان مقيداً بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفى مثله أو مادونه
وليس له أن يتجاوزه الى ما فوقه

(مادة ٣٠)

لا يجوز لمالك المنفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التى له حق سكناها
ولا أن يرهنها وإنما يجوز له اعارتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لمؤنة العين المنتفع بها وحفظها تلزم صاحب
المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها لشخص ورقبتها لشخص آخر
فإن كان يوجد بالأرض شيء يستغل يكون عشرين أو خراجها وما يلزم
من المصاريف لسقيها وإصلاحها على صاحب المنفعة وإن لم يكن لها
شيء يستغل فنفتها على صاحب الرقبة

(مادة ٣٣)

إذا تلفت العين المنتفع بها أو هلكت بدون تعدى المنتفع أو تقصيره
في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

(مادة ٣٤)

إذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المنتفع العين بعد
انقضاء تلك المدة ولم يردّها لمالكها مع إمكان الرد فهلك فعليه ضمان
قيمتها ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطلبها المالك^(١)

فصل في انتهاء حق الانتفاع

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الانتفاع بموت المنتفع وباقضاء المدة المعينة له إن كان
له مدة وبهلاك العين المنتفع بها

(١) ينقذ حكمها من أواخر الباب السابع في استرداد العارية الخ من الهندية
نمرة ٣٥٢

(مادة ٣٦)

اذا انقضت المدة المعينة للانتفاع أو مات المتفع في أثناءها وكانت الارض مشغولة بزراعة والزرع بقل لم يدرك يترك الزرع له في الصورة الاولى ولورثته في الصورة الثانية الى حين ادراكه وحصاده بأجر المثل الا ان كان المتفع مستأجرا فانه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسمى الى حين ادراكه وحصاده

الباب الخامس — في حقوق الارتفاق

الفصل الاول

(في الشرب)

(مادة ٣٧)

الارتفاق هو حق مقتر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء سقيا للارض أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

· ميله النهر الاعظم وفروعه والقرع ذوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لاحد مباحة لكل أحد حق في أن يسقي منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جدولا لسقي أرضه مالم يكن ذلك مضرا بالعامة

(مادة ٤٠)

الترع والمجارى المملوكة ملكا عامًا أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقى
دوابه منها الا اذا خيف تخريبها لكثرتها وليس لاحد من غير الشركاء
أن يسقى أرضه منها الا باذن أصحابها وليس لاحد من الشركاء أن يسقى
منها بريحا أو ينصب عليها آلة بخارية أو تابوتا بلا رضا بقية الشركاء
الا آلة وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطنه له ولا يضر بهروماء

(مادة ٤١)

الماء المحرز في الاوانى كالخياض والصحاريح المملوكة لاحق لاحد
في الانتفاع به الا باذن صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ ترعة من ماله لسقى أرضه فله الانتفاع بما فيها كيف
شاء وليس لغيره أن يسقى أرضه منها الا باذن المنشئ وللغير أن يشرب
منها ويسقى دابته.

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الاراضى
المقتضى ريثا مع مراعاة عدم الضرر العامة

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الارض التى تسقى بالآلات أو الترع أن يجبر أصحاب
الاراضى التى دونه على تصريف مياهه فى أراضهم ان لم يكن له حق
المسيل فيها

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد مسقى جار بحق في أرض آخر فليس لرب الأرض أن يمنعه عن إجرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معتادا فتحملة أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فأتلف زرعه فلا ضمان عليه وإن سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حق الشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع إلا تبعا للأرض
حق المسيل ولا يوهب ولا يؤجر

الفصل الثاني

(في حق المرور والمجرى والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبقى على قدمه في حق المرور والمجرى والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فإن كان كذلك فلا اعتبار له ويزال إن كان فيه ضرر بين

فإن كان لدار مسيل قنر في الطريق العام وكان مضرا بالعامه يرفع ضرره ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنعه من المرور منها وله أن يقود دوابه وعربته إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

للبيع أن يرجع عن اباحته ولا يلزم بالاذن والرضا فان لم يكن لاحد حق المرور في عرصه آخر ومصر فيها مدة باذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لصاحب العرصه أن يمنع من المرور متى شاء

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سباق ماء جار بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

(مادة ٥٢)

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

(مادة ٥٣)

إذا كان لاحد مجرى أو سباق ماء في دار آخر فحصل به خلل تسبب عنه تجار ضرر فلا يجاز أن يحجر صاحبه على دفع الضرر عنه بتعميره واصلاحه أو عدم الاجراء فيه وإذا أراد صاحبه اصلاحه فمنعه الجار من الدخول في داره يغير صاحب الدارين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بماله

(مادة ٥٤)

إذا كان لدار مسيل قدر في الطريق الخاص وكان مضرًا بأهله يرفع ضرره ولو كان قديمًا ولا يعتبر قدمه

(مادة ٥٥)

لا يجوز لاحد أن يحجر مسيل محله المحدث الى دار آخر بدون اذنه ان لم يكن له حق في ذلك

(مادة ٥٦)

لا يجوز لاحد احدث شئ من الميازيب ولا حذر بالوعة في طريق العامة اذا كان يضر بالعامة وان أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز الا باذن أهله سواء أغرهم أم لا

الفصل الثالث

(في حقوق المعاملات الجوارية)

(مادة ٥٧)

للك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعل حائطه ويبنى ما يريد مالم يكن تصرفه مضرا بالجار ضررا فاحشا

(مادة ٥٨)

اذا تعلق حق الغير بالملك فليس للالك أن يتصرف فيه تصرفا مضرا الا باذن صاحب الحق

(مادة ٥٩)

الضرر الفاحش ما يكون سببا لو هن البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الاصلية أى المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التى ليست من الحوائج الاصلية فليس بضرر فاحش

(مادة ٦٠)

يزال الضرر الفاحش سواء كان قديما أو حادنا

(مادة ٦١)

سد الضياء بالكلية على الجار يعد ضررا فاحشا فلا يسوغ لاحد احدث بناء يسد به شباك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه وان فعل ذلك فاجار أن يكلفه رفع البناء دفعا للضرر عنه

(مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء يعد ضررا فاحشا فلا يسوغ احدث شباك أو بناء يجعل فيه شباكا للنظر مطلقا على محل نساء جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسد الشباك أو ببناء ساتر فان كان الشباك المحدث مرتفعا فوق قامة الانسان فليس للجار طاب سده

(مادة ٦٣)

ان كان لاحد دار يتصرف فيها تصرفا مشروعاً نأحدث غيره بجواره بناء مجددا فليس للأحدث أن يتضرر من شبابيك الدار القديمة ولو كانت مظلة على مقر نسائه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

(مادة ٦٤)

اذا كان لاحد علو ولاخر سفلى فلصاحب العلو حق التقرار في السفلى والسقف ملك لصاحب السفلى ولصاحب العلو حق الانتفاع بسطحه انتفاعا معتادا ولصاحب السفلى حق في العلو يستره من الشمس ويقيه من المطر

(مادة ٦٥)

اذا كان باب السفلى والعلو واحدا فلكل من صاحبيهما استعماله مشتركاً فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخولا وخروجا

(مادة ٦٦)

إذا هدم صاحب السفلى سفلته تعدياً يجب عليه تجديد بنائه ويجبر على ذلك

(مادة ٦٧)

إذا انهدم السفلى بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فإن امتنع صاحب السفلى من تعميره وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن القاضى فله الرجوع على صاحب السفلى بما أنفقته على العمارة بالغاً ما بلغ قدره

وان عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضى فليس له الرجوع الا بقيمة البناء وتقدر القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازمن الرجوع ولصاحب العلو أن يمنع في الحاليتين صاحب السفلى من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يؤجره باذن القاضى ويستخلص حقه من أجرته

(مادة ٦٨)

لا يجوز لذى العلو أن يبنى في علوه بناء جديداً ولا أن يزيد في ارتفاعه بغير اذن صاحب السفلى الا اذا علم أنه لا يضر بالسفلى فله ذلك بغير اذن صاحب السفلى

(مادة ٦٩)

لا يجوز للتجار أن يحبر جاره على اقامة حائط أو غيره على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من حائطه أو من الارض القائم عليها الحائط

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعليق أو زيادة في البناء عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضراً بالآخر أم لا

(مادة ٧١)

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشاباً بقدر ما يشريكه بشرط أن لا يتجاوز كل منهما ما يتحملة الحائط وليس لأحد منهما أن يزيد في أخشابه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد منهما أن يحول محل أخشابه التي على الحائط يمينا أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى ولو من أعلى إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابه بمخاء صاحب الأعلى أن لم يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابه أن لم يضر بالحائط

الكتاب الثاني

(في أسباب الملك)

(مادة ٧٢)

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

الفصل الاول

(في العقود)

(مادة ٧٣)

يصح أن تملك الاعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقارا
أو منقولا

(مادة ٧٤)

ينتقل ملك العين المبيعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوعه
صحيا باتا نافذا لازما سواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ٧٥)

للمشتري أن يتصرف في العين المبيعة بالبيع قبل استلامها ان كانت
عقارا لا يخشى هلاكه وليس له أن يؤجرها قبل قبضها كما أنه ليس له
أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لايضا ولا اجارة ان كان منقولا

(مادة ٧٦)

اذا استلم المشتري العين المبيعة عقارا كانت أو منقولا على أنها مملوكة
للبيع فله أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد
العين لمستحقها اذا ظهر أنها مستحقة للغير وثبت حقه فيها

الفصل الثاني

(في الهبة) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٧٧)

الهبة تملك العين بلا عوض وقد تكون بعوض

(مادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغا عاقلا مالكا للعين التي يتبرع بها غير محجور عليه

(مادة ٧٩)

إذا كان المالك أهلا للتبرع ولم يكن محجورا عليه بدين أو سفه جاز له أن يهب وهو في حال صحته كل ماله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٠)

لا يثبت ملك العين للموهوب له إلا إذا قبض العين الموهوبة قبضا كاملا في محوز مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

(مادة ٨١)

إذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة فلا تفيد هبته الملك بالقبض إلا إذا قسم الواهب الموهوب وسلمه مفرزا عن غير الموهوب لامتناع به ولا مشغولا بملكه فان سلمه شاعا للموهوب له فلا يملكه ولا ينفذ تصرفه فيه ويضمنه ان هلك أو استهلك

ويكون للواهب حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته

(مادة ٨٢)

اذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب له بطلت الهبة

(مادة ٨٣)

اذا مات الموهوب له قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة
ولا حق لورثته فيها

(مادة ٨٤)

اذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلا للقبول جاز لوليّه أو وصيه
أو من هو في حجره أن يقبل الهبة ويقبضها عنه
واذا كان الصبي الموهوب له مميزا لقبوله وقبضه معتبران ولو مع
وجود أبيه

(مادة ٨٥)

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله تحكم الوصية
في اعتبارها من الثالث وتوقفها لولا أحد الورثة

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٨٦)

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالغا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا تحقيقا أو تقديرا والموصى به قابلا للتمايك بعد موت الموصى

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لادين عليه ولا وارث له أن يوصى بماله كله او بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته الا أن يبرئه غر ماؤه

(مادة ٩٠)

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا أجازتها الورثة الأخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا أجازته الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبءة باجازتهم في حال حياته

(مادة ٩٢)

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن ومنهما للمسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصى به الا بقبول الوصية صراحة أو دلالة كموت المردى له بعد موت الموصى بلا قبول ولا رد ولا يصح قبولها الا بعد موت

الموصى فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه
فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الرد انتقل الموصى به الى ملك ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين واما الذميون فيتبع في موارثهم أحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا وترافعوا الينا يحكم بينهم بحكم الاسلام

كتاب الشفعة

الفصل الاول

(في تعريفها وأسبابها واستحقاقها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبرا على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة او اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة فإن كانت له حصة مفرزة عن العقار فلا يكون شريكاً فيه والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركاً في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق الخاص سواء كان الطريق خاصاً بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ فإذا بيعت دار في زقاق غير نافذ بجميع أهلها شفعاء يستوى فيه الملاصق والمقابل والاعلى والاسفل

(مادة ١٠٠)

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أما لو كان عقار الجار منفصلاً عن العقار المبيع انفصلاً تاماً ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جاراً مستحقاً للشفعة

فإذا بيع بيت من دار فالملاصق للبيت ولأقصى الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقاً حكماً

(مادة ١٠١)

إذا كان السفلى لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جاراً ملاصقاً وكذلك من كانت له خشبة موضوعة على حائط لملك فيه أو كان شريكاً في خشبة موضوعة على حائط يعتبر جاراً ملاصقاً لاشريكاً

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لاشفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولوتقاربت الابواب وانما تكون الشفعة للجار الملاصق سواء كان باب داره في هذا الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك في أرض الحائط المشترك^(١) ثم الشريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنتقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤوسهم لا بقدر أنصائبهم في الملك فاذا باع أحد الشركاء حصته لاحد منهم يحسب المشتري واحدا منهم في الشفعة وتقسم الحصة للمبيعة بينهم

الفصل الثانى

(فيما تثبت فيه الشفعة وما لا تثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة الا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في الهندية من الباب الثانى

في مراتب الشفعاء فى أواخر نمرة ١٧٤

(مادة ١٠٦)

يشتري في المبيع الذي ثبت فيه الشفعة أن يكون عقار مملوكا ولو غير قابل للقسمة وأن يكون بيعه صحيحا نافذا أو فاسدا انقطع فيه حق الفسخ خاليا عن خيار شرط للبائع وأن يكون العوض مالا ولا فرق في العقار بين أن يكون دار أو حانوتا أو أرضا أو كرما أو علوا أو سفلا

(مادة ١٠٧)

يشتري أن يكون العقار المشفوع به ملكا للشفيع وقت شراء العقار المشفوع وأن لا يصدر من الشفيع رضاء بالبيع لا صراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لاشفعة فيما ملك بهبه بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو إرث أو وصية ولا في عقار ملك ببدل ليس بمال كما لو استأجر شيئا بدار أو حانوت

(مادة ١٠٩)

لاشفعة في البناء والشجر المبيع قصدا بدون الارض القائم عليها فاذا بيع البناء والشجر تبعا للارض ثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لاشفعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الاراضي الاميرية

(مادة ١١١)

الاراضي الاميرية التي بأيدي المستحقين لمنفعتها لا يصح بيعهم لها فلا شفعة فيها

(مادة ١١٢)

إذا باع ولى الامر شيئاً من الاراضى الاميرية التى ليست فى يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الاراضى التى فى أيديهم بمسوغ شرعى كوصى اليتيم فبيعه صحيح تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لاشفعة فى الوقف ولا له فاذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجرى الشفعة فى القسمة فاذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يكون الجار شفعياً فيها

(مادة ١١٥)

لاشفعة فيما بيع بيعاً فاسداً الا اذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري وتصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لاشفعة فيما بيع بشرط الخيار للبائع الا اذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فتجب فيه الشفعة للشفيع ان طلبها عند البيع بشروطها

الفصل الثالث

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب مواثبة وطلب ائمهاده وتقرير
وطلب تملك

(مادة ١١٨)

طلب المواثبة هو أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً في مجلس علمه
بالباع والمشتري والتمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه
ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية جحود المشتري لا لزوماً

(مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع ان كان العقار المباع
في يده أو على المشتري وان لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب
ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الاقول
مقدرة بالتمكن منه فان تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته
وان لم يتمكن منه فلا تسقط

وان أشهد الشفيع في طلب المواثبة عند أحد من هؤلاء المذكورين
كفاه ذلك الاشهاد مقام مقام الطلبين

(مادة ١٢٠)

طلب التملك هو طلب الخصمة والمرافعة عند القاضي فاذا أخره
الشفيع بعد طلب المواثبة والتقرير شهراً واحداً بلا عذر بطلت شفيعته
وان أخره بعذر مقبول فلا تسقط

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطلبها وبلغ الصبي
فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولى ولا وصى ينصب له
القاضى قىماً ليأخذ له بالشفعة فإن لم ينصب له قىماً فإنه يبقى على شفعته
حتى يبلغ فيأخذها ولو مضى على بيع العقار المشفوع سنون

(مادة ١٢٢)

انلخصم للشفيع فى اثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم
المبيع للمشتري وبعد تسليمه اليه فالنخصم هر المشتري فقط

(مادة ١٢٣)

اذا كان المبيع فى يد البائع وترافع الشفيع معه فلا تسمع البينة
عليه حتى يحضر المشتري ومتى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها
يفسخ القاضى شراء المشتري ويقضى لالشفيع بالعقار المشفوع بطلب
الشفيع

(مادة ١٢٤)

اذا كان أحد الشريكين غائبا فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب
بل يقضى للحاضر بجميع المبيع فان حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفيا
شرائط الطلب يقضى له بحقه ان لم يوجد مسقط له فان كان مثل الاول
يقضى له بالنصف وان كان فووقه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة
الاول وان كان دونه يمنع

الفصل الرابع

(في حكم الشفعة)

(مادة ١٢٥)

لا يثبت الملك للشفيع في المبيع الا بقضاء القاضي أو بأخذه من المشتري بالتراضي

(مادة ١٢٦)

تملك العقار قضاء كان أو رضا يعتبر شراء جديدا في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بائعه البراءة منهما

(مادة ١٢٧)

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان ثمنه مؤجلا على المشتري يأخذه الشفيع بثن حال فان أداه للبائع سقط الثمن عن المشتري وان أداه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

(مادة ١٢٨)

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى ثمنه ثم استحق المبيع فان كان أداه للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان أداه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

(مادة ١٢٩)

للشفيع أن ينقض جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجدا فله تقضه

(مادة ١٣٠)

إذا بنى المشتري بناء في الدار أو الارض المشفوعة أو غرس فيها أشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسمى ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما وإذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئاً من ماله بأن بيضه أو صبغه بألوان فإن الشفيع يكون بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذه بالثمن وقيمة الزيادة

(مادة ١٣١)

إذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت مغروسة في الارض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصه أو الارض بحصتها من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة العرصه أو الارض وقيمة البناء أو الشجر وما يخص العرصه أو الارض منه يدفعه الشفيع وتكون الاتقاض والاخشاب للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا تخربت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بلا مدة ي أحد عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى فان كان بها اتقاض أو خشب وأخذ المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار أو البستان يوم العقد وقيمة الاتقاض والخشب يوم الاخذ

(مادة ١٣٣)

إذا تلف بعض الارض المشفوعة بفرق أو نحوه سقطت حصته التالف من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجارا
ثم استحق العقار فانه يرجع بالثمن فقط ولا رجوع له بقيمة البناء
والشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع بما نقص بالقلع^(١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع
ويترك بعضه جبرا على المشتري انما اذا تعدد المشترون واتحد البائع
وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن فالشفيع أن يأخذ
نصيب بعضهم ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويبطلها)

(مادة ١٣٦)

تبطل الشفعة بترك طالب المواثبة أو باخلال شرط من شروط صحته
وتسقط أيضا بترك طلب التقرير والاشهاد مع إمكانه والقدرة عليه
وبتأخير طالب المخاصمة شهرا بلا غدر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه
وللشفعاء الأخر أن يأخذوا العقار المبيع ان طلبوا الشفعة بشروطها وان
أسقط حقه بعد الحكم له فلا يسقط ولا يكون لاحد حق فيه

(١) يستفاد حكمها من أوائل الباب السابع عشر في التفرقات من الشفعة من
الهندية نمرة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والضرورات من جامع
النصولين نمرة ٢١٣

(مادة ١٣٨)

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فان طلب أحد الشريكين نصفه بناء على انه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

(مادة ١٣٩)

لا تبطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها الى ورثته

(مادة ١٤١)

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلمن دونه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذه بالعقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه بيعة أو اجارة أو طلب من المشتري بيعه له تولية أى بمثل الثمن الاول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا أخبر الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ الشفع شفاء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لاشفعة له

باب

(في التملك بوضع اليد على الاموال المباعة)

(مادة ١٤٧)

الاراضى الموات أى المباعة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لمن وضع يده عليها وأحيائها بأذن ولى الامر مسلما كان أو ذميا لامستأمننا

فمن أذن له بأحياء أرض موات وكان واحدا منهما وأحيائها بان زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد مكلها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشر ان كانت أقرب الى أرض العشر وكان المحي مسلما والا فالخراج

(مادة ١٤٨)

إذا وجد فى أرض عشرية أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد أو نحاس أو نحوه من الجوامد التى تنطبع بالنار فانه يكون ملكا لملك الارض وعليه الخمس للحكومة

وان وجدت في أرض مملوكة لغير معين كراضي الحكومة تكون
كلها للحكومة

(مادة ١٤٩)

من وجد في أرض من الاراضي المباحة كالجبال والمفاوز كنزا مدفونا
وعليه علامة أو نقش عملة الجاهلية فله أربعة أخماسه وخمسه للحكومة
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو للمالك الارض التي
وجد فيها ان ادعى ملكه والا فهو لقطة

(مادة ١٥٠)

الصيد مباح برا وبحرا ويجوز اخذ حرفة

باب

(في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان)

(مادة ١٥١)

من كان واضعا يده على عقار أو غيره ومتصرفا فيه تصرف الملاك
بلا منازع ولا معارض مدة خمس عشرة سنة فلا تسمع عليه دعوى
المالك بغير الارث من أحد ليس بذى عذر شرعى ان كان منكرا

(مادة ١٥٢)

من كان واضعا يده على عتار متصرفا فيه تصرف الملاك بلا منازع
مدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى
أصل الوقف الا لعذر شرعى

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم الى مدة وضع يده مدة وضع يد من انتقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو إرث أو غير ذلك فإن جمعت المدتان وبلغت المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى الملك المطلق ولادعوى الارث ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيداع والاستئجار والاستعارة والاستيهاج تعتبر اقراراً بعدم الملك لمباشر ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يمض على وضع اليد المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضعاً يده على عقار بطريق الاجارة أو الاعارة وهو مقر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتمسك بمرور خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه فإن كان منكراً للاجارة أو العارية جميع تلك المدة والمدعى حاضر وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود المقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

انما لا تسمع دعوى الملك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعى في المدة المحدودة

(مادة ١٥٧)

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعدار الشرعية في المدة المحدودة كان
كان المدعى غائباً أو قاصراً أو مجنوناً ولاولى لهما ولا وصى فلا مانع
من سماع دعوى الملك أو الارث أو الوقف مالم يحضر الغائب ويبلغ
الصبي ويفق المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلوغه أو افاقته
مدة تساوى المدة المحدودة

(مادة ١٥٨)

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضع اليد ولم تفصل
الدعوى فلا مانع من سماعها ثانياً ولو مضت المدة المحدودة مالم يمض
بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحدودة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحدودة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو
تكررت مرارا

(مادة ١٦٠)

من كان واضعاً يده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى الملك عليه
ممن كان معه في البلد وهو يعلم البيع ورآه وهو يتصرف فيه بناء وزرعا
وغير ذلك وسكت عن دعواه ولو لم تمض على وضع اليد خمس عشرة
سنة ووراث من كان حاضراً يعلم البيع ويرى التصرف كمورثه في عدم
سماع الدعوى منه

(مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى الملك على واضع اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه
أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له وعالمين به وسكتوا
عن دعواه ولو لم يمض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في نزع الملك)

(مادة ١٦٢)

لا يترع ملك أحد من يده بغير حق شرعى

(مادة ١٦٣)

انما يترع الملك من يد صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه
التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

اذا كان المالك مديونا ديناً ثابتاً عليه شرعاً يجوز نزع ملكه الزائد
عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنها مسكنه الضرورى
اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعى ويباح قضاء اذا
امتنع عن بيعه بنفسه اقضاء دينه من ثمنه ويبدأ فى البيع بالايسر
فالايسر بقدر الدين

(مادة ١٦٥)

اذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ
بقيمته لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤد له ثمنه مقدراً بمعرفة من
يوثق بعدالته من أهل الخبرة (١)

(١) فى حاشية أبى السعود على مسكين من الوقف نمرة ٥١٩ تنمة ضاق المسجد على
الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرهاً لانه لما ضاق المسجد الحرام أخذ العصاة
أرضين بكره وزادوا فى المسجد زيلعى وهذا من الاكراء الجائز اهـ

(مادة ١٦٦)

مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتها فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق للعامة الا اذا استبدل بأحسن منه صقعا أو أكثر نفعا وأغزر ريعا

(مادة ١٦٧)

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يد من هو مستفع بزراعتها لادخالها في طريق العامة أولغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه

في المداينات والعقود والامانات والضمانات

الباب الاول في أنواع الديون

الفصل الاول

« في الدين »

(مادة ١٦٨)

الدين ماوجب في ذمة المدين بعقد استهلاك مال أو ضمان غصب .
الدين على نوعين مشترك وغير مشترك (١)

(مادة ١٦٩)

الدين المشترك ما كان سببه متحدا سواء كان ثمن مبيع مشترك بين اثنين أو أكثر بيع صفقة واحدة ولم يذكر عند البيع مقدار ثمن حصة

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣٤

كل واحد من الشركاء أو دينا آيلا بالارث الى عدة ورثة أو قيمة مال مستهلك مشترك أو بديل قرض مستقرض من مال مشترك بين اثنين أو أكثر (١)

(مادة ١٧٠)

الدين الغير مشترك هو ما كان سببه مختلفا لا متحدا كأن اقترض اثنان كل منهما على حدة مبلغا لشخص أو بائنا مالا مشتركا بينهما وسمى حين البيع كل واحد منها لنصيبه ثمنا على حدة (٢)

(مادة ١٧١)

فان التزم اثنان بعقد كفالة بدين وأدياه من مال مشترك بينهما فالمطلوب لهما من المكفول عنه يكون دينا مشتركا (٣)

(مادة ١٧٢)

اذا كانت الديون المطلوبة من المدين غير مشتركة فلكل واحد من أربابها استيفاء دينه على حدة من المديون وما يقبضه يحسب من دينه خاصة لا يشاركه فيه أحد من الدائنين الاخر (٤)

(مادة ١٧٣)

اذا كان الدين المطلوب من المدين مشتركا بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء ان يطلب حصته منه ولا يختص القابض منهم بما

(١) يستفاد حكمها من شرح التنوير جزء رابع نمرة ٦٦٢

(٢) يستفاد حكمها من شرح التنوير جزء رابع نمرة ٦٦٢

(٣) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

(٤) يستفاد حكمها من حاشية أبي السعود على ملا مسكين نمرة ١٨٤ ومن الهندية

جزء ثاني نمرة ٢٨٨

قبضه بل يكون مشتركاً بين الشركاء لكل واحد منهم حق فيه بقدر حصته فإذا كان بعض الشركاء في الدين غائباً وطلب الحاضر حصته يأمر الحاكم المديون بإدائها إليه ^(١)

(مادة ١٧٤)

إذا قبض أحد الشريكين شيئاً من الدين المشترك فالشريك الآخر بالخيار أن شاء شاركه فيما قبضه عينا وأخذ منه ما أصاب حصته ويتبعان المديون بما بقي لكل منهما في ذمته وإن شاء سلم للقابض ما قبضه واتبع المديون بحصته

فإن اختار متابعة المديون فلا يرجع على القابض بشئ إلا إذا هلك نصيبه بأن مات المديون مفلساً ففي هذه الصورة يرجع على القابض بحصته فيما قبضه ويأخذ منه مثل المقبوض لآعيته ^(٢)

(مادة ١٧٥)

إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وأخرجها من يده بوجه من الوجوه أو استهلكها فلشريكه الآخر أن يضمه حصته منها ^(٣)

(١) يستفاد حكم أولها من فصل المطالبة بالدين من كتاب التنوير ويستفاد حكم آخرها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٩٠

(٢) يستفاد حكمها من شرح التنوير جزء رابع نمرة ٦٦٢ و ٦٦٣ ومن حاشية أبي السعود على ملامسكين جزء ثالث نمرة ١٨٤ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

(مادة ١٧٦)

إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وتاقت في يده
بلا تقصير منه فلا يضمن حصّة شريكه في المقبوض ويكون مستوفيا
حقه قصاصا وما بقى من الدين بذمة المديون يكون حقا للشريك الآخر^(١)

(مادة ١٧٧)

إذا أتلّف أحد الدائنين في الدين المشترك مالا للمديون وتقاصا
بحصته ضمانا فلشريكه أخذ حصته منه^(٢)

(مادة ١٧٨)

إذا اشترى أحد الشريكين بنصيبه من الدين المشترك مالا من
المديون فالشريك الآخر مخير أن شاء ضمنه مأصاب حصته من ثمن
ما اشتراه أو رجع بحصته على المديون وله أن يشاركه في المال المشتري
إن تراضيا على ذلك^(٣)

(مادة ١٧٩)

إذا أبرأ أحد الشريكين المديون عن نصيبه من الدين المشترك صح
إبرأؤه وليس لشريكه أن يرجع عليه بشئ من المبرأ
فإن أبرأ أحدهما المدين عن بعض نصيبه من الدين يقسم الباقي
على سهامه

(١) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

(٢) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني
نمرة ٢٨٩

(٣) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية
جزء ثاني نمرة ٢٨٨

وكذلك اذا وهب أحدهما حصته للمديون صحته هبته فلا يكون ضامنا حصة شريكه من الدين
اذا ضمن أحد الشريكين لمديونهما ديناً واجباله على شخص صارت حصته قصاصاً بالدين الذي ضمنه ولا شيء لشريكه عليه
واذا رجع على المكفول عنه وقبض منه مبلغ الضمان ان كانت الكفالة بأمره لم يكن لشريكه أن يشاركه فيه ^(١)

(مادة ١٨٠)

اذا أخذ أحد الشريكين في الدين رهناً من المديون في مقابلة حصته وتلف الرهن في يده فلشريكه أن يضمه مقدار ما أصاب حصته ^(٢)

(مادة ١٨١)

اذا أخذ أحد ربي الدين من المديون كفيلاً بحصته منه أو أحاله المديون بها على آخر فلشريكه أن يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل أو المحتال عليه ^(٣)

(مادة ١٨٢)

اذا استأجر أحد الشريكين من المديون شيئاً مدة معينة بحصته من الدين صار قابضاً لها ولشريكه الخيار في الرجوع عليه بما أصاب حصته وفي اتباع المديون ^(٤)

(١) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع غمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني غمرة ٢٨٩ و ٢٩٠

(٢) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني غمرة ٢٩٠

(٣) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني غمرة ٢٩٠ ومن ابن عابدين غمرة ٣٧٥

(٤) يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع غمرة ٦٦٣

(مادة ١٨٣)

إذا صالح أحد ربي الدين المديون عن نصفه الذي هو نصيبه فإن كان بدل الصلح من جنس الدين فالشريك بخير إن شاء شاركه في المقبوض وأخذ نصفه وإن شاء اتبع المديون وإن كان بدل الصلح من خلاف جنس الدين فالشريك بالخيار أيضا في اتباع المديون أو الشريك المصالح وللصالح في هذه الصورة الخيار إن شاء سلم إليه نصف المقبوض وإن شاء دفع إليه ربع الدين^(١)

(مادة ١٨٤)

إذا كان للمديون على أحد شريكي الدين المطلوب منه دين خاص به ثابت له قبل وجوب دينهما عليه حتى صار دينه قصاصا به فليس لشريكه أن يرجع بشئ من حصته^(٢)

(مادة ١٨٥)

إذا حدث للمديون دين على أحد شريكي الدين المطلوب منه وثبت له ذلك بعد وجوب دينهما عليه وصار دينه قصاصا فلشريكه الحق في الرجوع عليه بحصته منه^(٣)

(مادة ١٨٦)

إذا مات المديون وكان أحد الشريكين وارثا له وترك مالا ليس فيه وفاء لدينهما فانهما يشتركان فيه على حسب حصة كل منهما^(٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٦٦٣

(٢) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٩

(٣) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٩

(٤) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٩٠

(مادة ١٨٧)

إذا كان الدين المشترك موروثا فلا يجوز لاحد الشريكين أن يؤجل
حصة شريكه بلا اذن وله أن يؤجل حصته (١)

(مادة ١٨٨)

إذا كان الدين المشترك واجبا بادانة أحد الشريكين في شركة عنان
فان أجله الذي باشر الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان أجله الذي
لم يباشر الادانة فلا يصح تأجيله في حصته ولا في حصة شريكه بالاولوية
فان كان الشريكان متفاوضين فأيها أجل الدين المشترك بينهما صح
تأجيله (٢)

(مادة ١٨٩)

إذا كان الدين المشترك واجبا بعقد قرض فلا يجوز للشريك الذي
باشر العقد ولا للشريك الآخر أن يؤجله وان أجله أحدهما فلا يلزم
تأجيله ولكل منهما اقتضائه حالا (٣)

(الفصل الثاني)

« في الدين المضمون »

(مادة ١٩٠)

إذا كان على عدة أشخاص دين وكان كل منهم كفيلا بجميعه عن
أصحابه فالغريم أن يطالب به من شاء منهم

(١) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء رابع نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء رابع نمرة ٢١٦

(٣) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٢٣٤

ومطالبته لأحد منهم لاتمنعه من مطالبة الآخرين فان دفع أحد منهم الدين بتمامه برئ الآخرون وللدافع الرجوع على أصحابه بما دفعه زائدا على ما هو واجب عليه ان كانت الكفالة بأمرهم واذا كان أحد منهم معسرا فلا يلزم الآخرين شيء من حصته (١)

(مادة ١٩١)

اذا كان للديون كفيل بالدين المطلوب منه فللدائن عند حلول أجل الدين مطالبة أيهما شاء من الاصيل أو الكفيل وله مطالبة كليهما جميعا (٢)

(مادة ١٩٢)

اذا كان على أحد دين كفله عنه كفيلا أو أكثر كفالة متعاقبة بأن كفّل كل منهم جميع الدين منفردا بدون أن يكفل أحد منهم عن صاحبه فللدائن أن يطالب بدينه كلا من الاصيل والكفلاء فان دفعه أحدهم برئ الآخرون وليس للدافع من الكفلاء ان يرجع بشيء مما دفعه على أصحابه وانما يكون له الرجوع على الاصيل ان كانت الكفالة بأمره (٣)

(١) يستفاد حكمها من التنوير في الدين المضمون جزء خامس غمرة ٣٩٦ ومن

الفتاوى الهندية جزء ثالث غمرة ٢٣٣

(٢) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثالث غمرة ٢٢٩ ومن حاشية أبي

السعود جزء ثالث غمرة ٩

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٣٩٧ ومن الهندية في التضامن

غمرة ٢٣٤ ومنها جزء ثالث غمرة ٢٢٩ ومن الحامدية جزء أول غمرة ٢٨٧

(مادة ١٩٣)

اذا كان للمديون كفيلان أو أكثر كفّلوا عنه الدين معا في عقد واحد
فألغريم ان يطالب كل واحد من الكفيلين بنصف الدين حتى لو كانوا
ثلاثة يطالب كل واحد منهم بثلث الدين لا بجميعة (١)

(مادة ١٩٤)

اذا تعدد الكفلاء بدين كفّلوه لصاحبه على التعاقب في عقود متفرقة
ثم كفّل كل منهم عن صاحبه وضمن جميع الدين الذى التزم به فألغريم
مطالبة كل منهم بجمع الدين فان أذاه أحدهم برئ الآخرون ويرجع
المؤدى على أصحابه بحصصهم حتى لو كانوا ثلاثة يرجع على الكفيلين
الآخرين بالثلثين وهذا اذا ظفّر بهما فان ظفّر بأحدهما يرجع عليه
بالنصف ثم يرجعان على الثالث بالثلث ثم يرجعون جميعا على الاصيل
بكل الدين وان ظفّر المؤدى بالاصيل قبل ان يظفّر بغيره رجع عليه بكل
ما أذاه عنه بأمره (٢)

الباب الثانى

« فى وفاء الدين والمقاصة والبراء عن الدين

وتجديد عقده وغير ذلك »

(١) يستفاد حكمهما من شرح الدرر فى التضامن نمرة ٣٩٧ ومن الحامدية جزء أول
نمرة ٢٩١

(٢) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٣٩٧ ومن الهندية جزء ثالث
نمرة ٢٣٤

الفصل الاول

« في وفاء الدين »

(مادة ١٩٥)

تقضى الديون بإيفائها نقداً أو قصاصاً أو بإبراء الغريم ذمة المدين أو بإحالة الدين ونقله من ذمة المدين الى ذمة غيره أو بتجديد عقد الدين أو بفسخ العقد المترتب عليه الالتزام ولا تسمع دعوى الدين على المدين بعد مضي خمس عشرة سنة بلا عذر وإن لم يسقط الحق بمرور الزمان ^(١)

(مادة ١٩٦)

يجوز وفاء الدين من المدين الاصيل ومن الكفيل ان كان له كفيل أو من شريكه ان كان الدين مشتركاً ^(٢)

(مادة ١٩٧)

يجوز وفاء الدين المطلوب من المدين من شخص غيره بأمره وبغير أمره ^(٣)

(مادة ١٩٨)

من قام عن غيره بواجب عليه من الواجبات الدنيوية كما اذا قضى دينه بأمره أو أنفق من مال نفسه على عيال غيره ومن تلزمه نفقتهم بأمره رجع على الأمر بما أداه عنه وقام مقام الدائن الاصل في مطالبته به سواء اشترط الرجوع عليه أو لم يشترطه ^(٤)

(١) (ليس عليها تأخير بما أخذها)

(٢) يستفاد حكمها من الخاتمة نمرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الخامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٩

(٤) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء ثاني نمرة ٩٢٨ وجزء رابع نمرة ٣٩٤

(مادة ١٩٩)

من قضى مغارم غيره بأمره أو أدى عنه عوائد أو رسوما مطلوبة منه بأمره أو كفل عنه لغريمه دينه بأمره ودفعه اليه فله الرجوع بما دفعه على الأمر ولو لم يشترط الرجوع عليه ^(١)

(مادة ٢٠٠)

إذا أمر أحد غيره بشراء شيء له أو ببناء داره من مال نفسه ففعل المأمور ذلك فله الرجوع على الأمر بثلث ما اشتراه له وبما صرفه على العارة بأمره ولو لم يشترط الرجوع عليه ^(٢)

(مادة ٢٠١)

إذا أمر أحد غيره بأن يدفع عنه مبلغا معلوما الى شخص معين فان كان المأمور بالدفع صيرفيا أو شريكا للأمر أو خليطا له بأن كان بينهما أخذ وعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسوله أو وكيله يبيع له أو يقرضه ما يطلبه أو كان المأمور في عيال الأمر أو الأمر في عيال المأمور كولد أو والده أو زوجته أو ابن أخيه الذي في عياله أو خادمه ودفع ما أمر به فله الرجوع بما دفعه على الأمر سواء صرح في الأمر بأن يدفع قضاء عنه أو على أن ما يدفعه يكون دينا له عليه أو يكون ضامنا له أو لم يصرح بشيء من ذلك وسواء اشترط الضامن الرجوع عليه أو لم يشترطه ^(٣)

(١) يستفاد حكمهما من التتوير جزء رابع نمرة ٣٩١ و ٣٩٢

(٢) يستفاد حكمهما من الدر في التوكيل بالمبيع واشراء نمرة ٥٥٩ وفي الهبة ٧١٢

(٣) يستفاد حكمهما من الدر جزء ثاني نمرة ٩٢٨ و جزء رابع نمرة ٣٧٦ ومن تنقيح

الحامدية نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(مادة ٢٠٢)

إذا أمر أحد غيره بقضاء دينه ثم إن الأمر قضى الدين بنفسه الى دائته والمأمور قد دفعه اليه أيضا فللمأمور أن يرجع بما دفعه على القابض لا على الأمر

فإن أقام المأمور البينة على أنه أذى الدين بعد الامر قبل أداء الأمر فله الرجوع بماله إن شاء على القابض وإن شاء على الأمر (١)

(مادة ٢٠٣)

إذا لم يكن المأمور بالدفع صيرفيا ولا شريكا للأمر ولا خليطا له ولا هو في عياله ودفع ما أمر به فانما يرجع على الأمر بما دفعه إن كان قد صرح له في الأمر بأن يدفع عنه أو يقضى عنه أو على أن يكون ما يدفعه ديناً عليه أو صرح بأنه يكون ضامنا له ما يدفعه ويكون له في هذه الصورة حق الرجوع بما دفعه على الأمر ولو لم يشترط الرجوع عليه فإن أمره بالدفع أمرا مطلقا أو لم يصرح في أمره بشئ مما ذكر فلا رجوع للأمر بشئ مما دفعه على الأمر وإنما يكون له الرجوع على القابض واسترداد ما قبضه إن كان قبضه من غير أن يكون له حق على الأمر فإن قبضه بحق فلا رجوع للدافع عليه بشئ (٢)

(مادة ٢٠٤)

في كل موضع لا يملك المدفوع اليه المال مقابلا بملك مال لا يرجع المأمور بما أنفق على الأمر إلا إذا اشترط الرجوع عليه

(١) يستفاد حكمهما من الدرر جزء رابع نمرة ٣٧٧ ومن الانقروية جزء ثانی نمرة ٥٠

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

فمن أمر غيره بأن يهب عنه مبلغا لشخص معين أو يقرضه مبلغا أو أمره بأن يحج عنه أو يؤدى زكاة ماله ونحو ذلك من الواجبات الاخرى ففعل المأمور ذلك وأنفق من ماله ما أمره به فلا يرجع بشئ مما أنفقه على الأمر إلا اذا اشترط الضمان والرجوع عليه ^(١)

(مادة ٢٠٥)

اذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن المدين سواء قبل أو لم يقبل ويكون الدافع متبرعا لارجوع له على المدين بشئ مما دفعه بلا أمره ولا رجوع له على رب الدين القابض لاسترداد مادفعه اليه انما اذا كان الدائن قد أبرأ المدين بعد استيقاض دينه من المتبرع يكون للمتبرع في هذه الصورة الرجوع على القابض بما دفعه اليه ^(٢)

(مادة ٢٠٦)

اذا أرسل المدين الدين مع رسوله الى الطالب فضاغ في يد الرسول قبل وصوله الى الطالب ضاع من مال المدين وان أمر الطالب المدين بأن يدفع الدين الى رسول الطالب فدفعه اليه وضاع في يده فضياعه من مال الطالب ويبرأ المدين من الدين ^(٣)

(مادة ٢٠٧)

من دفع شيئا ظانا أنه واجب عليه فتبين عدم وجوبه فله الرجوع به على من قبضه منه بغير حق ^(٤)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(٣) يستفاد حكمها من الحامدية جزء أول نمرة ٣٤٣

(٤) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٧

(مادة ٢٠٨)

رب الدين اذا ظفر يحنس حقه من مال مديونه أو من مال كفيله وهو على صفته فله أخذه بلا رضاه (١)

(مادة ٢٠٩)

اذا عرض المديون مبلغ الدين على غريمه فامتنع من قبضه فله أن يرفع الامر الى الحاكم ليأمره بقبضه (٢)

(مادة ٢١٠)

اذا كثرت غرماء المدين وكان ماله لا يفي بجميع الديون المطلوبة لهم فله أن يقدم من شاء منهم ويؤثره على غيره وان قضى دين أحدهم فليس للآخرين أن يجبروا القابض على تقسيم ما قبضه بيته وبينهم (٣)

(مادة ٢١١)

كل دين صح تأجيله فأجله صاحبه أو قسطنه الى أقساط معلومة وقبل ذلك المدين لزم تأجيله وليس للدائن بعد ذلك الرجوع في الاجل أو التقسيط ولا مطالبة المديون بالدين أو بالتقسط قبل حلول أجله (٤)

(مادة ٢١٢)

اذا كان الدين مؤجلا فللمديون أن يدفعه قبل حلول الاجل ويحبر الدائن على القبول (٥)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين فصل السرقة نمرة ٢٧٦ و ٢٧٧ ومن الانقروية نمرة ٣٣١

(٢) يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٢٤١

(٣) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٢ ومن الهندية جزء خامس نمرة ٦٧

(٤) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٢٣٤ والحامدية في المدين نمرة ٢٢٥ و ٢٢٦

(٥) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٤١

(مادة ٢١٣)

من عليه الدين اذا قضاؤه قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض
أو وجد زيوفا فردّه الدائن عاد الدين مؤجلا كما كان (١)

(مادة ٢١٤)

الدين المؤجل لا يحل بموت الدائن ويحل بموت المدين (٢)

(مادة ٢١٥)

اذا كان الدين حالا فليس للمدين أن يجبر صاحبه على قبول بعضه
دون البعض ولو كان قابلا للتبعض إنما اذا كان المديون معسرا
لا يملك شيئا لوفاء كل الدين يجوز له امهاله وينظر الى ميسرته (٣)

(مادة ٢١٦)

اذا دفع المدين أحد دينين واجبين في ذمته وكان أحدهما مطلقا
والآخر مشمولا بكفالة أو برهن أو كان أحدهما قرضا والآخر ثمن مبيع
أو كان أحدهما مشتركا والآخر خاصا واختلف مع غريمه في الدين
المدفوع يعتبر قول المدين في تعيين نوع الدين الذي دفعه (٤)

(مادة ٢١٧)

انما يصح دفع الدين لصاحب الدين أو وكيله ان كان صاحب الدين
بالغاء اقلا غير محجور عليه فان كان قاصرا أو كبيرا مجنونا أو محجورا عليه
لسفه فلا يصح دفع الدين اليه بل يدفع لمن له حق قبضه من ولى أو
وصى للصغير أو المجنون أو من قاض أو وصيه للسفيه المحجور عليه (٥)

(١) يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع غمرة ٢٣٤ والخانية جزء ثالث غمرة ٧٧

(٢) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني غمرة ٢٢٥

(٣) يستفاد حكمها من الخانية جزء ثالث غمرة ٢٣١

(٤) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثاني غمرة ٢٢٢ ومن الخيرية غمرة ٦٨

(٥) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس غمرة ٦٠

(مادة ٢١٨)

إذا كان صاحب الدين قاصرا أو كبيرا مجنونا أو محجورا عليه
لسفهه ودفع المديون اليه الدين المطلوب له فلا يعتبر دفعه ولا تبرأ
ذمته من الدين بل إذا هلك مادفعه أو ضاع من القاصر أو من الكبير
المجنون أو المحجور عليه فلولى الصغير والمجنون أو وصيهما وللقاضى
أو وصيه على الكبير المحجور عليه مطالبة المديون بالدين (١)

(مادة ٢١٩)

إذا كان المديون صغيرا مميزا أو كبيرا معتوها أو محجورا عليه لسفه
ودفع الدين الذى عليه صح دفعه وبرئت ذمته (٢)

(مادة ٢٢٠)

إذا كان المديون محجورا عليه بسبب ديونه ودفع من أمواله المحجور
عليها دينافى ذمته لأحد غرمائه فلسائر غرمائه نقض تصرفه واسترداد
المبلغ الذى دفعه (٣)

(مادة ٢٢١)

يشترط لنفاذ وفاء الدين والبراءة منه ان يكون الدافع مالكا لما
دفعه فان استحق بالبينة وأخذ صاحبها أو هلك وأخذ بدله فللدائن
الرجوع بدينه على غريمه (٤)

(١) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس نمرة ٦٠

(٢) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس نمرة ٦١

(٣) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس نمرة ٦٥ ومن ابن عابدين جزء

خامس نمرة ١٣٠ والحنفية جزء ثالث نمرة ٦٦٤

(٤) يستفاد حكمها من الانقروية نمرة ١٨٢

(مادة ٢٢٢)

إذا كان الدين المطلوب ثمن مبيع وصار تعيينه في العقد وهو مما يتعين بالتعيين فليس للديون أن يدفع غيره بدلا عنه بدون رضا الدائن وإن كان مما لا يتعين بالتعيين كالنقود وعين في العقد فلا مدين دفع مثله وإن لم يرض الدائن ^(١)

(مادة ٢٢٣)

محل الوفاء هو المكان الذي تعين في العقد إذا كان الشيء الملتزم بتسليمه مما له حمل ومؤونة كالميكلات والموزونات والعروض ونحوها فإن كان العقد مطلقا لم يعين فيه مكان التسليم يسلم الشيء في المكان الذي كان موجودا به وقت العقد ^(٢)

الفصل الثاني

« في المقاصة »

(مادة ٢٢٤)

المقاصة هي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه ^(٣)

(مادة ٢٢٥)

المقاصة نوعان جبرية تحصل بنفس العقد واختيارية تحصل بتراضي المتدائنين ^(٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع عمدة ٢٣٠

(٢) يستفاد حكمها من رد المحتار جزء رابع عمدة ٢٨٧

(٣) ليس مذكورا لها مأخذ

(٤) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع عمدة ٢٣١ و ٢٣٢

(مادة ٢٢٦)

يشترط لحصول المقاصة الجبرية اتحاد الدينين جنسا ووصفا وحلولا وقوة وضعفا ولا يشترط ذلك في المقاصة الاختيارية فان كان الدينان من جنسين مختلفين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والآخر مؤجلا أو أحدهما قويا والآخر ضعيفا فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضى المتدينين سواء اتحد سببهما أو اختلف (١)

(مادة ٢٢٧)

انما تقع المقاصة بقدر الأقل من الدينين فان كان لاحدهما مائة ريال دينا على الآخر وللديون مائة جنيه عليه وتقاسما يسقط من قيمة الجنيهات قصاصا بقدر الريالات ويبقى لصاحب الجنيهات ما بقى منها (٢)

(مادة ٢٢٨)

إذا كان للمستودع دين على صاحب الوديعة والدين والوديعة من جنس واحد فلا تصير قصاصا بالدين الا اذا اجتمعا وتقاسما حالة كون الوديعة موجودة في يد الوديع حقيقة فان لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب الى مكان الوديعة ويأخذها (٣)

(مادة ٢٢٩)

إذا كان للغاصب دين على صاحب العين المغصوبة من جنسها فلا تصير العين قصاصا في دينه الا اذا تقاسما وكانت العين مقبوضة في يده فان لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب الى مكان العين المغصوبة ويأخذها (٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٢٣١ و ٢٣٢

(٢) يستفاد حكمها من شرح المدرج جزء رابع غمرة ٢٣١

(٣) يستفاد حكمها من شرح المدرج جزء رابع غمرة ٢٣١

(٤) يستفاد حكمها من الانقروية جزء أول غمرة ٣١١

(مادة ٢٣٠)

إذا أتلف الدائن عينا من مال المديون وكانت من جنس الدين سقطت قصاصا وإن كانت من خلافه فلا تقع المقاصة بلا تراضيهما^(١)

(مادة ٢٣١)

إذا كان لكفيل المديون دين على الدائن المكفول له من جنس الدين المكفول به فالدينان يلتقيان قصاصا من غير رضاهما

وإن كان من غير جنس الدين المكفول فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضي الدائن المكفول له مع كفيل المديون لامع المديون^(٢)

الفصل الثالث

« في الإبراء عن الدين »

(مادة ٢٣٢)

الإبراء على نوعين إبراء اسقاط وإبراء استيفاء فأبراء الاسقاط هو أن يبرئ الغريم مديونه من كل الدين ويسقطه عنه أو يحيط بعضه عن ذمته وإبراء الاستيفاء هو عبارة عن اقرار الدائن باستيفاء دينه الذي كان له في ذمة مدينه^(٣)

(١) يستفاد حكمها من الانقروية جزء أول فقرة ٣١١

(٢) يستفاد حكمها من الهندية جزء ثاني فقرة ٢٩٠

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين شرح الدرر جزء رابع فقرة ٢٣٣

(مادة ٢٣٣)

إذا اتصل بالصلح ابراء مخصوص بالمصالح عنه بأن قال برئت عنه أو أنا بريء فلا تسمع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره^(١)

(مادة ٢٣٤)

من أبرأ شخصا من حق له عليه يصح الابراء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٢٣٥)

يشترط لصحة الابراء أن يكون المبرئ عاقلا بالغاً أهلاً للتبرع^(٢)

(مادة ٢٣٦)

إذا اتصل بالصلح ابراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أى حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده^(٣)

(مادة ٢٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً^(٤)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من أوسط كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار
نمرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من التنوير في آخر فصل الهبة

(٣) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الاقرار من تنقيح الحامدية بالعزواى القنية
ضمن جواب نمرة ٥٨

(٤) يستفاد حكمها من الانقروية من أواخر الفصل الثامن في دعوى الابراء
والصلح الخ نمرة ١٠٥

(مادة ٢٣٨)

حكم البراءة المنفردة عن الصالح لحكم البراءة المتصلة به في الخصوص والعموم

(مادة ٢٣٩)

لا يتوقف البراءة على قبول المدينون لكن اذا ردّه قبل القبول ارتد وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته^(١)

(مادة ٢٤٠)

يشترط لصحة البراءة رضا رب الدين فان اكره اكرها معتبرا على ابراء مدينه فلا تبرأ ذمته من الدين^(٢)

(مادة ٢٤١)

لا يصح ابراء المريض في مرض موته وارثه من الدين الذي له عليه أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن^(٣)

(مادة ٢٤٢)

اذا أبرأ المريض في مرض موته غير وارثه من الدين الذي له عليه يعتبر ذلك من ثلث تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وان كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك البراء وللغرماء مطالبة المدينون بما عليه من الدين

(١) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من أوسطه من هبة الدين وما يتصل به من جامع الفصولية نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمها من الانقروية جزء ثاني نمرة ٣٢٣ والهندية جزء ثاني نمرة ١٤٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل اقرار المريض من الدر وتكملة رد المحتار نمرة ١٥٤ و ١٥٥

(مادة ٢٤٣)

البراءة تفيد معنى التملك فلا يصح تعليقها بالشرط فان علق الدائن ابراء مدينه عن بعض الدين بشرط أداء البعض الآخر فلا يبرأ وان أداه (١)

(مادة ٢٤٤)

إذا أبرأ الدائن مدينونه عن بعض الدين ابراء مقيدا باداء الباقي منه في وقت معين وصرح بأنه أن لم يؤده في ذلك الوقت يبقى الدين عليه بحاله وفعل المديون ذلك وأدى الباقي في وقته برئ وان لم يؤده فلا يبرأ ويبقى عليه الدين كله (٢)

(مادة ٢٤٥)

إذا حط الدائن عن مدينونه بعض الدين على أن يجعل أداء الباقي له ولم يوقت للاداء وقتا وقبل المديون ذلك فانه يبرأ من الدين ولا يعود عليه سواء أدى الباقي أو لم يؤده (٣)

(مادة ٢٤٦)

براءة الاصيل توجب براءة ذمة الكفيل (٤)

(مادة ٢٤٧)

إذا أبرأ الدائن أحد الكفيلين فلا يبرأ الاصيل ولا الكفيل الآخر (٥)

(١) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع غمرة ٦٦٢ والخانية غمرة ٧٥

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٦٦٢ والخانية غمرة ٧٥

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٦٦٢ والخانية غمرة ٧٥

(٤) يستفاد حكمها من التنوير في الكفالة

(٥) يستفاد حكمها من ابن عابدين في الكفالة غمرة ٣٩٧

(مادة ٢٤٨)

إذا أبرأ الدائن ذمة أحد المدينين المتكافلين فإنه يبرأ عن دينه وعن دين الكفالة ويبرأ المديون الآخرون عن دين الكفالة فقط ويبقى مطالباً بما عليه من الدين أصالة لرب الدين^(١)

(مادة ٢٤٩)

إذا تعدد الكفلاء المتكافلون وأبرأ الغريم أحدا منهم سقط عنه الدين حتى إذا أدى أحدهم جميع الدين ورجع على أصحابه الذين كفل عنهم بأمهم فليس له الرجوع على المبرأ بشئ ولو كان أصحابه معسرين والمبرأ موسراً^(٢)

الفصل الرابع

« في تجديد الدين »

(مادة ٢٥٠)

يجوز فسخ عقد المداينة الأولى وتجديدها في عقد آخر بتراضى المتدائنين^(٣)

(مادة ٢٥١)

إذا فسخ عقد المداينة الأولى وصار تجديده بعقد آخر سقط الدين الواجب بالعقد الأول وترتب على المدين دين جديد بالعقد الثاني^(٤)

(١) (ليس مذكوراً مأخذها)

(٢) يستفاد حكمها من الدر آخر الكفالة

(٣) يستفاد حكمها من الخاتمة جزء ثانى غرة ٢١٨

(٤) يستفاد حكمها من الحامدية في الكفالة غرة ٢٨٨

(مادة ٢٥٢)

إذا كان الدين الاوّل مكفولاً وفسخ عقده وصار تجديده بعقد آخر
بطلت الكفالة وبرئ الكفيل فلا يطالب بالدين الحاصل بالعقد الجديد
الا ان جددت الكفالة ^(١)

الفصل الخامس

في فسخ العقد المترتب عليه الالتزام

(مادة ٢٥٣)

إذا فسخ عقد المعاوضة الوارد على الاعيان المالية بخيار من الخيارات
أو بسبب من الاسباب الموجبة لفسخه بطل الالتزام الذي كان مترتباً
عليه فلا يلزم تسليم البذل الذي وجب عليه بالعقد للبائع وان كان سلمه
اليه فله استرداده ^(٢)

(مادة ٢٥٤)

إذا هلك المعقود عليه في المعاوضات المالية وهو في يد صاحبه
بطل العقد سواء كان هلاكه بفعله أو بأفة سماوية ووجب عليه ردّ
العوض الذي قبضه لصاحبه ^(٣)

(١) يستفاد حكمها من حاشية أبي السعود على ملا مسكين جزء ثالث نمرة ١١

ومن الخامدية جزء أول نمرة ٢٨٨

(٢) (ابن مذكوراً لها مأخذ)

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين في البيع نمرة ٥٧

(مادة ٢٥٥)

إذا كانت عقد المعاوضة واردا على منافع الاعيان المالية وفاتت
المنفعة المقصودة بهلاك العين المنتفع بها سقط الاجر كله عن المنتفع
سواء فسخ العقد أم لا وان كان قد عجل شيئا منه فله استرداد ما عجله
زائدا على أجرة المدة السابقة على هلاك العين^(١)

الفصل السادس

« في حكم مرور الزمان »

(مادة ٢٥٦)

دعوى الدين أيا كان سببه لا تسمع على منكر الدين بعد تركها من
غير عذر شرعى خمس عشرة سنة فان تركها المدعى بعذر بأن كان غائبا
مسافة القصر أو كان صبيا أو مجنونا وليس له ولى أو وصى فانها تسمع
مالم تمض هذه المدة بعد حضور الغائب من سفره أو بلوغ القاصر
رشيدا أو افاقة المجنون من جنونه^(١)

(مادة ٢٥٧)

الاستحقاق فى الوقف من قبيل الملك المطابق فلا تسمع دعوى
المستحق باستحقاقه على ناظر الوقف اذا تركها من غير عذر خمس عشرة
سنة (*)

(١) يستفاد حكمها من مخرج الدر فى الاجارة نمرة ٣٠٥ و ٣٠٨

(*) انظر الخامسة التى بأسفل صحيفة نمرة ٦٢

(مادة ٢٥٨)

يعتبر ابتداء المدة المقررة لعدم سماع دعوى الدين المؤجل من تاريخ حلول الاجل لامن تاريخ عقد الدين - ويعتبر مبدأ المدة المذكورة في دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق أو من تاريخ موت أحد الزوجين^(١)

(مادة ٢٥٩)

كما لا تسمع دعوى الدين ممن ترك المطالبة به من غير عذر خمس عشرة سنة فكذلك لا تسمع من ورثته بعد موته^(١)

(مادة ٢٦٠)

انما تعتبر المطالبة في مجلس القضاء لافي غيره فان طالب الدائن غريمه في مجلس القضاء ولم تفصل الدعوى حتى مضت المدة فانها تسمع بعدها - وان طالبه في غير مجلس القضاء مرارا فلا تعتبر مطالبته ولا تسمع دعواه بعد مضي المدة المذكورة^(١)

(مادة ٢٦١)

اذا ترك بعض الورثة الدعوى بدين مورثهم من غير عذر خمس عشرة سنة وكان لباقي الورثة عذربأن كان قاصرا قبلغ رشيدا تسمع دعواه على الدين بقدر حصته التي تخصه من الدين^(١)

(١) تستفاد أحكام هذه المواد الستة من ابن عابدين في وظيفة القاضى غمرة ٤٧٥ وما بعدها ويستفاد حكم المادة ٢٥٧ من ابن عابدين على الحامدية كتاب الوقف وجه ٢٧٦

كتاب العقود على العموم

الباب الاول — في ماهية العقد وشروطه

(مادة ٢٦٢)

العقد هو عبارة عن ارتباط الايجاب الصادر من أحد العاقدين يقبل الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه
ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر

(مادة ٢٦٣)

يصح أن يرد العقد على الاعيان منقولة كانت أو عقارا لتمليكها
بعوض أو بغير عوض

(مادة ٢٦٤)

يصح أن يرد العقد على الاعيان لحفظها وديعة أو لاستهلاكها
بالانتفاع بها قرضا ورد بدلها

(مادة ٢٦٥)

يجوز ورود العقد على منافع الاعيان للانتفاع بها بعوض اجازة أو بغير
عوض اعادة ورد عينها لصاحبها

(مادة ٢٦٦)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على
خدمة معينة

(مادة ٢٦٧)

يشترط لتحقيق كل عقد توفر ثلاثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد ومحل يضاف اليه
ويشترط لصحة أى عقد أهلية العاقلين وكون العقد مفيدا وكون
المحل قابلا لحكم العقد وكونه مما يقصد شرعا

الفصل الأول

(فى أهلية العاقلين)

(مادة ٢٦٨)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستئجار والشركة
والحوالة والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر
أن يكون كل من العاقلين مميزا يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط
بلوغهما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجورا عليهما (راجع
المادة الآتية وما بعدها)

(مادة ٢٦٩)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تمييزه تصرفاته وعقوده باطلة لاستعقد
أصلا سواء كانت نافعة له أو مضرّة أو دائرة بين النفع والضرر
والكبير المحنون جنونا غالبا على عقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل
فلا تصح عقودها التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضا ان
كان يحنّ تارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهو تام
العقل تكون صحيحة نافذة

(مادة ٢٧٠)

إذا كان المحجور عليه صديدا مميذا أو كبيرا معتوها تصح تصرفاته وعقوده التي تكون نافعة له نفعاً محضاً وتنفذ ولو لم يحجزها الولي أو الوصي وأما تصرفاته وعقوده المضرّة بمصالحته ضرراً محضاً فهي كتصرفات الصبي الغير مميذ وعقوده لا تصح أصلاً ولو أجازها الولي أو الوصي

(مادة ٢٧١)

المحجور عليه سواء كان صديدا مميذا أو كبيرا ذا عته أو رقيقاً إذا عقد عقداً من العقود الدائرة بين النفع والضرر التي لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم إلا إذا أجازها الولي أو الوصي أو المولى إجازة معتبرة فإن أجازها جاز ونفذت أحكامه وإن لم يحجزه أو أجازها وكانت فيه ضرر كأن كان فيه ذنب ناحش زيادة أو نقصاً فلا يجوز ولا ينفذ أصلاً

(مادة ٢٧٢)

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشرائه وتوكيله غيره بالبيع والشراء واجارته واستئجاره ومزارعته ومساقاته ورهنه وأرثانه ويجوز إقراره بدين أو دين من تقبل شهادته له أو عارية أو ودیعة وحطه من الثمن ببيع قدر ما يحيط التجار وتجوز له المحاباة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه إن لم تكن له بيئة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

(مادة ٢٧٣)

المحجور عليه حجرا قضائيا بسفه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم
الصبي المميز في التصرفات التي تحتل الفسخ ويبطلها الهزل كالبيع
والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقوده فيها الا اذا اجازها القاضي فان اجازها
نفذت وان ردها بطلت

وانما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والاعتاق
والاستيلاء والتدبير وهو في وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال
ولاية ابيه أو جده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق على من
تلزمه نفقتهم وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث كبالغ

(مادة ٢٧٤)

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون
المتبرع عاقلا بالغا مطلق التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ
في المتبرع له بهبة أو صدقة أو وصية

(مادة ٢٧٥)

يشترط لصحة عقود الضمانات ووجوب حفظ الودائع والامانات
والالزام بأداء الدين الحال به في المدائنات أن يكون كل من الضامن
والمستودع والملتزم بوفاء الدين الحال به عليه عاقلا بالغا غير محجور عليه
ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو الحال به ولا
في صاحب الوديعة الا اذا باشر كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل
أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الاول ولا ينفذ في الثاني الا اذا
اجازه الولي أو الوصي

(مادة ٢٧٦)

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المسالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العقد مالكا لها أو وكيلا عن مالكيها ان كان عاقلا بالغا أو وليا أو وصيا عليه ان كان صغيرا أو كبيرا مجنونا أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها

(مادة ٢٧٧)

يشترط للزوم عقود المعاوضات الواردة على الاعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

(مادة ٢٧٨)

يجوز للحر العاقل البالغ غير المحجور عليه أن يباشر أى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره

فمن باشر عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق والاحكام

(مادة ٢٧٩)

من باشر بطريق الوكالة عن غيره عمدة هبة أو صدقة أو اعادة أو ايداع أو رهن أو قرض فان كان وكلا من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقا سواء أضاف الوكيل العقد لموكله أو لنفسه

وان كان وكلا من جهة طالب التملك فان أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له لا للموكل وان أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتتعلق به الحقوق في غير القرض الا اذا بلغ على سبيل الرسالة

(مادة ٢٨٠)

من بأشربالتوكيل عن غيره عقدا من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(مادة ٢٨١)

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعود حقوق العقد كلها اليه فان كان لبيع أو اجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة بالثمن والاجرة وبذل الصلح وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه يكون للمشتري أو المستأجر أو المدعى عليه المصالح الرجوع عليه بالثمن أو الاجرة أو بديل الصلح

وان كان وكيلا بشراء شئ أو استئجاره أو المصالحة عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبديل ما صالح عنه

فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للوكيل ولا عليه مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ٢٨٢)

الاب المستور حاله اذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه ببيع أو اجارة وكان تصرفه بمثل القيمة أو ييسر الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من جنته أو عته

(مادة ٢٨٣)

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلا الا اذا كان بضعة القيمة سواء كان المبيع عقارا أو منقولاً فإن باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقه

(مادة ٢٨٤)

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي أحكامه وليس له نقضه

وتصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمثل القيمة أو بيسير الغبن جائز لازم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغبن فاحش لا يصح تصرفه أصلا ولا اجارته

الفصل الثانى

(فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا)

(مادة ٢٨٥)

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكراه ولا اجبار

(مادة ٢٨٦)

الاكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ

فالاكراه الملقى بعدم الرضا ويفسد الاختيار ويكون بالتهديد
باتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف
نفس أو عضو أو باتلاف كل المال

والاكراه الغير الملقى بعدم الرضا أيضا لكنه لايفسد الاختيار
ويكون بالتهديد بالحبس والقيد المديدين وبالضرب الغير المتلف على
حسب أحوال الناس

(مادة ٢٨٧)

الاكراه بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم
يعدم الرضا أيضا

(مادة ٢٨٨)

يختلف الاكراه باختلاف أحوال الاشخاص وسنهم وضعفهم
ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة
وشدة وضعفها

(مادة ٢٨٩)

يشترط لاعتبار الاكراه المعدم للرضا أن يكون المكره قادرا على
ايقاع ماهتد به وأن يخاف المكره وقوع ماصدر تهديده به في الحال بأن
يغلب على ظنه وقوع المكره به ان لم يفعل الامر المكره عليه فان كان
المجبر غير قادر على ايقاع ماهتد به فلا يكون الاكراه معتبرا

(مادة ٢٩٠)

اذا عقد المكره العقد في غياب المجبر ولم يرسل المجبر أحدا ليردّه اليه
ان لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقده طوعا بعد

(مادة ٢٩١)

الرضا شرط لصحة العقود التي تختمل الفسخ فتفسد بفواته وذلك كالبيع والشراء والايجار والاستئجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها

فمن أكره اكرها معتبرا بأحد نوعي الاكراه على عقد منها فلا يصح عقده

(مادة ٢٩٢)

لا يصح أيضا مع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو مال

فمن أكره اكرها معتبرا ملجئا أو غير ملجئ على ابراء مديونه أو كفيل مديونه فإبرأؤه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ٢٩٣)

الكفالة والحوالة لا يصحان أيضا بالاكراه فمن كفل عن غيره كرها أو قبل حوالة دين عليه جبرا فلا يلزمه شيء مما التزم به قهرا

(مادة ٢٩٤)

لا يصح الاقرار بالاكراه فمن أكره اكرها معتبرا على الاقرار وعلم بدلالة الحال انه ان لم يقر بما أكره عليه يوقع به المكره ماهتده به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايقاعه فأقر خائفا من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقر به

الزوج ذو شوكة على زوجته فمن أكره زوجته بالضرب أو منعها عن أهلها لتهب له مهرها فوهبته له وهي خائفة فلا تصح الهبة ولا تبرأ ذمته من المهر

(مادة ٢٩٥)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تحمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعناق ونحوها لا يؤثر فيها الاكراه ولا تبطل به
 فمن أكره على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتاق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتاقه ويرجع المعتق كرها بقيمة معتقه على من أكرهه إذا اعتقه لغير الكفارة وكان عتقه بالقول لا بالفعل

(مادة ٢٩٦)

من أكره على عقد من العقود المحتملة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الاكراه ولا يبطل حق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم

(مادة ٢٩٧)

عقد المكره ينعقد فاسدا لا باطلا فيقبل الاجازة فان أجازته المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة ينقلب صحيحا

(مادة ٢٩٨)

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على اجازته بعد زوال الاكراه بل تنفذ بلا توقف وتنفذ الملك بالقبض فان كان المكره عليه عقد بيع يملك المشتري المبيع بقبضه ملكا فاسدا ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرها الخيار ان شاء ضمن المكره له على البيع قيمته يوم تسليمه الى المشتري وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص

(مادة ٢٩٩)

للبائع المكره ولوارثه من بعده أن يتقضى تصرفات المشتري التي
تحتمل الفسخ ويسترد العين التي أكره على بيعها حيث وجدها وإن
تداولتها الأيدي فإن هلكت العين في يد المشتري يضمن قيمتها وللبائع
الخيار أن شاء ضمنه وإن شاء ضمن المجرى فإن ضمن المجرى فله الرجوع
بما ضمنه على المشتري فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء
وهلك المبيع في يده فلا تعذر منه فلا ضمان عليه
وكذا لا ضمان على البائع المكره أن قبض الثمن مكرها وهلك في يده
بلا تعذر منه

الفصل الثالث

(في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود)

(مادة ٣٠٠)

الغبن الفاحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا
كان فيه تقرير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم
يكن فيه تقرير إذا كان المغبون غيبا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي
حصل فيه الغبن الفاحش مال وقف

(مادة ٣٠١)

إذا وقع غلط في محل العقد وكان المعقود عليه مسمى ومشارا إليه فإن
اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه وإن اتحد الجنس
واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار إليه وينتقد لوجوده ويخبر العاقد
لقوات الوصف أن شاء أمضى العقد وإن شاء نقضه

فاذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو
بيع هذا الفص ليلا على أنه ياقوت أحمر فظهر أصفر صح البيع والمشتري
بالتحيار بين امضائه وفسخه

الفصل الرابع

(في محل العقد وفائده وقصد شرعيته)

(مادة ٣٠٢)

لابد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويصح أن
يكون محل العقد مالا عينيا كان أو دينيا أو منفعة أو عملا

(مادة ٣٠٣)

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من
البديلين معينا تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه
أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع
بيان مقداره ان كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما تنفي به الجهالة
الفاحشة ولا يكتفى بذكر الجنس عن القدر والوصف

(مادة ٣٠٤)

لا يصح أن يكون الشيء المعدوم الذي سيوجد في المستقبل محلا
للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

(مادة ٣٠٥)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصودا شرعا
وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصد به
مقصد غير شرعي

الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

(مادة ٣٠٦)

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدین ولا يلتزم بها غيرهما
ولا يجوز فسخ العقود اللازمة الا بتراضيهما في الاحوال التي يجوز
فيها فسخها

(مادة ٣٠٧)

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الاعيان المالية اذا وقع
مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدین
في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر

(مادة ٣٠٨)

عقد المعاوضة من الجانبين اذا وقع على منافع الاعيان المالية
مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ يستوجب التزام المتصرف في العين
بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم ما استحق من بدل المنفعة
لصاحب العين

(مادة ٣٠٩)

عقد التبرع بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع
حكمه الا بتسليم العين الموهوبة للموهوب له وقبضها قبضا تاما
ومثله عقد الهبة بشرط العوض فانه لا يتم الا بقبض العوضين

(مادة ٣١٠)

إذا انعقد العقد موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً تصرف في ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صبياً مميزاً فلا يظهر أثره ولا يفيد ثبوت الملك إلا إذا أجازته المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٣١١)

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتاً ووصفاً والمراد بمشروعية ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادراً من أهله مضافاً الى محل قابل للحكمة وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقروناً بشرط من الشروط المفسدة للعقد

(مادة ٣١٢)

العقد الفاسد هو ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صحيحاً باعتبار أصله لا خلل في ركنه ولا في محله فاسداً باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولاً جهالة فاحشة أو يكون العقد خالياً عن الفائدة أو يكون مقروناً بشرط من الشرائط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه إلا بقبضه برضا صاحبه

(مادة ٣١٣)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعاً لأصلاً ولا وصفاً أى ما كان في ركنه أو في محله خالاً بأن كان الإيجاب والقبول صادرين من ليس أهلاً للعقد أو كان المحل غير قابل لحكم العقد وهو لا ينعقد أصلاً ولا يفيد الملك في الأعيان المالية ولو بالقبض

(مادة ٣١٤)

العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

الباب الثاني

(في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي

لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح)

الفصل الاول

(في ماهية الشرط والتعليق)

(مادة ٣١٥)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)
والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع
اقترانه بأداة من أدوات الشرط

(مادة ٣١٦)

العقد المئجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة الى
وقت مستقبل وهذا يقع حكمه في الحال

(١) المئجز في تعريقات السيد الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا
عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده وقيل الشرط ما يتوقف وجود الحكم عليه
وفي الشرع عبارة عما يضاف الحكم اليه وجودا وعند وجوده لا وجوبا اهـ

(مادة ٣١٧)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بحادثة مستقبلية والمعلق يتأخر انعقاده سببا الى وجود الشرط فعند وجوده ينعقد سببا مفضيا الى حكمه^(١)

(مادة ٣١٨)

يستترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود لا محققا ولا مستحيلا

(مادة ٣١٩)

العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال اذا كان لبقائه حكم ابتدائي والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

(مادة ٣٢٠)

العقد المضاف هو ما كان مضافا الى وقت مستقبل والمضاف ينعقد سببا في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه الى حلول الوقت المضاف اليه

(مادة ٣٢١)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمة ويؤكد موجب جازم معتبر فيصح اقتران العقد به

وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(١) يستفاد حكم المعلق والمضاف الآتي من كتاب الايمان من الاشياء للحموي

(مادة ٣٢٢)

الشرط الذى لا يكون من مقتضيات العقد ولوازمه ولا مما يؤكد
موجبه ولا جرى به العرف وكان به نفع لاحدى العاقلين أو لآدمى
غيرهما فهو فاسد

والشرط الذى لا نفع فيه لاحد العاقلين ولا لآدمى غيرهما فهو لغو
غير معتبر والعقد الذى يكون مقرونا به صحيح

الفصل الثانى

(فى بيان العقود التى يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتى لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٣٢٣)

كل ما كان مبادلة مال بمال كالبيع والشراء والايجار والاستئجار
والمزارعة والمساقاة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط
الفاسد ولا تعليقه به بل تفسد اذا اقترنت أو علق به

ومثل ذلك اجازة هذه العقود فانها تفسد باقترانها بالشرط الفاسد
وبتعليقها به

(مادة ٣٢٤)

ما كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والخلع على مال أو كان من
عقود التبرعات كالهبه والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والمحجر
على الصبي من التجارة فانه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو
الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلق به

وكذلك الرهن والاقالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقها بالشرط

(مادة ٣٢٥)

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعتاق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يحلف بها كحج وصلاة يصح تعليقه بالشرط ملاًئماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك الوكالة والايضاء والوصية يصح تعليقها بالشرط الملائم وغير الملائم وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٣٢٦)

الحالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للصبي بالتجارة

الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى رتب مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه)

(مادة ٣٢٧)

مالاً يمكن تملكه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف والعارية والاذن في التجارة للصبي ونحوه

(مادة ٣٢٨)

كل ما كان تمليكا في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح والصلح عن مال والابراء عن الدين

الباب الثالث - في أنواع الخيارات

الفصل الاول

(في خيار الشرط)

(مادة ٣٢٩)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو امضائه في مدة ثلاثة أيام لأكثر في العقود كلها الا في الوقف والكفالة والاحتال بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتعتبر مدة الخيار من وقت العقد لو كان الشرط فيه فلو بعده فمن وقت الشرط

(مادة ٣٣٠)

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والاجارة والمساقاة والمزارعة وقسمة التميميات المتحددة والمختلفة جنسا والصلح عن مال والرهن والكفالة والحالة والابراء والوقف والاقالة والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطلبين الاولين

(مادة ٣٣١)

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار والوكالة والهبة والوصية

(مادة ٣٣٢)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقدين أو لأحدهما دون الآخر أو لأجنبي

(مادة ٣٣٣)

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقدين فلا يخرج البدلان عن ملكهما
وان جعل خيار الشرط لأحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٣٣٤)

ينفسخ العقد المشروط فسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولاً أو فعلاً في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في النسخ القول لا الفعل

والمراد بالنسخ القول أو الفعل كل قول أو فعل يصدر ممن له الخيار دالاً على فسخ العقد

(مادة ٣٣٥)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم إذا أجازته من له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولو لم يعلم الآخر
والإجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضا من له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٣٣٦)

إذا كان الخيار مشروطا لكل من العاقدين فأجازه أحدهما سقط خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فإن كان أحدهما قد فسخه فليس للأخر إجازته وإن أجازه فلا تعتبر الاجازة سواء سبقه الفسخ أو الاجازة أو وقعا معا أو فعل ما يدل على رضا من له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٣٣٧)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بمضى مدة الخيار بدون فسخ ولا اجازة للعقد ممن شرط له الخيار

(مادة ٣٣٨)

يلزم العقد أيضا بموت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو اجازته ولا يخلفه وارثه
فإن كان الخيار للمتبايعين معا ومات أحدهما لزم العقد من جهته ويبقى الحى على خياره الى انتهاء المدة

الفصل الثانى

(فى خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٣٣٩)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية يثبت من غير شرط فى أربعة مواضع
وهى الشراء للاعيان التى يلزم تعيينها ولا تثبت دينا فى الدقة والاجارة
وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شئ بعينه ولا يثبت خيار
الرؤية فى العقود التى لا تحتمل الفسخ

(مادة ٣٤٠)

من اشترى شيئاً لم يره من الاعيان التي يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شريكه قسمة تراض مالا مشتركاً من القيميات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صالح عن دعوى مال معين على شيء معين لم يره فهو مخير في هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصة التي أصابته في القسمة أو بدل الصالح إن شاء قبل وأمضى العقد وإن شاء فسخه ونقض القسمة وله حق الفسخ والرد قبل الرؤية وبعدها ما لم يوجد ما يبطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لاقبلها

(مادة ٣٤١)

خيار الرؤية يبطل بتصرف من له الخيار في العين تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعدها فان تصرف تصرفاً لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بلا تسليم العين الموهوبة للوهوب له يبطل الخيار بعد الرؤية لاقبلها وكذلك يبطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار الى ورثته

(مادة ٣٤٢)

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد فمن عقد عقد شراء أو اجارة أو أجرى مع شريكه قسمة مال مشترك من القيميات أو المثليات المتحدة أو المختلفة الجنس أو صالح

عن دعوى مال معين على شئ بعينه فله فسخ العقد ونقض القسمة
 بخيار العيب اذا وجد في مشريه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح
 أو في الحصة التي أصابته من القسمة عيبا قديما لم يعلم به وقت العقد
 أو حين القسمة ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه
 ولم يشترط البراءة من العيوب
 فان وجد شئ من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي
 أصابته في القسمة

كتاب البيع

الفصل الاول

(في عقد البيع)

(مادة ٣٤٣)

عقد البيع هو تملك البائع مالا للشترى بمال يكون ثمنا للبيع

(مادة ٣٤٤)

لا يصح البيع الا بتراضى العاقلين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء
 وتعيين المثلن والثلن الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه
 يصح بدون معرفة قدر المبيع

(مادة ٣٤٥)

ينعقد البيع بايجاب وقبول أى بكل لفظين متبئين عن معنى التملك
 والتملك

(مادة ٣٤٦)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطايا يصح انعقاده بهما تحريرا أو مكتابة (١)

ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب الى رجل اشتريت عبدك هذا بكذا فكتب اليه رب العبد بعته منك كان بيعا وينعقد البيع أيضا بالإشارة المعروفة للانحس

(مادة ٣٤٧)

يصح انعقاد البيع بالتناول والتعاطى ولو من أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير معلوم ما لم يصرح البائع مع التعاطى بعدم الرضا

(مادة ٣٤٨)

يصح أن يكون البيع باتا منجزا وأن يكون بشرط الخيار ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو للمشتري أو لهما معا

(مادة ٣٤٩)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكد موجبه وبالشرط الذي جرى به عرف البلدة وعاداتها ويعتبر الشرط

ويصح البيع بالشرط الذي ليس فيه نفع لاحد العاقلين ولا لآدمي غيرهما ويلغو الشرط

(١) كذا يفهم من الهندية من الثاني في البيوع من الطهيرية

(مادة ٣٥٠)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكد موجهه ولا جرى به العرف وفيه نفع لأحد العاقدين أو لآدمي غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

(مادة ٣٥١)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثة مستقبلية ولا يصح اضافته الى وقت مستقبل

(مادة ٣٥٢)

يصح بيع المؤجل بالمعجل في السلم بشروطه

(مادة ٣٥٣)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كاجرة كيل ووزن مبيع اذا بيع بهما على البائع وكذا اجرة دلال اذا باع بنفسه فلوسعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجرة نقده ووزنه على المشتري وكذا اجرة كتابة السندات والحجج تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العاقدين)

(مادة ٣٥٤)

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العاقدين أهلا للعقد (أى عاقلا مميذا) فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

(مادة ٣٥٥)

يشترط لتنفيذ البيع أن يكون البائع مالكا لما يبيعه أو وكلا مالكا
أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجوز عليه وأن
لا يتعلق بالمبيع حق الغير

(مادة ٣٥٦)

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشراء من غير اكراه
ولا اجبار

(مادة ٣٥٧)

ايماء الاخرس خلققة أى اشارته المعروفة كالبيان باللسان فاذا باع
الاخرس أو اشترى شيئا بإشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة
وإن كان قادرا على الكتابة وكتابه كإشارته

(مادة ٣٥٨)

بيع المريض في مرض موته لوارثه موقوف على اجازة بقية الورثة
ولو كان بتمن المثل فإن أجازوه جاز وإن لم يجيزوه بطل

(مادة ٣٥٩)

يحوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بتمن المثل أو بغير
يسير ولا يعد الغبن اليسير محاباة عند عدم استغراق الدين (١)

(١) راجع تنقيح الحامدية من اقرار المريض

(مادة ٣٦٠)

إذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغير فاحش نقصا في الثمن فهو محاباة تعتبر من ثلث ماله فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي بها لزم البيع وإن كان الثلث لا يفي بها بأن زادت عليه بخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لاكمال ما نقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٣٦١)

إذا باع المريض لأجنبي شيئا من ماله بمحاباة فاحشة أو يسيرة وكان مديونا بدين مستغرق لماله فلا تصح المحاباة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة ولا فسخ البيع فإن كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت^(١)

(مادة ٣٦٢)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولا أن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئا من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وإن كان هو الذي أقامه وصيا

(مادة ٣٦٣)

يجوز للاب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير الملاحق به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته وبغير يسير لا فاحش

(١) دليله في تنقيح الحامدية من باب اقرار المريض فتعتبر المحاباة ولو يسيرة مع استغراق الدين من غمرة ٦٧

ولا يبرأ الاب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضى لولده قima
 فيأخذ الثمن من الاب ثم يسلمه اليه ليحفظه لولده
 وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك
 قبل التمكن من قبضه فضمانه على الاب

(مادة ٣٦٤)

لا يجوز للوصى المقام من قبل القاضى أن يشتري لنفسه شيئاً من
 مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء
 كان في ذلك خير لليتيم أم لا
 فلو اشترى هذا الوصى من القاضى أوباع جاز

(مادة ٣٦٥)

لا يجوز للوصى المختار من قبل الاب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولا أن
 يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم الا اذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية
 في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بنصف قيمته
 والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن
 يبيعه اليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

باب

(فى شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لايجوز وفى كيفية المبيع)

الفصل الاول

(فى شروط المبيع وأوصافه)

(مادة ٣٦٦)

يشترط أن يكون المبيع موجودا وأن يكون مالا متقوما مقدور التسليم
وأن يكون معلوما عند المشتري علما نافيا للجهالة الفاحشة

(مادة ٣٦٧)

إذا لم يكن المبيع معلوما عند المشتري بأن كان غائبا فإنه يعلم ببيان
أحواله وأوصافه المميزة له عن غيره
وان كان المبيع حاضرا فى المجلس تكفى الإشارة اليه ولا حاجة
لوصفه

(مادة ٣٦٨)

المبيع يتعين بتعيينه فى العقد فيلزم البائع أن يسلمه بعينه

(مادة ٣٦٩)

يصح البيع والشراء لما لم يره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه
ووصفه أو بشرط الإشارة الى المبيع أو الى مكانه
غير أن البيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري وان وقع العقد صحيحا

(مادة ٣٧٠)

يشترط للزوم البيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه علماً وقت الشراء أنه هو مرثيه السابق (١)
ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كروية الاصيل ورضاه

(مادة ٣٧١)

من اشترى شيئاً وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يرده الا اذا وجده متغيراً عن الحالة التي رآه عليها
وتكفى رؤية ما يدل على العلم بالمقصود قبل الشراء في سقوط خياره بعده

(مادة ٣٧٢)

من اشترى شيئاً ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع وردّه واو كان قد رضى به قولاً قبل رؤيته

(مادة ٣٧٣)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع وردّ المبيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة ما لم يصدر منه ما يبطله قولاً أو فعلاً أو يتعيب المبيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

(مادة ٣٧٤)

يصح شراء الاعمى وبيعه لنفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه

(١) يستفاد حكمها من الدر المختار من أواخر باب خيار الرؤية من عمدة ٩٦

بعد وصفه له أو بعد جسده وذوقه وشمه أو بعد نظر وكيه في الشراء أو وكيه بالتقبض اذا قبضه ناظرا اليه

(مادة ٣٧٥)

الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكفى رؤية الانموذج منها فان ثبت أن المبيع دون الانموذج الذي اشتراه على مقتضاه يكون مخيرا بين قبوله بالثمن المسمى أو رده بفسخ البيع

(مادة ٣٧٦)

يشترط للزوم البيع ان كان المبيع دارا أو خانا رؤية كل حجرة أو قاعة منها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفى برؤية واحدة منها

(مادة ٣٧٧)

اذا بيعت جملة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدته ولا يكتفى برؤية بعضها

(مادة ٣٧٨)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لكان يشتريه فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المباعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع وردها جميعا وليس له أن يأخذ مارآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٣٧٩)

إذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً للغير بأن باعه بيعاً مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلك في يده أو استهلكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب الثمن إذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية إلى ورثته

(مادة ٣٨٠)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته وله استرداد الثمن الذي نقده إذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية

(مادة ٣٨١)

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فله الخيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع

فإن تصرف فيه تصرف الملاك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الرد يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

الفصل الثانى

(فيما يجوز بيعه وما لايجوز)

(مادة ٣٨٢)

يجوز بيع كل ما كان مالا موجودا متقوما مملوكا فى نفسه مقدور التسليم

(مادة ٣٨٣)

بيع المعدوم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحمل

(مادة ٣٨٤)

الثمار التى ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهى على شجرها سواء كانت صالحة للاكل أم لا

(مادة ٣٨٥)

ما تلاحق أفراده وتبرز شيئا فشيئا كالفواكه والازهار والخضراوات ان كان قد ظهر أكثره يجوز بيعه مع ما سيرز تبعاً صفقة واحدة

(مادة ٣٨٦)

بيع ما لا يعد مالا أصلاً وما ليس مقدور التسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو فى أرض مملوكة للبائع باطل

(مادة ٣٨٧)

لا يجوز بيع العلودون السفلى الا اذا كان العلوقائما فلو سقط لايجوز بيعه بل يبطل

(مادة ٣٨٨)

إذا كان العلو لصاحب السفل يجوز لصاحب السفل أن يبيع العلو وهو قائم ويكون سطح السفل لصاحب السفل ولاشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبنى على السفل علوا آخر مثل الاول

(مادة ٣٨٩)

يصح بيع حصة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٣٩٠)

بيع أحد الشريكين حصة مشاعة في بناء أو شجر قائم في أرض محتكرة جائز للشريك وللأجنبي

(مادة ٣٩١)

ما يترتب على بيعه مشاعا ضرر للبائع أو للشريك فلا يصح بيعه مشاعا

فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن إذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزا ولا يجوز للشريك أن يبيع حصته مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغ أوان قطعه من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك

فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحا

(مادة ٣٩٢)

مأمن ضرره للبائع والشريك يجوز بيعه مشاءا فيصح بيع الثمر بعد
نضجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغ أوان قطعه بدون الارض
سواء بيع ذلك للشريك أو للاجنبي

(مادة ٣٩٣)

بيع المرهون والمستأجر ينقصد موقوفا على اجازة المرتهن والمستأجر
فان أجاز المستأجر البيع أو مضت المدة أو انفسخت الاجارة نفذ البيع
ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفى ماقدمه من الاجرة الغير
المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الرهن دينه أو أبرأه المرتهن
منه يتم البيع

وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للأجير والرهن وأما المشتري
فله خيار الفسخ قبل الاجازة وان كان يعلم بالاجارة والرهن

(مادة ٣٩٤)

من باع ملك غيره لآخر بغير اذنه انعقد بيعه موقوفا على اجازة
المالك فان أجازته نفذ والا بطل

(مادة ٣٩٥)

يشترط لصحة الاجازة من المالك الذي بيع ملكه بغير اذنه أن
يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون
المبيع قائما على حاله لم يتغير تغيرا به يعد شيئا آخر وأن يكون الثمن باقيا
ان كان عرضا معيناً

(مادة ٣٩٦)

إذا أجاز المالك بيع الفضولى الذى تصرف فى ماله بغير اذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته توكيلا له عنه فى البيع ويطالب الفضولى بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع وبرئ وسكوت المالك عند بيع الفضولى ماله بلا اذنه لا يكون رضا منه بالبيع

(مادة ٣٩٧)

إذا لم يميز المالك بيع الفضولى وكان المشتري قد أدى للفضولى الثمن غير عالم وقت الأداء أنه فضولى باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائما وبمثله ان كان هالكا وان كان قد أداه اليه عالم أنه فضولى وهلك الثمن فى يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

(مادة ٣٩٨)

إذا سلم الفضولى للمشتري العين اتى باعها له بدون اذن مالكها فهلك فى يد المشتري فللمالك أن يضمّن قيمتها أيهما شاء من الفضولى أو المشتري وأيهما اختار ضمانه برئ الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٩٩)

المبيع إما أن يكون مثليا أو قيميا
فالمثلي ما يوجد له مثل في المتجر بدون تفاوت يعتد به ومنه
العدديات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة
والقيمي ما لا يوجد له مثل في المتجر أو يوجد لكن يتفاوت
في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة

(مادة ٤٠٠)

المكيل والموزون الغير النقد والعددي المتقارب يصلح أن يكون
مبيعا وأن يكون ثمنا

(مادة ٤٠١)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلا بأن يباع مكيل
بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس
آخر بشرط أن يكون يدا بيد لانسئثة

(مادة ٤٠٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن تباع حنطة
بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساويا كيلا ووزنا
فان تفاضلا بأن كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع

ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطيب والردىء فيجوز بيع أحدهما طيبا والآخر ديثا اذا تساوى المكيلا كيلا والموزونان وزنا

ويكفى العلم بمساواة البدين في مجلس العقد فلو تباعا مكيلا بمكيل من جنسه وموزونا بموزون من جنسه مجازفة وعلم التساوى في المجلس جاز

(مادة ٤٠٣)

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات كيلا ووزنا وعددا وذراعا بشروطه يصح بيعها جزافا بشرط أن يكون المبيع مميزا ومشارا اليه

(مادة ٤٠٤)

اذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في تبغيضها ضرر والعدييات جزافا جاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدتها وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعدة فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعد قبضا لها حتى تكال وتوزن وتعد

(مادة ٤٠٥)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في تبغيضها ضرر جزافا أو بشرط الذرع والعدة وقد سمي الثمن جملة جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمي لكل ذراع أو رطل ثمنا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

(مادة ٤٠٦)

يصح بيع المكيالات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة
ويصح بيع مقدار معين منها صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها
على حدة أو بيان ثمنها جملة

(مادة ٤٠٧)

ماجاز بيعه منفردا يجوز استثنائه من البيع

(مادة ٤٠٨)

كما يصح بيع العقار المحدود بالمتر والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٤٠٩)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيميين أو مثليين من جنسين
مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك يعين ثمن كل منها على حدة ويجعل
الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أيا شاء بثمنه أو للبائع بأن يعطى أيا أراد
بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٤١٠)

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا
تعيب أحد الشيئين في يده فليس له أن يلزمه المعيب إلا برضاه فإن لم
يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

(مادة ٤١١)

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن
يلزم المشتري بالثاني فإن هلكا معا بطل العقد

(مادة ٤١٢)

إذا كان خيار التعيين للشترى وهلك أحد الشئيين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده أمانة فإن هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فالخيار بحاله وإن تعيبا متعاقبا تعين أخذ ماتعيب أولا

(مادة ٤١٣)

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه الى وارثه ويجبر على تعيين الشئ الذى يريد اعطائه ان انتقل الخيار لوارث البائع أو الذى يريد أخذه ان انتقل لوارث المشتري ويطالب بثمنه

الفصل الرابع

(فى الثمن)

(مادة ٤١٤)

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص والقيمة هى ما يقوم به الشئ بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٤١٥)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن فى العقد ومعلوميته عند المتعاقدين

(مادة ٤١٦)

إذا كان الثمن حاضرا يعلم بمشاهدته والاشارة اليه وإن كان غائبا يعلم بوصفه وبيان قدره

(مادة ٤١٧)

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت ماليتها مع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها والا فسد العقد انما اذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر ينقلب العقد صحيحا لارتفاع المفسد قبل تقوّره

(مادة ٤١٨)

إذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

(مادة ٤١٩)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لا في زمن الإيفاء

(مادة ٤٢٠)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل الى أجل معلوم طويلا كان أو قصيرا ويجوز اشتراط تقسيط الثمن الى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه ان لم يوف القسط في ميعاده يتعجل كل الثمن

(مادة ٤٢١)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لا خيار فيه بثمن مؤجل لا من وقت العقد اذا كانت مدة الاجل منكرا لامعينة فلو فيه خيار فذ سقوط الخيار

وللمشتري بثمن مؤجل الى سنة منكرا أجل سنة ثانية مذ تسلم لمنع البائع السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكرة فلو معينة أولم يتمتع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

(مادة ٤٢٢)

لا يحل الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

(مادة ٤٢٣)

البيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تعجيله يجب فيه الثمن معجلاً ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلاً أو مقسطاً بأجل معلوم فان كان كذلك يلزم اتباع العرف والعادة الجارية^(١)

(مادة ٤٢٤)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا انما اذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون الا بتلكه لمن عليه الدين لالغيره

(مادة ٤٢٥)

اذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري ان لم يؤد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع والشرط فان أدى المشتري الثمن في المدة المعينة لزم البيع وان لم يؤده في المدة المعينة أو مات في أثناءها قبل أداء الثمن ففسد البيع^(٢)

(١) دليله في الاشياء من القاعدة السادسة العامة محكمة

(٢) قوله أو مات أى المشتري في أثناءها الخ هذا على خلاف ما في شرح المدر من

خيار الشرط الا أنه في رد المختار ذكر أنه بحث لصاحب النهروان نقل من شرح

البيروى عن نزاهة الاكمل بطلان العقد بذلك اهـ

(باب في حكم البيع)

(مادة ٤٢٦)

حكم البيع المنعقد صحيحا لازما أن يثبت في الحال ملك المبيع للمشتري وملك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولورثته اب مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائعاً من المنقول أو العقار أو حقاً من حقوقه

(مادة ٤٢٧)

يترتب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور

(الاول) الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضرا والثمن من النقود وتاثيره حالا ان كان حالا أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلا
(الثاني) الزام البائع بعد قبضه الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلا ولو بعد العقد ألزم البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن
(الثالث) ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع ببيئة أو اقرار المتعاقدين أو هلك في يد البائع أو استهلك بغير فعل المشتري أو بفعل اجنبى واختار المشتري فسخ البيع

(الرابع) ضمان المشتري ثمن المبيع اذا قبضه قبل دفع الثمن

والبيع الصحيح هو البيع الجائز المشروع ذاتا ووصفا

(مادة ٤٢٨)

اذا انعقد البيع موقوفا غير نافذ بأن كان العاقد فضوليا باع ملك غيره بلا اذنه أو كان العاقد صبياً مميزاً أو صبية كذلك فلا يفيد ملك المبيع

للمشتري ولا ملك الثمن لصاحب المبيع الا اذا اجازاه المالك في الصورة الاولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٤٢٩)

اذا انعقد البيع نافذا غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه الى ملك المشتري الا اذا اجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة

وكذلك اذا كان الخيار للبائع والمشتري معا فلا ينتقل المبيع الى ملك المشتري ولا الثمن الى ملك البائع الا اذا اجازه المشتري في المدة اجازة معتبرة لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كما لو كان الخيار له وحده

(مادة ٤٣٠)

اذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فان كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغة ما بلغت وان كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يبطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعيينه في يده بعيب لا يرتفع سواء كان بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة سماوية أو بفعل المبيع

(مادة ٤٣١)

اذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع الا اذا قبضه برضا بائعه واذا تعذر رده ضمنه بمثله لو مثلياً والا فبقيته يوم قبضه

(مادة ٤٣٢)

إذا وقع البيع باطلا فلا ينعقد أصلا وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مالكا له وإن هلك في يده ضمن مثله أن وجد أو قيمته

(مادة ٤٣٣)

البيع الباطل هو ما أورث خلا في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلا في غير الركن والمحله (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعا أصلا ولا وصفا والبيع الفاسد ما كان مشروعا أصلا لا وصفا

باب في تسليم المبيع

الفصل الأول

(في كيفية التسليم ومكانه ووقته)

(مادة ٤٣٤)

التسليم في المبيع هو أن ينقل البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

(مادة ٤٣٥)

التخية قبض حكما وهي تختلف بحسب حال المبيع فإن كان المبيع عقارا كدار أو حانوت أو نحوه مما له قفل فتسليمه يكون بدفع المفتاح الى المشتري مع الاذن له بقبضه كما يكون بالتخية بين المبيع والمشتري والاذن له باستلامه ان كان المبيع قريبا منه

(مادة ٤٣٦)

إذا كان المبيع أرضاً فتسليمها إلى المشتري يكون بالتخلية من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضها بأن تكون قريبة منه فإن كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضاً بمجرد إذن البائع له بالقبض

(مادة ٤٣٧)

إذا كان المبيع منقولاً فتسليمه يكون بمناولته من يد البائع أو وكيله إلى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخلية والاذن بالقبض فإن كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق إلى المشتري مع الاذن له بقبضه

(مادة ٤٣٨)

كل المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الأوعية والجوالق التي هيأها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليماً

(مادة ٤٣٩)

إذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع بغصب أو بعقد فاسد فاشتراها من المالك ينوب القبض الأول عن الثاني وإن كان المبيع في يد المشتري عارية أو وديعة أو رهناً فلا يصير قابضاً بمجرد العقد إلا أن يكون المبيع بحضرته أو يذهب إليه حتى يتمكن من قبضه^(١)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر فصل فيما يتعلق بالقبض الخ من الأنقروية
غرة ٢٥٥ وغرة ٢٥٦ من البيوع

(مادة ٤٤٠)

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفزرا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بمناخ للبائع أو أرضا مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المناخ والأرض من الزرع ويحبر على التفريغ والتسليم للمشتري اذا نقده الثمن

(مادة ٤٤١)

اذا قبض المشتري المبيع ورآه البائع وهو يقبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذنا من البائع له بالقبض

(مادة ٤٤٢)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أدائه بلا اذن بائعه فلا يكون قبضه معتبرا وللبائع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري يتقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٤٤٣)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بائعه أو بيعه قبل قبضه ولو منه وهو منقول غير جائز فلا يصير به قابضا للمبيع وان وهب المشتري العين المبيعة قبل قبضها أو رهنها قبله وقبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٤٤٤)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد^(١)

(١) نقلها في تنقيح الحامدية من البيوع وهو ظاهر المذهب اه

(مادة ٤٤٥)

إذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار أن شاء فسخ البيع وأن شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجوداً^(١)

(مادة ٤٤٦)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في المحل المذكور^(٢)

(مادة ٤٤٧)

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع^(٣) في عقد البيع تأجيل المبيع المعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يفسد البيع ولو شرط المشتري^(٤) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لأخذه ففسد

(١) نقلها في الانقروية من أوسط البيوع في الأول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الخانية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٢) يستناد من عبارتي الانقروية والخانية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٣) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهندية من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المختار من كتاب البيوع أيضاً اهـ

(٤) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً بالعزوا إلى عهد نقله عن البحر ونقله في الخانية من أوائل فصل في الشروط المنسدة للبيع اهـ

(مادة ٤٤٨)

اذا بيعت جملة من الميكلات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في تبغيضها ضرر أو من العدديات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جملة ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت الكمية المبيعة تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

(مادة ٤٤٩)

اذا بيعت جملة من الموزونات أو المذروعات التي في تبغيضها ضرر أو قطعة أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جملة ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بين فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع

(مادة ٤٥٠)

اذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في تبغيضها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائدا أو ناقصا عن القدر المعين من الوزن والذرع فالمشتري مخير إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه لكل رطل أو ذراع

(مادة ٤٥١)

إذا بيع مجموع من العدييات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تاما لزم البيع وإن ظهر ناقصا أو زائدا كان البيع في صورتين فاسدا

(مادة ٤٥٢)

إذا بيع مجموع من العدييات المتفاوتة وبين مقداره مع بيان أثمان أحاده وأفراده فإن ظهر عند التسليم تاما لزم البيع وإن ظهر ناقصا كان المشتري مخيرا في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائدا كان البيع فاسدا

(مادة ٤٥٣)

في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

(مادة ٤٥٤)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالا ولو كان المبيع شيئين أو جملة أشياء بصفقة واحدة وسمى لكل منها ثمنا فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

(مادة ٤٥٥)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع باعطاء المشتري له رهنا أو كفيلًا ولا بآرائه من بعض الثمن بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٤٥٦)

إذا أحال البائع أحدا على المشتري بكل الثمن ان لم يكن قبض منه شيئا أو بما بقي له منه ان كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع^(١)

(مادة ٤٥٧)

إذا أحال المشتري البائع بالثمن كله ان كان كله في ذمته أو بما بقي في ذمته ان كان أدى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(مادة ٤٥٨)

إذا كان الثمن مؤجلا في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه الى المشتري ولا يطالبه بالثمن قبل حلول الأجل

(مادة ٤٥٩)

إذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

(مادة ٤٦٠)

إذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بأفة سماوية بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان كان مدفوعا

(مادة ٤٦١)

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا أو بشرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان قيميا

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعا للحج من الدرورد المختار غمرة ٤٢ وفي الثانية خلاف مجد في إحدى روايته

(مادة ٤٦٢)

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار أن شاء فسخ البيع ويتبع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لومثليا أو قيمته لو قيميا وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

(مادة ٤٦٣)

إذا مات المشتري مفلسا بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالْبائع أسوة الغرماء ولو وجد متاعه باقيا بعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

(مادة ٤٦٤)

إذا مات المشتري مفلسا قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالْبائع أحق بحبسه الى أن يستوفي الثمن من تركة المشتري أو يبيعه القاضى ويؤدى للْبائع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع بتمامه فيكون أسوة الغرماء فيما بقي له

(مادة ٤٦٥)

إذا مات البائع مفلسا بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذه إن كانت عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته^(١)

(١) يستند حكمها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً له من رد المختار

(فصل فى مصاريف التسليم ولوازم اتمامه)

(مادة ٤٦٦)

المصاريف المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك
مصاريف الحمل

(مادة ٤٦٧)

على البائع مصاريف التسليم كاجرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

(مادة ٤٦٨)

اجرة كتابة السندات والمجمج وصكوك المبيعات تلزم المشتري

فصل فيما يدخل فى البيع تبعا وما لا يدخل

(مادة ٤٦٩)

كل ما جرى عرف البلدة على انه من متناولات المبيع أو كان متصلا
بالارض اتصال قرار سواء كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل
فى البيع تبعا بلا ذكر

(مادة ٤٧٠)

فيدخل فى الدار بمحدودها كل ما كان مبنيا أو مثبتا فيها أو متصلا
ببنائها اتصالا لا ينفصل عنه ويدخل فيه بستانها الداخلة فيها لا الخارج
عنها ولو كان بابها فيها الا اذا كان أصغر منها فيدخل تبعا

وما لا يكون من بنائها ولا من توابعه المتصلة به فلا يدخل فى البيع
الا اذا جرت عادة البلدة وعرف أهلها على أن البائع لا يضمن به ولا
تمنعه عن المشتري

(مادة ٤٧١)

ويدخل في بيع الارض تبعا بلا ذكر الاشجار المغروسة فيها للبقاء والتأيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا ينتفع بها الاحطابا أو الاشجار المغروسة المعدة لقطعها من وجه الارض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية وكل ماليس^(١) لقطعها مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

(مادة ٤٧٢)

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى توابعه التي لا بد له منها ولا تقصد الا لأجله يدخل في البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق في العقد فاذا بيعت دار بحقوقها ومرافقها دخل في البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق المسيل وان لم ينص في العقد على بيعها بحقوقها ومرافقها فلا تدخل الطريق الخاص بها ولا الشرب ولا المسيل

(مادة ٤٧٣)

كل ماليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل في البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق فلا يدخل في بيع الارض تبعا للزرع الذي نبت وله قيمة وانما يدخل الزرع الذي ينبت وما نبت ولا قيمة له

(مادة ٤٧٤)

لا يدخل الثمر في بيع الشجر الا اذا اشترطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل ما قطع مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر

(١) قوله وكل ماليس الخ كاصول الرطوبة والقصب ونقلها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع الاراضي والكروم اهـ

(مادة ٤٧٥)

ما كان في حكم جزء من المبيع بأن كان لا ينتفع بالمبيع الا به فانه يدخل في البيع بلا ذكر فاذا بيعت بقرة حلوب لأجل لبنها يدخل فلوها الرضيع في البيع تبعا

(مادة ٤٧٦)

شراء الشجرة لأجل القرار يدخل فيه الارض القائمة عليها الشجرة وان قلعتها المشتري فله أن يفرس في مكانها شجرة غيرها وان اشترها لأجل قلعتها فلا تدخل في بيعها الارض الحاملة لها ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما ينتهي اليه عروقها فان قلعتها من وجه الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فما نبت منها فهو للمشتري

(مادة ٤٧٧)

وان اشترى شجرة للقلع وكان في قلعتها من الاصل ضرر للبائع يقطعها من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انهدم في قلعتها حائط ضمن القالع مائتاً من قلعه

(مادة ٤٧٨)

كل ما يدخل في البيع تبعا اذا هلك قبل التسليم لا يقابله شيء من الثمن فلو اشترى دارا فانهدم بناؤها قبل التسليم خير المشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شاء ترك^(١)

(١) نقلها في هامش الانقروية من أول فصل في هلاك المبيع والمثل بنمرة ٢٥٦

(مادة ٤٧٩)

إذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك الى الشارع فلمشتري
ان يرده للبائع ان لم يعلم بذلك وقت البيع^(١)

(مادة ٤٨٠)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والنتاج
تكون حقا للمشتري^(٢)

فصل في أداء الثمن

(مادة ٤٨١)

يجب على المشتري أن يتقد الثمن أولا في بيع سلعة بنقد ان أحضر
البائع السلعة ما لم يكن الثمن دينا مؤجلا على المشتري ولم يكن للمشتري
في البيع خيار فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو
أخذه لا يسقط خياره^(٣)

(مادة ٤٨٢)

إذا بيعت سلعة بمثلها أو نقود بمثلها يسلم المبيع والثمن معا

(مادة ٤٨٣)

إذا كان الثمن مؤجلا الى أجل معلوم يلزم أدائه عند حلول أجله

(١) نقلها في الخاتمة من آخر باب ما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل اه
غمرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهندية في أوسط الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضى
والكروم اه غمرة ٣١

(٣) نقله في الانقروية من أوائل الخيارات آخر غمرة ٢٦٤

وان كان مقسطا على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فان تأخر المشتري عن أداء قسط لا تصير الاقساط الأخر حالة الا اذا كان ذلك مشروطا في العقد

(مادة ٤٨٤)

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماؤه حلول الأجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٤٨٥)

اذا كان مكان أداء الثمن معيناً في العقد فان كان مملاً له حمل ومؤنة صح التعيين ويلزم أدائه في المكان المشتراط أدائه فيه وان كان مملاً لاهل له ولا مؤنة لا يصح التعيين ويجوز البيع

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز بأي وجه كان للمشتري أن يحبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع بالبينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

(مادة ٤٨٧)

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالاً ان كان معجلاً أو عند حلول اجله ان كان مؤجلاً فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع يباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب منه

(مادة ٤٨٨)

لا يجوز للقاضي أن يمهل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسراً لا يقدر على الوفاء فينتظر الى الميسرة

(مادة ٤٨٩)

إذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك

(مادة ٤٩٠)

إذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لأحد غير المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسأله على قبضه من المشتري فيقبضه منه أو يحيل عليه غريماً له ليأخذه منه أو يوصى به لأحد فانه يصح تملكه لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق

(مادة ٤٩١)

البائع ضامن لمبيع بثمنه عند استحقاقه لا غير ولو لم يشترط الضمان في العقد

(مادة ٤٩٢)

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط^(١)

(مادة ٤٩٣)

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقاً بظهور الاستحقاق^(٢)

(١) نقلها في الهندية من الخاتمة في أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع غمرة ١٢٨

(٢) هو ضمان المثل ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل الخ من أوائله غمرة ١٩٢ وصرح به في جامع الفصولين من أواسط السادس عشر في الاستحقاق غمرة ٢٢٢

(مادة ٤٩٤)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكا للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع^(١)

(مادة ٤٩٥)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل

فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كالموأثب المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ماصار الى حال لو كان غصباً للملكه الفاصب به فلا حق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة^(٢)

(مادة ٤٩٦)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينة فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بنكول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

(مادة ٤٩٧)

الاستحقاق نوعان مبطل للملك وناقل له - فالنوع الاول وهو المبطل يوجب انفساخ العقود بين الباعة بلا فسخ القاضى فلكل واحد

(١) نقلها في الدر من أواخر الاستحقاق فقرة ٩٩

(٢) يستناد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ فقرة ١٩٤ وكذا في جامع الفصولين من أول السادس عشر والاقروية من أوسط باب الاستحقاق فقرة ١٨٤

من الباعة الرجوع على بائعه وإن لم يرجع أحد ويرجع هو أيضا كذلك على الكفيل وإن لم يقض على المكفول عنه

والنوع الثاني وهو الناقل كالأستحقاق بالملك لا يوجب انفساخ العقود فلا يرجع أحد من المشتريين على بائعه قبل الرجوع عليه ولا يرجع المحكوم عليه على الكفيل قبل القضاء على المكفول عنه والمراد بالكفيل ضامن الثمن عند استحقاق المبيع^(١)

(مادة ٤٩٨)

العقد في الاستحقاق الناقل لا يفسخ بالاستحقاق، ألم يقض القاضى بفسخه أو يقض للمشتري بالرجوع على بائعه بالثمن وأما قبل ذلك فلا يفسخ بل يكون موقوفا على اجازة المستحق أو رده فان أجازة جاز وإن رده انفسخ في حقه لافي حق البائع والمشتري لاحتمال أن يبرهن البائع على النتائج أو على تلقيه الملك من المستحق والمشتري على الاجازة وهذا اذا لم يفسخه أما اذا فسخاه صريحا أو دلالة بأن طلب المشتري من البائع الثمن فسلمه اليه فإنه يفسخ في حقهما أيضا^(٢)

(مادة ٤٩٩)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذى اليد وعلى من تلقى ذو اليد الملك منه ولو كان مورثه فيتعدى الى بقية الورثة فلا تسمع دعوى الملك من أحد منهم^(٣)

(١) يستفاد حكمها من رد المختار جزء رابع فقرة ٢٦٤ وما بعدها

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار جزء رابع فقرة ٢٦٤ وما بعدها

(٣) يفهم من الدرر أول الاستحقاق

ومتى استحق المبيع من يد المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أدائه الثمن له بلا الزام القاضى اياه
(مادة ٥٠٠)

المستحق عليه اذا أراد أن يخلف المستحق بالله ماباعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك فان حلف تم استحقاقه وان نكل عن اليمين لا يصح استحقاقه (١)
(مادة ٥٠١)

اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع عليه بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه فانكر البائع البيع فاثبتته المشتري رجع البائع بثمنه ولا يشترط حضور المبيع لسماع البينة بل اذا ذكر صفته وقدر الثمن كفى ثم لو أراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك وان زعم أنه ليس له حق الرجوع لما أنكر البيع الا أن القاضى لما قضى عليه بالبيع بالبينة فقد رد زعمه والتحق بالعدم (٢)

(مادة ٥٠٢)

لو قال البائع للمشتري قد علمت أن شهود المستحق شهدوا بزور وان المبيع لى فصدة المشتري فانه يرجع عليه بالثمن مع هذا الاقرار لانه لم يسلم له المبيع فلا يحل للبائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع (٣)

(١) يستفاد حكمهما من جامع الفصولين فى الاستحقاق جزء اول نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمهما من الانقروبة فى الاستحقاق جزء ثانى نمرة ١٧٧

(٣) يستفاد حكمهما من جامع الفصولين فى الاستحقاق جزء اول نمرة ٢١٥ ومن

ومن الانقروبة فى الاستحقاق جزء ثانى نمرة ١٧٨

(مادة ٥٠٣)

لو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فملك فالوجه على رجوع المشتري على بائعه ان يدعى على المستحق أنك قبضته مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك فأد الى قيمته فيبرهن المستحق أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه^(١)

(مادة ٥٠٤)

اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى أدناه آخر أنه له لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليهما فلو حضرا فقال البائع لا بينة لى واستحلفهما فخلف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا أداه للبائع أخذ المبيع منه وسلمه الى المتدعى وان حلف المشتري ونكل البائع لزم البائع كل قيمة المبيع الا أن يميز المستحق المبيع ويرضى بالثمن^(٢)

(مادة ٥٠٥)

اذا ثبت الاستحقاق بالبينة يكون للمشتري الرجوع على بائعه بالثمن وان أقر المشتري بملكية المبيع للمستحق^(٣)

(مادة ٥٠٦)

لو أثبت المستحق الاستحقاق وقضى له ثم دفع المشتري اليه شيئاً وأمسك المبيع يكون هذا منه شراء للمبيع من المستحق وله ان يرجع على بائعه بالثمن^(٤)

(١) يستند حكمها من جامع التفسيرين في الاستحقاق جزء أول غرة ٢١٣

(٢) يستند حكمها من جامع الفصولين في الاستحقاق جزء أول غرة ٢١٦

(٣) يستند حكمها من رد المختار في الاستحقاق غرة ٢٧٠

(٤) يستند حكمها من الانقروية في الاستحقاق غرة ١٧٩

(مادة ٥٠٧)

إذا استحق المبيع من يد المشتري الأخير وقضى به للمستحق كان قضاء على جميع الباعة ولكل ان يرجع على بائعه بالثمن لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري ولو أنكر بائع من الباعة البيع يحتاج الى اقامة البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجعات وعلى الاستحقاق الاول ينظر ان كان القاضى يعلم ذلك بأن كان ذلك حصل بين يديه وهو ذاكر له لايحتاج الى اقامة البينة وان كان القاضى لا يعلم ذلك بأن حصل ذلك بين يدي فاض آخر أو بين يديه إلا أنه نسيه فانه يحتاج الى اقامة البينة على ذلك^(١)

(مادة ٥٠٨)

إذا رجع المشتري على البائع بالثمن بالقضاء ثم أقام البائع البينة على التلق من المستحق ان أقامها على المشتري لا تقبل ويشترط اقامتها على المستحق واذا أقامها على المستحق ليس له أن يلزم المشتري بالمبيع أما اذا رجع المشتري على البائع بالثمن لكن لم يقض القاضى عليه بالرد حتى أقام البائع بينة على التلق من المستحق ان أقامها على المستحق تقبل وله أن يلزم المشتري بالمبيع وليس للمشتري أن يقضه اذا أبى البائع التسليم ولو أقام البينة على المشتري يجب ان تقبل لأنه لو أقام البينة على المستحق كان له أن يلزم المشتري بالمبيع فيكون هذا دفعا^(٢)

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين في الاسئحة رقم ٢١٠ و ٢١١

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين رقم ٢١٤

(مادة ٥٠٩)

من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء مكلفا بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا أخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع المشتري على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بأن يرجع المشتري بالثمن عليه ويقضى به القاضى فينفسخ العقد فيجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء أخذ من الكفيل وان شاء من البائع^(١)

(مادة ٥١٠)

اشترى دارا مع بنائها فاستحق البناء قبل قبضه قالوا ينجز المشتري ان شاء أخذ الارض بحصته وان شاء ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بحصته ولا خيار له والشجر كالبناء^(٢)

(مادة ٥١١)

اذا أحال البائع بالثمن على المشتري فدفعه الى المحال ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بالثمن على البائع لاعلى المحتال^(٣)
وان كان قد اشتراه من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لا على الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري^(٤)

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين غمرة ٢٢٢

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين غمرة ٢١٩

(٣) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ غمرة ١٩٤

(٤) يستفاد من الانقروية من باب الاستحقاق في أوائله من أواخر غمرة ١٧٩

(مادة ٥١٢)

إذا استحق المبيع على المشتري بالبينة فله استرداد الثمن بتمامه من
البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بآى سبب كان^(١)

(مادة ٥١٣)

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذى اشتراه به المشتري فليس له
حق فى طاب شئ من البائع زائدا عن الثمن الذى أذاه إياه^(٢)

فصل فى حكم البناء والغراس

(مادة ٥١٤)

إذا بنى المشتري^(٣) بناء فى المبيع أو غرس فيه أشجارا ثم استحق
المبيع بالبينة رجع المشتري على البائع بالثمن وبقيمة البناء والغراس ان
سلمهما للبائع وتقوم قيمتهما قائمين غير مقلوعين يوم تسليمهما للبائع
فان رجع المشتري بالثمن^(٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع
هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

[١] فى جامع الفصولين من أوسط السادس عشر غمرة ٢١٩ بعد قوله شرى بئنا إذا
سقفين وقبضه وخرب السقف الاعلى الى آخره ولو استحق الاعلى والاسفل بعد
التخريب فالسقف بضمينه قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن اهـ

(٢) نقلها فى الخيرية من أوائل باب الاستحقاق غمرة ٢٢٣

(٣) نقلها فى الدر من أواخر الاستحقاق غمرة ٢٠٠

(٤) نقلها فى رد المحتار من أواخر الاستحقاق عند قول الشارح رجع بالثمن وقيمة

البناء على البائع غمرة ٢٠٠ وهو قول الامام خلافا لهما ومثله فى جامع الفصولين
فى السادس عشر غمرة ٢١٨ والانقروية غمرة ١٨٩

(مادة ٥١٥)

انما يرجع المشتري اذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما مالا يمكن تسليمه اليه ولا تبقى له قيمة بعد نقضه كالخوص والطين ونحوهما فلا رجوع للمشتري بقيمته على البائع كما أنه لا رجوع له بقيمة ما أنفق في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو مرقمة شئ في المبيع المستحق ونحو ذلك^(١)

(مادة ٥١٦)

اذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائماً بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقض بالخيار ان شاء سلمه الى البائع ورجع عليه بقيمته مبداً غير منقوض ومغروساً غير مقلوع يوم تسليمه الى البائع وان شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالتقصان^(٢)

(مادة ٥١٧)

اذا بنى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالماً بأن البائع لم يكن مالكا له وأنه باعه اليه بلا أمر مالكة فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وانما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط فان كان المشتري جاهلاً وقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغزه البائع بقوله أمرني المالك بالمبيع فاشترى وغرس أو بنى في المبيع ثم استحقه مالكة وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس^(٣)

(١) يستفاد من الدر في أواخر الاستحقاق غمرة ٢٠١

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من السادس عشر في أوسطه غمرة ٢١٧

(٣) يستفاد نقل هذه المادة من الاقروية من أوسط الاستحقاق غمرة ١٨٩

(مادة ٥١٨)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي ان شاء رده ورجع بجميع الثمن وان شاء أمسكه ورجع بحصة المستحق سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أم لا أى سواء كان قيميا أو مثليا لتفرق الصفقة بعد التمام وكذلك الحكم ان قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وان استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضا وان استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق^(١)

(مادة ٥١٩)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم ان أحدث الاستحقاق عيبا في الباقي يخير المشتري ان شاء رده ورجع بجميع الثمن وان شاء أمسكه ورجع بثمن المستحق وان لم يحدث عيبا في الباقي يأخذه المشتري بلا خيار ويرجع بحصة المستحق كثنوين استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي

(مادة ٥٢٠)

إذا بنى المشتري في المبيع ثم استحق منه جزء شائع ورد المشتري مابقى منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وان استحق منها جزء بعينه فان كان البناء في ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وان كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيمته^(٢)

(١) يستناد من نمرة ٢١٢ من حاشية الدرر المختار ٨

(٢) يستفاد من الانقروية في أواخر الاستحقاق نمرة ١٩٠ ٨

(مادة ٥٢١)

إذا استحق أحد البديلين في المقايضة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري
بالبدل الآخر إن كان قائماً أو بقيمته إن كان هالكا لا بقيمة المستحق^(١)

(مادة ٥٢٢)

ما يدخل في البيع تبعاً إذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن
فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن^(٢)

وإذا استحق قبل القبض فأن كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب
فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخير بين أخذ المبيع بكل الثمن
أو تركه وإن كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصة من الثمن
فيرجع بها على البائع

(مادة ٥٢٣)

إذا ولدت الدابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالبينة فالمستحق
يأخذها مع نتاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة النتاج

(مادة ٥٢٤)

إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن
على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن
لا بما ضمن^(٣)

(١) يستفاد حكمها من الانقروية من الاستحقاق غرة ١٨٢

(٢) يستفاد حكمها من أواخر الاستحقاق في رد المختار غرة ٢٠٢

(٣) حكمها في رد المختار من نائمة في آخر الاستحقاق

فصل في رد المبيع بالعيب القديم

(مادة ٥٢٥)

البيع المطلق أى المجزء من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضى أن يكون المبيع سالماً خالياً من كل عيب

(مادة ٥٢٦)

يثبت خيار العيب للمشتري وان لم يشترطه فى عقد البيع

(مادة ٥٢٧)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيراً أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب فى أمثال المبيع عدمه^(١)

(مادة ٥٢٨)

يشترط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديماً

(مادة ٥٢٩)

العيب القديم هو ما كان موجوداً فى المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو فى يد البائع قبل التسليم^(٢)

(مادة ٥٣٠)

إذا ذكر البائع أن فى المبيع عيباً فاشتراه المشتري بالعيب الذى سماه له فلا خيار له فى رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(١) أخرج بالغالب ما لو كانت الامة نعيماً مع ان الثبابة تنقص القيمة لكنه ليس بالغالب عدم الثبابة رد المختار من أول خيار العيب

(٢) يستفاد من رد المختار فى أوائل خيار العيب نمرة ٧٢

(مادة ٥٣١)

اشترط البائع براءته من كل عيب أو من كل عيب به وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وإن لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فللمشتري رده بالحادث لا بالموجود

(مادة ٥٣٢)

ما بيع بيعاً مطلقاً منقولاً كان أو عقاراً وظهر للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار إن شاء قبله بكل الثمن المسمى وإن شاء رده واسترد الثمن إن كان نقده للبائع

(مادة ٥٣٣)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير إن شاء قبلها بالثمن المسمى وإن شاء رد جميعها وليس له أن يرد المعيب وحده ويأخذ السالم^(١)

(مادة ٥٣٤)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفريقها ضرر فالمشتري أن يرد المعيب منها بمحضته من الثمن سالماً وليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع وإن كان في تفريقها ضرر فله أن يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

(١) يستفاد حكمها وما بعدها من رد المختار من أوسط خيار العيب عند قول:

المصنف اشترى عشرين وقبض أحدهما الخ ثمرة ٩٣

(مادة ٥٣٥)

إذا كان المبيع كمية معينة من المكيالات والموزونات ووجد في بعضها عيبا بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فلامشترى أن يرد الوعاء الذى وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد الميعب وحده بحصته من الثمن^(١)

(مادة ٥٣٦)

إذا وجد في الخنطة أو الشعر أو غيرها من الفلال ترابا فإن كان التراب قليلا بحيث لا يعد عيبا في العرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فاحشا ويعدده الناس عيبا يخير المشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن إن كان مقبوضا

(مادة ٥٣٧)

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يرده بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

(مادة ٥٣٨)

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

(١) هذا التفصيل أحد قولين وهو الاوفق والافيس وقيل الحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطلقا بلا فرق بين وعاء وعامين وهو الاظهر والاصح كما في رد المختار من عمدة ٩٣ في أوسط خيار العيب

(مادة ٥٣٩)

يقدر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بهم بأن يقوم المبيع
سلاما ثم يقوم معيبا وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن
المسمى وبمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

(مادة ٥٤٠)

إذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كصبغ الثوب المبيع والبناء
والغرس في الارض المبيعة ثم اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع
فانه يرجع على البائع بنقصان العيب ويمتنع الرد ولو قبله البائع بالعيب
الحادث

(مادة ٥٤١)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع
بالنقصان^(١)

(مادة ٥٤٢)

إذا أجر المشتري المبيع ثم وجد به عيبا فله تقض الاجارة ورده بعيبه
ولو رهنه ثم وجد به عيبا ليس له تقض الرهن وانما يرده بعد فكه

(مادة ٥٤٣)

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على
البائع بنقصان العيب

(مادة ٥٤٤)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا ينتفع به أصلا يبطل البيع ويكون
للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان تقده اليه

(١) حكمها وما بعدها ذكره في رد المختار في أو سط خيار العيب غرة ٨١ ٨١

فصل في الغبن والتغير

(مادة ٥٤٥)

لارد بغبن فاحش في البيع الا اذا غر أحد المتبايعين الآخر أو غره الدلال

فان ثبت التغير وتحقق أن في البيع غبنا فاحشا فللمغبون فسخه والغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين^(١)

(مادة ٥٤٦)

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بلا تغير الا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال^(٢)

(مادة ٥٤٧)

اذا مات المغرور المغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغير لوارثه^(٣)

(مادة ٥٤٨)

المشتري المغرور المغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف الملاك بعد علمه بالغبن الفاحش سقط حق فسخه^(٤)

(١) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرمي على جامع الفصولين من آخر الفصل السابع والعشرون اهـ

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من آخر الفصل ٢٧ اهـ

(٣) هذا ما جرى عليه مصنف التنوير بحثا وقواه في رد المحتار من المراجعة وبحث الرمي والمقدسي أنه يورث اهـ

(٤) يستفاد من الانقروية من آخر فصل في الغبن والمحاباة نمرة ٢٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي
ورد مثل ما صرف في حاجته لو مثليا والرجوع بالثمن^(١)

(مادة ٥٤٩)

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرر أو استهلك
أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلا حق له في فسخ البيع
ويلزمه جميع الثمن^(٢)

باب السلم

(مادة ٥٥٠)

السلم هو شراء مئمن آجل وهو المسلم فيه بئمن عاجل وهو رأس المال

(مادة ٥٥١)

حكم السلم ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن عاجلا ولرب السلم
في المسلم فيه آجلا

(مادة ٥٥٢)

لا يصح السلم إلا في الاشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قدرا ووصفا
كالكميات والموزونات والمذروعات والعديدات المتقاربة وأما العديدات
المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عددا إلا بتمييز كطول وغلظ
ونحو ذلك

(١) حكمها في الدرمن أواخر المراجعة والتولية مرة ١٥٩

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار في أواخر المراجعة مرة ١٦٠ عند قول المصنف
وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه على قول الشارح بقاء مالو كان قيميا الخ
ذكر ذلك استدلالا بما قيل في خيار الحياينة في المراجعة بمخا اه

(مادة ٥٥٣)

يشترط لصحة السلم ان كان المسلم فيه حنطة أو قطناً أو خبزاً
أو شعيراً أو غير ذلك من الغلال ونحوها أن تكون موجودة من وقت العقد
الى وقت التسليم

فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٥٥٤)

شروط صحة السلم سبعة

الاول - بيان جنس المسلم فيه كبرّ أو قطن أو فول أو شعير
أو نحو ذلك

الثانى - بيان نوعه أى كونه بعلياً أو مسقاوياً (١)

الثالث - بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً

الرابع - بيان قدره وزناً وكيلاً وذرعاً وعداً فالمكيلات والموزونات
والمذروعات والمعدودات لتعين مقاديرها بالعدّ والوزن والكيل والذرع
والعدديات المتقاربة لتعين مقاديرها بالعدّ والوزن والكيل أيضاً وينبغي
فى المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقتها ونختها وما ركب منها
وصفتها (٢)

الخامس - بيان الاجل وأقله شهر فى السلم

(١) الذى فى مختار الصحاح مسقاوى أى ما يسقى بالسج من باب الواو فصل السين

نمرة ٦٣٠

(٢) صرح به فى المذر من أوائل السلم نمرة ٢٠٤

السادس - بيان قدر رأس المال ان كان مكيلا أو موزونا أو عدديا غير متفاوت

السابع - بيان مكان الايفاء فيما له حمل ومؤنة

(مادة ٥٥٥)

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولو عيناً قبل الافتراق

(مادة ٥٥٦)

إذا اشترط الايفاء في مدينة فكل محلاتها سواء في الايفاء حتى لو أوفاه في محلة فيها برئ وليس له أن يطالبه في محلة أخرى وإن كانت المدينة متسعة بأن بلغت نواحيها فرسخاً يشترط أن يعين للايفاء ناحية منها^(١)

(مادة ٥٥٧)

مالا حمل له ولا مؤنة لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيوفيه حيث شاء ولو عين مكاناً تعين

(مادة ٥٥٨)

إذا أبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

(مادة ٥٥٩)

لا يجوز للسلم اليه التصرف في رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن يتصرف في السلم فيه قبل استلامه بنحو بيع وشراء^(٢)

(١) حكمها في اندرو حاشية رد المحتار من أوائل السلم غمرة ٢٠٧

(٢) حكمها في الدر من أوسط السلم غمرة ٢٠٩

(مادة ٥٦٠)

يبتطل الاجل بموت المسلم اليه لاجموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه
من تركه المسلم اليه حالا^(١)

فصل في بيع الوفاء

(مادة ٥٦١)

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد
التمن إلى المشتري أو أداه الدين الذي له عليه يرد له العين المبيعة وفاء

(مادة ٥٦٢)

لا يجوز للمشتري وفاء أن ينتفع بالمبيع إلا باذن البائع ويضمن ما أكله
بغير اذنه من ثمرة أو ما أتلفه من شجرة^(٢)

(مادة ٥٦٣)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاء لشخص آخر
فلو باعها البائع لآخر يبيعاً باتاً توقف البيع على اجازة مشتريها وفاء ولو
باعها المشتري فللبائع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة
يده عليها حتى يستوفي دينه^(٣)

(١) حكمها في الدر من أوائل السلم نمرة ٢٠٦

(٢) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أواخر الصرف نمرة ٢٤٦

(٣) حكمها في الدر من بيع الوفاء نمرة ٢٤٧

(مادة ٥٦٤)

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد مادفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرد له المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمر البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه^(١)

(مادة ٥٦٥)

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته
وان كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٥٦٦)

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة ان كان هلاك المبيع بتعديده وان كان بدون تعديده فلا تلزمه الزيادة^(٢)

(مادة ٥٦٧)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء^(٣)

(١) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غمرة ٢٦٩

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غمرة ٢٦٦

(٣) يستفاد من ادر في بيع الوفاء أواخر الصرف غمرة ٢٤٧

(مادة ٥٦٨)

ليس لسائر الغرماء أن يزاحوا المشتري في البيع وفاء حتى يستوفي دينه من المبيع

فصل في الاستصناع

(مادة ٥٦٩)

الاستصناع^(١) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع^(٢)

(مادة ٥٧٠)

ينعقد الاستصناع على العين لاعلى عمل الصانع^(٣)

(مادة ٥٧١)

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به التعامل^(٤) ويشترط لصحته بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

(مادة ٥٧٢)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهراً فأكثر فيكون ساهماً تعتبر فيه شرائط السلم^(٥)

(١) يستفاد حكمه من أواخر السلم من شرح المدرع حاشية رد المحتار غرة ٢١٢

(٢) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد عقد الاستصناع فيه من طرف الصانع اهـ

(٣) يستفاد هذا من الدر في أواخر السلم غرة ٢١٣

(٤) يستفاد حكمه من حاشية رد المحتار أواخر السلم غرة ٢١٢

(٥) يستفاد حكمه من الدر وحاشية رد المحتار من أواخر السلم غرة ٢١٤

وكذلك ما جرى به التعامل اذا ضرب له أجل وكان شهرا فأكثر
يعتبر سلما^(١)

(مادة ٥٧٣)

لا يلزم في الاستصناع تعجيل الثمن^(٢)

(مادة ٥٧٤)

لا يتعين المبيع للامر قبل اختياره له فيجوز للصانع أن يبيع
مصنوعه قبل رؤية الامر كما يجوز للامر أخذه وتركه بخيار الرؤية^(٣)

(مادة ٥٧٥)

اذا ضرب للاستصناع أجلا شهرا فأكثر صار سلما سواء جرى
فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم
الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم^(٤)

(مادة ٥٧٦)

اذا ضرب للاستصناع أجلا أقل من شهر ان جرى فيه تعامل
كان استصناعا صحيحا وان لم يجر فيه تعامل ان ذكر الاجل على وجه
الاستعجال كان استصناعا صحيحا أيضا وان ذكره على وجه الاستمهال
فهو استصناع فاسد^(٥)

(١) يستفاد حكمها من حاشية رد المحتار من أواخر السلم فقرة ٢١٢

(٢) يستفاد حكمها من رد المحتار أواخر السلم فقرة ٢١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرر أواخر السلم فقرة ٢١٣

(٤) يستفاد حكمها من الدرر حاشية رد المحتار من أواخر السلم فقرة ٢١٢

(٥) يستفاد حكمه من رد المحتار أواخر السلم فقرة ٢١٢

كتاب الاجارة

الباب الاول

(في عقد الاجارة)

الفصل الاول

(في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان مدتها)

(مادة ٥٧٧)

عقد الاجارة هو تملك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع ونظر العقلاء بعوض يصلح أجرة ^(١)

(مادة ٥٧٨)

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدمة والعملة وأرباب الحرف والصنائع ^(٢)

(مادة ٥٧٩)

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقدین بأن يكون كل منهما عاقلاً مميزاً ويشترط لنفاذها كون العاقدین عاقلين غير مجبورین وكون المؤجر مالکاً لما يؤجره أو وكيله أو وليه أو وصيه ^(٣)

(١) يستفاد حكمها من الدرر أول الاجارة فقرة ٣

(٢) يستفاد من الهندية في أواخر الباب الاول من الاجارة فقرة ٣٩٤

(٣) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الاول من الاجارة فقرة ٣٩٣

(مادة ٥٨٠)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة
بوجه لايفضى الى المنازعة وبيان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة
ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات
فان اختل شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة^(١)

الفصل الثاني

(في الاجرة وبيان شروط لزومها)

(مادة ٥٨١)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيطها الى أقساط تؤدى
في أوقات معينة^(٢)

(مادة ٥٨٢)

لا تلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسايحها به الا اذا اشترط على
المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزة^(٣)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تملك فيها
الاجرة بشرط تعجيلها ولو عجل المستأجر الاجرة في الاجارة المنجزة بأن
دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه^(٤)

(١) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الاول من الاجارة غمرة ٣٩٣ ويستفاد

من تنقيح الحامدية من الاجارة غمرة ١٢٧ ومن رد المختار في أوائل الاجارة غمرة ٣

(٢) يستفاد من رد المختار غمرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة

(٣) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة غمرة ٧

(٤) يستفاد من الدرر في الباب المذكور غمرة ٨ من أوائل الاجارة

(مادة ٥٨٣)

إذا اشترط تعجيل الاجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد وللمؤجر أن
يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ
عقد الاجارة عند عدم الايفاء من المستأجر

(مادة ٥٨٤)

يجوز للاجير أن يمنع من العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط
تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(مادة ٥٨٥)

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر
ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجير ايفاء العمل ان وردت
الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في الصورتين
وان كان قد أوفى العمل

(مادة ٥٨٦)

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر
واستيفائه المنفعة فعلا أو بتمكّنه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها
فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجرها
ولو لم يسكنها

(مادة ٥٨٧)

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب
الاجرة بها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر
المالك لها وانتفع بها انتفاعا حقيقيا

فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكيها فلا أجرة عليه وان
استوفى المنفعة^(١)

(مادة ٥٨٨)

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار
عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعا حقيقيا
لزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ

وان وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل
من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوما

الباب الثاني

(في اجارة الدواب للركوب والحمل)

الفصل الاول

(في اجارة الدواب للركوب)

(مادة ٥٨٩)

من استأجر دابة للحمل فله أن يركبها وان استأجرها للركوب فليس
له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه^(٢)

(١) حكمها مصرح به في رد المختار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب
الاجر لئلا قبضت الخ ثمرة ٧

(٢) صرح بها في الهندية في أواخر السادس والعشرين في استئجار الدواب
للكوب ثمرة ٤٧٦

(مادة ٥٩٠)

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربة في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى^(١)

(مادة ٥٩١)

لا يجوز لمستأجر الدابة أن يتجاوز بها المحل المعين مقدار مالا يتساع فيه الناس بلا اذن صاحبها ولا أن يذهب بها الى محل آخر ولا أن يستعملها أزيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلا اذن صاحبها أو ذهب بها الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها^(٢)

(مادة ٥٩٢)

من استأجر حيوانا ليذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أى طريق شاء من الطرق المسلوكة فان ذهب^(٣) من طريق غير الذى عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذى سلكه أصعب من الطريق الذى عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساويا له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من الهندية من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غمرة ٤٧٤

(٢) يستفاد حكم الوجه الاول وما يندد من الخانية من أوائل فصل في اجارة الدواب غمرة ٣٢٦ ومثله في الهندية بعد ورقة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل الضمان غمرة ٤٧٩

(٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندية بعد ورقتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان غمرة ٤٨٠

(مادة ٥٩٣)

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سيرا عنيفا^(١)
فإن ضربها أو كبجها بلجامها أو سيرها سيرا عنيفا فوق المعتاد
فعطبت فعليه ضمان قيمتها

الفصل الثاني

(في اجارة الدواب والعربات للحمل)

(مادة ٥٩٤)

تجوز اجارة الدواب والعربات للحمل بشرط بيان ما يحمل عليها
وتعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه^(٢)
ويجوز استئجارها للحمل بدون تعيين مقداره ولا الاشارة اليه
وينصرف الى المعتاد^(٣)

(مادة ٥٩٥)

من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها
لا أكثر منها^(٤)

(١) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غمرة ٢٥ وكذا
الفقرة بعدها

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز غمرة ٤٣٤

(٣) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قبله غمرة ٤٣٥

(٤) يستفاد حكمها من الدر من باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها
في أوسطه

فمن استأجر دابة للحمل وبين نوع ما يحمله وقدره وزنا فله أن يحملها حملا مساويا له في الوزن أو حملا أخف منه وزنا لا أكثر منه

(مادة ٥٩٦)

إذا حمل المستأجر الدابة حملا مساويا للحمل المسمى فعطبت فأن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذه المسمى فعليه الضمان وإن استويا وزنا كما لو سمي حنطة فحمل مقدارها حديدا أو حجرا وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذه المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها تبنا أو قطننا بحيث جاوز موضع الحمل فإنه يضمن^(١)

(مادة ٥٩٧)

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحققه بالعقد فإن خالف وحملها زيارة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فعطبت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وحملت هي والمسمى معا ضمن المستأجر قدر الزيادة لجميع القيمة وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي باشر الحمل بنفسه فإن حملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر وإن حملها ووضعها الحمل عليها معا وجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها^(٢)

(١) حكمها يستفاد من الدرر المختار من أوسط ما يجوز من الإجارة فقرة ٢٢

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الإجارة من الدرر

وردد المختار فقرة ٢٤

(مادة ٥٩٨)

من استأجر دابة لنقل حمل له الى محل معين بأجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول الى المحل المقصود فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار ان شاء قرض الاجارة وان شاء تربص الى أن تقوى الدابة وليس له ان يطالب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بدابة أخرى (١)

(مادة ٥٩٩)

وضع الحمل عن الدابة على المكارى (٢) ونفقتها على صاحبها (٣) فان علفها المستأجر أو سقاها بلا اذن صاحبها فهو متبرع لارجوع له عليه بما أنفق

الباب الثالث

(في اجارة الآدمي للخدمة والعمل)

(مادة ٦٠٠)

تجوز اجارة الآدمي للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفيته

(مادة ٦٠١)

الاجير قسمان خاص ومشترك (٤)

(١) يستفاد حكمها من السادس والعشرين من أوائله فقرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة فقرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر فقرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمها من أول باب ضمان الاجير فقرة ٣٥ من هاشم الطحاوى

(مادة ٦٠٢)

الاجير الخاص هو الذى يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر عملا مؤقتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قدم ذكر العمل فى العقد على الوقت أما لو قدم الوقت على العمل كأن استأجره شهرا لرعى غنمه فلا يشترط التخصيص بل انتفاء التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل^(١)

(مادة ٦٠٣)

ليس للاجير الخاص أن يعمل فى مدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ماعمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يصل النافلة^(٢)

(مادة ٦٠٤)

الأجير المشترك هو الذى يعمل لا لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين عملا غير مؤقت أو عملا مؤقتا بلا اشتراط التخصيص عليه^(٣)

والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

(١) يستفاد من الدررورد المختار من ضمان الاجير نمرة ٤٣

(٢) يستفاد من الدررورد المختار من ضمان الاجير نمرة ٤٤

(٣) يستفاد من الدرر من أوائل باب ضمان الاجير نمرة ٣٥ بهامش الطبعطاوى

الفصل الاول

(في الاجير الخاص)

(مادة ٦٠٥)

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتمكنه منها سواء خدم
أولم يخدم

وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم أوفن أو صنعة وعينت المدة
يستحق الاجرة بتسليمه نفسه وتمكنه من التعليم سواء علم التلميذ
أولم يعلم

فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التلميذ^(١)

(مادة ٦٠٦)

اذا كانت مدة الخدمة معينة في العقد وفسخ المخدم الاجارة قبل
انقضاء المدة بلا عذر ولا عيب في الخادم يوجب فسخها وجب على
المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها

(مادة ٦٠٧)

اذا لم تكن المدة معينة في العقد حتى فسد لجهاتها فلكل من العاقلين
فسخها في أى وقت أراد وللخادم أجرة مثله مدة خدمته

(مادة ٦٠٨)

اذا لم تكن أجرة الخادم مقدرة في العقد فله أجر مثله مقدرا على
حسب العرف

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط باب ضمان الاجير غمرة ٤٣

(مادة ٦٠٩)

لا يلزم المخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه
سواء اشترط ذلك عليه أم لا^(١)

(مادة ٦١٠)

يجوز استئجار الظئر أى المرضعة بأجرة معينة وبطعامها وكسوتها
وتكسى من أوسط الثياب^(٢)

(مادة ٦١١)

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه
واصلاح طعامه^(٣)

(مادة ٦١٢)

اذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فارضته من غيرها فلا تستحق
الاجرة وان لم يشترط ذلك عليها وأرضته من غيرها بأجرة أو بغير أجرة
فانها تستحق الاجرة^(٤)

(مادة ٦١٣)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا ولاستأجر أن يفسخها
أيضا بسبب موجب لفسخها^(٥)

(١) جواز الاشتراط تفريع من المحوى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه أبي الليث
واعترضه السيد الطحطاوى بالفرق بين ما اذا كان بلا شرط لجريان العرف
وما اذا كان بشرط ومال ابن عابدين الى بحث المحوى

(٢) يستفاد من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٣ بهامش رد المختار

(٣) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدر نمرة ٣٣ بهامش رد المختار

(٤) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٤ بهامش رد المختار

(٥) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة نمرة ٣٣ بهامش رد المختار

(مادة ٦١٤)

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن
الطفل لم يلتقم ثدى غيرها فانها تجبر على ارضاعه

(مادة ٦١٥)

إذا ماتت الظئر أو مات رضيعها انفسخت الاجارة ولا تنفسخ بموت
والد الرضيع^(١)

الفصل الثانى

(فى الاجير المشترك)

(مادة ٦١٦)

يجوز استئجار الصانع أو المفاول لعمل بناء مع تعيين أجرته فى كل
يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين أجرة كل ذراع أو متر يعمله
أو بالمقاولة على العمل كله مع بيان مقدار العمل طولاً وعرضاً وعمقاً

(مادة ٦١٧)

انما تصح الاجارة أو المقاولة على عمل البناء اذا كانت الآلات
والمهمات اللازمة للعمارة من صاحب العمل أما ان كانت من المعمارى
بأن استأجره ليعمر له كذا بالآلات من عنده بأجرة كذا فانه لا يجوز واذا
عمر المعمارى يكون له أجرة مثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات^(٢)

(١) يستفاد حكمها من الدرمن أوسط الاجارة الفاسدةقرة ٣٣ بهامش رد المختار

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الخامدية من أوسط الاجارة قرة ١٣٧

(مادة ٦١٨)

إذا عمل المهندس رسماً أو مقايضة أو باشر إدارة العمارة بأمر صاحبها وكان قد سمي له أجره على ذلك فله الاجر المسمى

(مادة ٦١٩)

إذا لم يعين صاحب العمل أجره للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقدراً على حسب العرف والزمن الذي استغرقه في عمله (١)

(مادة ٦٢٠)

يفسخ استئجار الصانع بوجود عذر معتبر يمنعه عن العمل ولا ينفسخ ما لم يفسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى الفسخ (٢)

(مادة ٦٢١)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذي التزم في العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٣)

وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك في يد من استأجره أو قاوله (٤)

(١) يستفاد حكمها من قبيل أواخر اجارة تنقيح الحامدية نمرة ١٥٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من فسخ الاجارة نمرة ٥١ و ٥٢

(٣) يستفاد من الدرر كتاب الاجارة نمرة ١١ وفي الانقروية من أواخر ضمان الاجير المشترك والخاص نمرة ٣٢٩ شرط أن يقصر بنفسه ضمن بدونه الى غيره والا فلا اه

(٤) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما يستفاد من الانقروية من أواخر ضمان الاجير المشترك والخاص نمرة ٣٢٩

الفصل الثالث

« في العمل الملتزم به »

(مادة ٦٢٢)

إذا تعهد شريكان في شركة تقبل والتمزا لاحد بعمل من الاعمال
فلصاحبه طلب ايفائه من ايهما أراد ويجبر كل منهما على ايفائه وأيهما
أوفاه برئ الآخر (١)

(مادة ٦٢٣)

لكل واحد من شريكي الصنعة أن يطالب صاحب العمل بأجرته
ويبرأ صاحب العمل بدفعها الى أيهما أراد (٢)

(مادة ٦٢٤)

إذا سلم العمل المصنوع لصاحبه فوجد موافقا لصفات المبينة
في العقد لزمه العمل ووجب عليه القيام بالاجرة المسماة في العقد وليس
له الامتناع عن قبوله بأي عذر كان فان وجد العمل مخالفا للوصف
المعين في العقد فلا يجبر صاحب العمل على قبوله (٣)

(مادة ٦٢٥)

لا يجوز للصانع الذي التزم عملا بالمقاولة أن يطالب بعد العقد زيادة
عن الاجر المسمى كما لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شيء منه

(١) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء ثالث نمرة ٤٨١

(٢) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء ثالث نمرة ٤٨١

(٣) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء خامس نمرة ٨٥

(مادة ٦٢٦)

ليس للصانع أو المقاول الثاني أن يطالب صاحب العمل بشئ مما يستحقه الاجير أو المقاول الاول الا اذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

(مادة ٦٢٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطالب شيئاً من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عجل له صاحب العمل الاجرة أو شيئاً منها جاز انما اذا كانت العمارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذى عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط^(١)

(مادة ٦٢٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف فللصانع أجر ما عمله بحصته لوجود التسليم حكماً^(٢)

(مادة ٦٢٩)

الاجير الخاص أمين فان هلك الشئ في يده بدون تعديده أو تقصيره أو إهماله فلا ضمان عليه^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة بمقتضى ما من أوسط كتاب الاجارة فقرة ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الندر ورد المختار من أوسط كتاب الاجارة فقرة ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشتري فقرة ٤٨٦

(مادة ٦٣٠)

الاجير المشترك ضامن للشيء ان هلك في يده بصنعه وان هلك
بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكه بأمر لا يمكن التحرز منه
والا ضمن (١)

(مادة ٦٣١)

من كان من أرباب الصنائع لعمله أثر في العين كالخياط ونحوه
جاز له حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجرته ان كانت الاجرة حالة
فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وان كانت مؤجلة فلا يس له
حبسها فان حبسها فتلفت فعليه قيمتها (٢)

(مادة ٦٣٢)

من ليس لعمله أثر من أرباب الحرف والصنائع كالحمال ونحوه
فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها
بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنها غير
محمولة ولا أجر عليه (٣)

(مادة ٦٣٣)

اذا أتلف الحمال في أثناء الطريق ما كان يحمله اتلافا يستوجب
ضمانه بأن سقط منه بجناية يده فاللمستأجر أن يضمه قيمته في المكان

(١) هذا على قول الصاحبين المفتي به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله

ومن فقرة ٤٨٧

(٢) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثاني فقرة ٣٩٧

(٣) يستفاد من الدرر في أواخر كتاب الاجارة فقرة ١١

الذى حمله منه ولا أجر عليه له وإن شاء ضمنه في المكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الاجرة بقدر المسافة^(١)
فان انتهى الى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلف فله الاجر ولا ضمان عليه

(مادة ٦٣٤)

يلزم الحمال ادخال الحمل الى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعد له في الدار^(٢)

(مادة ٦٣٥)

اذا باع الدلال مالا لآخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما^(٣)

(مادة ٦٣٦)

اذا باع الدلال متاعا لأحد بثن أزيد من الثمن الذي أمره به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الاجرة

(١) يستفاد من أوائل ضمان الاجر في الدر وحاشية الطعطاوى نمرة ٣٧ ومثله في جامع الفصولين من أواخر الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الحمال نمرة ١٧٦ وجعل نبي الضمان في قوله من انتهى الى المحل الخ قول محمد الآخر في قوله الاول وقول أبي يوسف عليه الضمان أيضا اهـ

(٢) يستفاد من أواخر كتاب الاجارة من الدر نمرة ١١

(٣) يستفاد حكمهما من الدر ورد المختار من أواخر فصل نيماء يدخل في البيع تبعاً نمرة ٤٢

واذا استحق المبيع الذى باعه الدلال أو ردّ بعيب فله الاجرة وان كان قد أخذها فلا تستردّ منه^(١)

الباب الرابع

(فى اجارة الدور والحوانيت)

(مادة ٦٢٧)

تجوز اجارة الدور والحوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها لعرف البلدة^(٢)

(مادة ٦٣٨)

يجوز استئجار الدار أو الحانوت وهى مشغولة بمتاع المؤجر ويحجر على تفرغها وتسليمها فارغة للمستأجر^(٣)

(مادة ٦٣٩)

من استأجر دارا أو حانوتا فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر^(٤)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر الا باذن المالك

- (١) يستفاد من الانقروية من أوسط كتاب الاجارة أول غمرة ٣٠٥
- (٢) صرح به فى الدر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها غمرة ١٧
- (٣) يستفاد من الدر أوائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها غمرة ١٦
- (٤) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار أول الباب المذكور قبله غمرة ١٧

(مادة ٦٤٠)

يجوز لمستأجر دار أو أرض أن يعيرها ويودعها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بأكثر لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو كانت من جنسها لا تطيب له الزيادة^(١)

(مادة ٦٤١)

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغير مؤجرها بعد قبضها وقبله ان كانت عقارا وليس له اجارتها قبل القبض بل بعده ان كانت متقبولا^(٢)

(مادة ٦٤٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط تعجيله أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فان كانت قد تغيرت بفعله أو بفعل غيره تغيرا يخل بالسكنى فالمستأجر مخير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة^(٣)

(مادة ٦٤٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المتفع بها بلا اذن مالك رقبته^(٤) تنتهى بانتهاء مدة الاجارة المعقودة بينه وبين المالك

(١) يستفاد حكمها من الهندية أوائل الباب السابع في اجارة المستأجر غمرة ٤٠٨

(٢) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل مسائل شتى الاجارة غمرة ٥٦

(٣) يستفاد هذا من حاشية الطعطاوى في أوائل الاجارة غمرة ٤

(٤) قوله بلا اذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لا تنتهى بانتهاء الاولى لانهم علوا انفساخ الثانية بانتهاء الاولى بكون المستأجر الاول صار فصوليا فيما بقى من المدة بعد مدة الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبة لم يصير كذلك والعلة المذكورة نقلها الحموى عن الولوالجية في آخر القولة المكتوبة على قول الاشباة الصحيح ان الاجارة اذا انقضت تنفسخ الثانية من أواخر كتاب الاجارة غمرة ٦٤ هـ

ويترتب على انفساخ عقد المستأجر الاول انفساخ العقد الذى عقده مع المستأجر الثانى

(مادة ٦٤٤)

المستأجر الذى أجر لغيره العين المتفع بها ملزوم بالاجرة لما لكها وليس للمالك قبضها من المستأجر الثانى الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكله بقبضها من المستأجر الثانى^(١)

(مادة ٦٤٥)

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميم ما اختل من بنائها واصلاح ميازيبها وان كان ذلك عليه لاعلى المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهى كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها^(٢)

(مادة ٦٤٦)

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلية تخراب الدار أو يخل بالمنفعة كأنهدام جزء منها يؤثره دمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر فى الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما فى الصورة الثانية فان فسخ بحضرة رب الدار سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا^(٣)

(١) يستفاد من تفقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب غمرة ١٤٠

(٢) يستفاد حكمها من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهندية

غمرة ٤٤٠

(٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل فسخ الاجارة غمرة ٤٨ و ٤٩ ومن الهندية من أوائل التاسع عشر فى فسخ الاجارة غمرة ٤٤٣

فاذا بنيت الدار وأصلح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

(مادة ٦٤٧)

إذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما إذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى^(١)

(مادة ٦٤٨)

إذا احتاجت الدار المستأجرة لعارة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العارة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه^(٢)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للأجير أن يتعرض لاستأجر في استيفائه المنفعة مدة الاجارة ولا أن يحدث في العين المؤجرة تغييرا يمنع من الانتفاع بها أو يخل بالمنفعة المعقود عليها

(مادة ٦٥٠)

إذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له ونزع منها بيتا من بيوتها رفع عن المستأجر من الاجر بقدر حصته

(١) يستفاد من رد المختار من المحل الذي سبق فقرة ٤٨ ومن الدرر فقرة ٤٩

(٢) يستفاد آخر هذه المادة من الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة

فقرة ٤٤٣ المتقدمة

وكذلك الحكم اذا شغل المؤجر بمتاعه بيتا من بيوت الدار المستأجرة فان حصته تسقط من الاجرة المسماة (١)

(مادة ٦٥١)

اذا عرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن غصبت الدار المستأجرة منه ولم يتمكن بأى وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت الاجرة عن المستأجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره (٢)

(مادة ٦٥٢)

اذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك ممكنا له فلا تسقط عنه الاجرة ولو أمكنه ذلك بانفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الاجرة

(مادة ٦٥٣)

اذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه فقائه الانتفاع بها أو بعضها ولا يثبت له وأنكر المؤجر ذلك يحكم المال بينهما فان كانت الدار بيد المستأجر فالقول للمؤجر وان كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

(١) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة غمرة ٤٢٢ ومنها

من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخر غمرة ٤٥٧ وكذا الفقرة قبلها

(٢) يستفاد حكمها وما بعدها من المادتين من كتاب الاجارة من الدرر وحاشية

رد المحتار من أوسطه غمرة ٨

(مادة ٦٥٤)

يجب على المستأجر أن يعتنى بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث بها تغييرا بدون إذن مالكيها^(١)

(مادة ٦٥٥)

التعميرات التي أنشأها المستأجر باذن المؤجر ان كانت عائدة لاصلاح المؤجر وصيانته عن الخلل فللمستأجر الرجوع بها على المؤجر وان لم يشترط الرجوع بها عليه وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها الا اذا اشترطه^(٢)

(مادة ٦٥٦)

ازالة الاتربة والزباله التي تتراكم في مدة الاجارة تلزم المستأجر^(٣)

(مادة ٦٥٧)

يجوز لمستأجر الدار أو الاراضي أن يستوفى عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دونها وليس له أن يتجاوزها الى ما فوقها فلا يجوز لمستأجر حانوت للمطارة أن يعمل فيه صنعة حداد^(٤)

(مادة ٦٥٨)

اذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار أو الحانوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتنبيه عليه بالتخلية

(١) يستفاد حكمها من أوائل باب مايجوز من الاجارة من الدرورد المختار غمرة ١٨

(٢) يستفاد حكمها تفصيلا من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الاجارة غمرة ١٦٣

(٣) يستفاد من رد المختار من أواخر غمرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة

(٤) يستفاد من الدرورد المختار من باب مايجوز من الاجارة غمرة ١٧ وغمرة ١٨

(مادة ٦٥٩)

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الأجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوته رضا وقبولا للزيادة فيلزمه أجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن ينقل فيها متاعه لتخليه الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوته^(١)

(مادة ٦٦٠)

إذا مضت مدة الإجارة وسكن المستأجر بعدها شهرا أو أكثر يلزمه أجر المثل فيه إن كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفا أو لیتيم

(مادة ٦٦١)

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفا أو لیتيم يجب عليه أجر المثل وإن لم تكن كذلك فلا أجر عليه إلا إذا تقاضاه صاحب الدار بالإجارة وسكن فيها بعد ماتقاضاه وكان مقرأ له بالملك ولم يصرح بنفي الرضا بالإجر^(٢)

- (١) يستفاد حكمها من العبارة الأولى في الخاتمة من أوسط فصل في اللفاظ التي تنعقد بها الإجارة من آخر غمرة ٢٦٧ وأول غمرة ٢٦٨ ومثله في الانقروية عنها من أوسط كتاب الإجارة غمرة ٢٩٨ والعبارة الثانية فيها وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الدر من مسائل شتى الإجارة غمرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخاتمة أولا عن التتارخانية في الغمرة المذكورة
- (٢) يستفاد من الدر ورد المختار في أوسط مسائل شتى الإجارة غمرة ٥٥

(مادة ٦٦٢)

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالمترهن إذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها بتأويل ملك كبيت مشترك سكنه أحد الشركاء فلا يجب الاجر على الساكن وإن كان ذلك معدا للاستغلال ما لم يكن وقفا أو لیتيم

(مادة ٦٦٣)

بيع العين المأجورة يتوقف نفاذه على اجازة المستأجر فان أجازته جاز وإن لم يحزه يبقى موقوفا الى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٦٦٤)

تنسخ الاجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر إذا عقدها لنفسه لا لغيره بالتوكيل عنه فان مات الوكيل باجارة أو استئجار فلا تبطل الاجارة بموته

(مادة ٦٦٥)

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد عجل الاجرة لمدة لم تستوف المنفعة فيها فله حبس العين المأجورة الى استيفاء ما عجله فان مات المؤجر مديونا وليس له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بثمنها من سائر الغرماء ان كانت العين في يده فيستوفي حقه من ثمنها وما زاد للغرماء وان نقص للمستأجر شيء مما عجله يكون في الناقص اسوة الغرماء

(مادة ٦٦٦)

إذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل إن كان المأجور معداً للاستغلال والا فلا يجب عليه شيء إلا إذا كان في ورثة المؤجر صغير فيجب عليه أجر مثل حصته وإن لم يطلبه هذا إذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة أما لو سكن بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناه بعده بلا فرق بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٦٦٧)

تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين بدينه أو باقرار المؤجر ويتوقف انفساؤها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (١)

(١) صرح قضيتان بأن فسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذكر ذلك مطلقاً بلا تقييد بثبوته بالاقرار بل علل ذلك بتعارض الضررين فيرجح القاضى أحدهما على الآخر ولأن هذا العذر مشتببه يحتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر إلا بالقضاء كما في خيار البلوغ وغير ذلك فتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر أجرة الدار الى أن يفسخ القاضى العقد بينهما فهذا يفيد توقف الانفساخ على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالبينه ثم ذكر اختلافاً في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فينفذ بيعه فتفسخ الاجارة أى ضمناً وذكر بعده أنه يفسخ الاجارة أولاً ثم يبيع المأجور وتقدم الأول يفيد ترجيحه على اصطلاحه ذكر ذلك في أوائل نمرة ٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقض به الاجارة وصرح في رد المختار من أوائل باب فسخ الاجارة عن شرح الزيادات للسرخسي ان الاجارة تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع وأنه المختار نمرة ٥٠

وانما تفسخ الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجله المستأجر
فان العين المؤجرة حينئذ تباع ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد
منه للغرماء وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجله المستأجر أو أقل
منه فلا تفسخ الاجارة

الباب الخامس

(فى اجارة الاراضى)

(مادة ٦٦٨)

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر
بان يزرع ما بدا له فيها^(١)

(مادة ٦٦٩)

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر
ان كان الزرع بطلا لم يدرك أو ان حصاده وكان مزروعا فيها بحق فان
كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة الارض له
وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤمر
بحصاده وتسليم الارض فارغة للمستأجر^(٢)

(١) يستفاد من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ من الدر

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من الدر ورد المختار من النمرة المذكورة قبله وكذا

حكم المادة بعدها غرة ١٩

(مادة ٦٧٠)

إذا كان الزرع القائم بالأرض مزروعا فيها بغير حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض لغير صاحب الزرع ويجبر صاحبه على قلمه ولو كان بطلا

(مادة ٦٧١)

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع غير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصير الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر في الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما بحق أو بغير حق مدركا او غير مدرك^(١)

(مادة ٦٧٢)

للمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما في العقد^(٢)

(مادة ٦٧٣)

من استأجر أرضا سنة ليزرع فيها ماشاء فله أن يزرعها زرعين شتويا وصيفيا^(٣)

(مادة ٦٧٤)

إذا غلب الماء على الارض المؤجرة فاستبحرت ولم يمكن زرعها أو انقطع الماء عنها فلم يمكن ربيها فلا تجب الاجرة أصلا وللمستأجر فسخ الاجارة^(٤)

(١) يستفاد من الدرود المختار من باب ما يجوز من الاجارة ثمرة ١٩

(٢) يستفاد من الدرود المختار من الباب قبله ثمرة ١٨

(٣) يستفاد من رد المختار من باب ما يجوز من الاجارة ثمرة ١٨

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ثمرة ١١٣ و ١١٤

(مادة ٦٧٥)

إذا زرع الارض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصة مامضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصة مابقى من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متمكنا من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر فتجب حصة مابقى من المدة أيضا (١)

(مادة ٦٧٦)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الارض بناء أو غرس بها أشجارا يؤمر بهدم البناء وقلع الاشجار الا أن يرضى المؤجر بتركهما في الارض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والارض للمؤجر

فإن تركهما باعارة للارض يكون لهما أن يؤجرا الارض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل منهما حصته (٢)

(مادة ٦٧٧)

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر يضران بالارض وينقصان قيمتها ومضت مدة الاجارة فللمؤجر أن يملكهما جبرا على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بان تقوم الارض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين (٣)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١٣٨

(٢) يستفاد حكمهما بتمامهما من الدرر المختار من أوائل مايجوز من الاجارة غمرة ١٩

(٣) يستفاد من الدرر المختار غمرة ١٩ من باب مايجوز من الاجارة

وان كانت الارض لاتتقص بقلعهما فلا يكون للمؤجر تملكهما بدون
رضاء المستأجر وانما له أمر المستأجر بقلعهما من أرضه

(مادة ٦٧٨)

اذا مضت المدة وفي الارض شجر عليه ثمريقي في يد المستأجر بأجر
المثل الى الادراك وان لم يرض المؤجر^(١)

(مادة ٦٧٩)

اذا مضت مدة الاجارة وبالأرض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو ان
حصاده يترك للمستأجر بأجر المثل الى أن يدرك ويحصد^(٢)

(مادة ٦٨٠)

اذا مات المستأجر فانفسخت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان
في الارض زرع لم يدرك يترك الزرع لورثته بالأجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٦٨١)

لنناظر ولاية اجارة الرقف فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متوليا
من قبل الواقف أو مأذونا ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض^(٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل ما يجوز من الاجارة نمرة ١٩

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من المندية من الباب الثامن في انعقاد الاجارة

بغير اقط من أوسطه نمرة ٤١٣

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب نمرة ١٤١ ومن

الدر من الوقف نمرة ٣٩٩ من فصل يراعى شرط الواقف

(مادة ٦٨٢)

ولاية قبض الاجرة للناظر لا للوقوف عليه الا ان أذن له الناظر بقبضها^(١)

(مادة ٦٨٣)

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للمتولى مخالفته^(٢)

(مادة ٦٨٤)

اذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارتها أكثر من تلك المدة أنفع للوقف وأهله يرفع المتولى الامر الى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصلح للوقف^(٣)

(مادة ٦٨٥)

اذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها الا اذا كان أنفع للوقف وأهله فالقيم أن يؤجرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون إذن القاضي^(٤)

(١) في الخيرية بعد ثلاث ورقات من كتاب الاجارة نمرة ١٠٩ سئل هل قبض الاجرة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به ثانيا أم لا أجاب نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا لم يصنع قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع على المعزول بها لتكون أخذه منه بغير حق والله أعلم ومثله في الهندية من أوائل الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم نمرة ٣٣١

(٢) يستفاد من الدر من أول فصل يراعى شرط الواقف في اجارته نمرة ٣٩٨

(٣) يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف نمرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من الهندية

(٤) يستفاد حكمهما وما قبلهما من الاسعاف نمرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف

(مادة ٦٨٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار أو الخانوت سنة والارض ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة تقتضى الزيادة في اجارة الدار والخانوت أو النقص في اجارة الارض^(١)

(مادة ٦٨٧)

لا يجوز لغير اضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بعقود مترادفة

فإن اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تخرب ولم يكن له ريع يعمره جاز لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضي مدة طويلة بقدر ماتعمر به^(٢)

(مادة ٦٨٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الابغين يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذى له ولاية التصرف في الوقف^(٣)

(مادة ٦٨٩)

إذا أجر المتولى الوقف بغبن فاحش لا يدخل تحت التقويم نقصا في أجر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد^(٤)

(١) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب نمرة ٥٠١ من الهندية

(٢) يستفاد من المدر أوائل الاجارة ورد المختار نمرة ٦

(٣) يستفاد من الدر من فصل يراعى شرط الواقف ورد المختار نمرة ٣٩٨

(٤) يستفاد من المدر من أوائل فصل يراعى شرط الواقف من كتاب الوقف نمرة ٤٠٠ ونمرة ٤٠١

(مادة ٦٩٠)

إذا أجر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فتقص أجر المثل قبل انتهاء عمارتها كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الأجر المسمى ولا يفسخ العقد^(١)

(مادة ٦٩١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لانتعنت في أثناء مدة الإجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر فإن رضيها فهو أول من غيره ويعقد معه عقد ثان بالإجارة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الإجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية^(٢)

(مادة ٦٩٢)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة العارضة في أثناء مدة الإجارة يفسخ العقد ويؤجر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فإن كانت كذلك يترصن الى أن يستحصد الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد^(٣)

(مادة ٦٩٣)

إذا انقضت مدة الإجارة تؤجر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الأول ما لم يكن للمستأجر الأول حق القرار في العين المستأجرة

(١) يستفاد من شرح الدر أوائل فصل براعى شرط الواقف نمرة ٣٩٨ من كتاب الوقف

(٢) يستفاد من أوائل فصل براعى شرط الواقف من الدرورد المختار نمرة ٣٩٨ ونمرة ٣٩٩

(٣) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله نمرة ٣٩٩

فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى
بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل^(١)

(مادة ٦٩٤)

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء بناه من ماله أو شجر غرسه
بمناله في أرض الوقف بلا اذن الناظر يؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ان كان
هدمه أو قلعه لا يضر بأرض الوقف فان أضر بها فليس له هدمه ولا قلعه
ويجبر على التبرص الى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ
أنقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعا من صحة اجارة الارض لغيره
وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولوجبا على صاحبه بئن لا يتجاوز
أقل القيمتين مقلوعا أو قائما^(٢)

(مادة ٦٩٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه
بأذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وأبى أن يدفع أجر المثل وكان
هدم البناء أو قلع الشجر مضرا بالأرض ينخير الناظر بين أن يملكه جبرا
على المستأجر بقيمته مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من
الأرض فيأخذ المستأجر أنقاضه^(٣)

(١) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالنمرة المذكورة

(٢) يستفاد من الدر من أواخر ترجمة كتاب الاجارة نمرة ١٧ معزيا الى الفصولين

(٣) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله نمرة ١٦ مع الدر في النمرة

واذا أجر الممتولى البناء باذن مالكة مع عرصه الوقف جاز وينظر مقدار ما يستأجر به كل منهما فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف^(١)

(مادة ٦٩٦)

اذا احتاجت دار الوقف الى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بعمارتها من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر بما أنفق على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وان لم يشترط الرجوع اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف وأما اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع^(٢)

(مادة ٦٩٧)

اذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناه في أرض الوقف بغير اذن ناظره بانقضاء الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبقى لغير الانقضاء قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما أنفق على العملة ولا باثمان المئون^(٣)

(مادة ٦٩٨)

اذا غير المستأجر معالم الوقف بأن هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي كانت عليها فان كان ما غيره اليه أشنع لجهة الوقف

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من باب ما يجوز من الاجارة من أوائله

نمرة ١٩

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف نمرة ٢٠٨

(٣) يستفاد من الخيرية من أوائل الوقف نمرة ١٢٣

يبقى ما بنى على حالته لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقه فتؤخذ منه
أجرة المثل بتمامها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفقه على العمارة
وان لم يكن أنفع للوقف وأكثر ريعاً يؤمر بهدمه وإعادة العين الى
ما كانت عليه^(١)

(مادة ٦٩٩)

لانتفاس الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنتسخ بموت المستاجر
لنفسه

فصل في الحكر والكذك والخلو

(مادة ٧٠٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصده استبقاء الارض للبناء والغراس
أو للاحدهما^(٢)

(مادة ٧٠١)

ما يبيده المحتكر أو يفرسه لنفسه باذن المتولى في الارض المحتكرة يكون
ملكاً له فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه^(٣)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١٣٤ وغمرة ١٤١ ومن
انتقيح في الوقف غمرة ٢٠٢

(٢) يستفاد هذا من رد المختار من أواخر باب ما يجوز من الاجارة غمرة ٢٠ عند
قول الشارع وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة نقلاً عن الخيرية اهـ

(٣) يستفاد من الدر من أواخر كتاب الوقف فيبيل فصل يراعى شرط الواقف
غمرة ٣٩١ ومن الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقفه غمرة ١٨ اهـ

(مادة ٧٠٢)

لا يكلف المحتكر رفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على ساحة الارض خالية من البناء والغراس (١)

(مادة ٧٠٣)

إذا زاد أجر مثل الارض المحتكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فان زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فان امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤجر لغيره بالاجرة الزائدة (٢)

(مادة ٧٠٤)

يثبت للمستحكر حق القرار في الارض المحتكرة ببناء الاساس فيها أو بغرس شجرة بها ويلزم باجر مثل الارض مادام أس بنائه وغراسه قائما فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٣)

(مادة ٧٠٥)

إذا مات المستحكر قبل أن يبني أو يغرس في الارض المحتكرة انفسخت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون اذن الناظر (٤)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة نمرة ١٣٢ ونمرة ١٣٣ ومن

الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقته نمرة ١٨ المذكورة قبله نقلا عن الخصاف اهـ

(٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار من أواخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراه بسبع ورقات

نمرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والنمرة المذكورين قبله

(ملحة ٧٠٦)

يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للاستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أولا على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به ويطلق أيضا على الكردار في الاراضى كالبناء والغراس فيها^(١)

(مادة ٧٠٧)

الكدك المتصل بالارض بناء وغراسا أو تركيبا على وجه القرار هو أموال متقومة تباع وتورث ولاصحابها حق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل^(٢)

(مادة ٧٠٨)

الخلو المتعارف في الحوانيت هو أن يجعل الواقف أو المتولى أو المالك على الخانوت قدرا معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكا شرعيا فلا يملك صاحب الخانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذى ثبت له الخلو ولا اجارة الخانوت لغيره مالم يدفع له المبلغ المرقوم^(٣)

(مادة ٧٠٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للاستأجر الذى عمر من ماله عمارة ضرورية فى مستغل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل فى الوقف وعدم من يستأجره باجرة معجلة يمكن تعميره منها^(٤)

(١) يستفاد من رد المختار أو آخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٣٩١

(٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من المحل والنمرة المذكورين قبله

(٣) يستفاد من أوسط وقف الخيرية نمرة ١٦٤

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه نمرة ٢٢١

(مادة ٧١٠)

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وإنما له مطالبة المتولى بالدين الذي له أن لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

(مادة ٧١١)

يجوز^(١) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة إلى حين استيفاء المرصد فإذا مات المتولى الذي أذن بالمهارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركة المتولى بما يكون مستحقاً لهم من المرصد وتطالب ورثة المتولى المتوفى من خلفه في نظارة الوقف لاجل أداء المرصد من غلة الوقف

كتاب المزارعة والمساقاة

الفصل الاول

(في المزارعة)

(مادة ٧١٢)

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الارض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد^(٢)

(١) يستند من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف نمرة ٢٢٢ وحكم تمام

المادة من أوسط كتاب الوقف في الخيرية نمرة ١٢١

(٢) يفهم من الدر ورد المختار من أول المزارعة نمرة ١٧٤ ونمرة ١٧٥

(مادة ٧١٣)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الارض صالحة للزراعة لاسبخة ولا ترة وأن يذكر رب البذر ولو دلالة سواء كان هو صاحب الارض أو العامل وأن تسلم الارض للزراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من رب الارض (١)

(مادة ٧١٤)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لامتدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طويلا بحيث لا يعيش أحد اليها غالبا فان سكنا عن المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٧١٥)

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا بذره صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الارض صحت المزارعة وان كان من قبل المزارع فلا تصح الا اذا جعل له الخيار في أن يزرع ماشاء

(مادة ٧١٦)

لا تصح المزارعة الا اذا عين للعاقلين حصصة شائعة من المحصول فان شرط لاحدهما قفزان معلومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمة الباقي بينهما فسدت المزارعة (٢)

(١) يستفاد حكم الثلاث مواد هذه وما بعدها من أوائل المزارعة في الدرورد المختار غرة ١٧٤ ونمرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدر من أوائل المزارعة غرة ١٧٥

(مادة ٧١٧)

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقلين على الوجه الذي
اشترطاه (١)

(مادة ٧١٨)

إذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه
للعامل أجر مثل عمله إن كان البذر من صاحب الأرض فإن كان من
العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٢)

(مادة ٧١٩)

إذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الفاسدة فإن كان البذر من
قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض
فعليه أجر مثل العامل (٣)

(مادة ٧٢٠)

يجوز فسخ المزارعة بدين محوج إلى بيع الأرض إن لم ينبت الزرع
فإن نبت الزرع ولم يستحصد تعلق حق المزارع بها فلا يجوز بيعها
إلا إذا أجازها المزارع (٤)

(١) يستفاد من الدرأوائل المزارعة نمرة ١٧٧

(٢) يستفاد من الدرورد المختار أوائل المزارعة نمرة ١٧٧

(٣) يستفاد من الدرأوائل المزارعة نمرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الدرأوائل المزارعة نمرة ١٧٧

(مادة ٧٢١)

إذا قصر المزارع في سقي الأرض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه إن كانت المزارعة فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها^(١)

(مادة ٧٢٢)

إذا ترك الأكارسقي الأرض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ماترك السقي قيمة الزرع نابتا في الأرض وإن لم يكن للزرع قيمة تقوم الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما^(٢)

(مادة ٧٢٣)

إذا أخر الأكارسقي الزرع تأخيرا معتادا فلا ضمان عليه وإن أخره تأخيرا غير معتاد فعليه الضمان لو المزارعة صحيحة^(٣)

(مادة ٧٢٤)

إذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وإن لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع كله مع إمكان رده ضمن والا لا^(٤)

(١) يستفاد من الدرأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٢) يستفاد حكمهما من الدرورد المختار وأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٣) يستفاد من الدرورد المختار وأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٤) يستفاد من الدرأواخر المزارعة نمرة ١٧٩ ونمرة ١٨٠ والتقييد بالكل في قوله أكل الزرع كله انشائي فيما يطهر طه لماوى ورد المختار اه

(مادة ٧٢٥)

إذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع يبقى الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجر ما فيه نصيبه من الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقي ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب الارض والمزارع بقدر حصصهما^(١)

(مادة ٧٢٦)

إذا مات صاحب الارض والزرع بقل يداوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة المتوفى منعه^(٢)

(مادة ٧٢٧)

إذا مات المزارع والزرع غرض فورثته تقوم مقامه في العمل الى أن يستوى الزرع وان أبى صاحب الارض

(مادة ٧٢٨)

إذا دفع صاحب الارض للعامل زرعاً بقاء فقام عليه عاملاً حتى عقد الزرع ثم استحققت الارض بخير المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الارض بأجر مثله^(٣)

(مادة ٧٢٩)

إذا دفع صاحب الارض للعامل ودفع اليه البذر فزرعها ونبت الزرع ثم استحققت الارض وقلم الزرع قبل ادراكه أو ان حصاده

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط المزارعة ثمرة ١٧٨

(٢) يستفاد حكم هذه وما بعدها من الدرر المختار من أواخر المزارعة ثمرة ١٧٩

(٣) يستفاد حكمها من رد المحتار من أوائل المساقاة ثمرة ١٨١

فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الارض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره^(١)

(مادة ٧٣٠)

إذا دفع صاحب الارض أرضه مزارعة والبذر من العامل ثم استحققت الارض يأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقالا ويكون مؤنة نصف القلع على صاحب الارض ونصفها على المزارع والمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الارض بشيء ما وان شاء رد عليه المقلوع وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقا للقرار لا مقلوعا^(٢)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٧٣١)

المساقاة هي معاودة دفع الشجر والكروم الى من يصلحها بحجز معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما ينبت في الارض ويبقى بها سنة أو أكثر^(٣)

(١) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة نمرة ٢٦٧

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة نمرة ٢٦٧ وصرح به أيضا في رد المختار من أوائل المساقاة نمرة ١٨٢

(٣) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار أول باب المساقاة نمرة ١٨١

(مادة ٧٣٢)

تصح المساقاة بدون بيان المدة وتقع على أول ثمر يخرج من تلك السنة
وتصح مع بيان المدة المتعارفة

فلو ذكرا مدة طويلة لا يعيشان اليها غالبا لم تصح (١)

(مادة ٧٣٣)

إذا ذكرا للمساقاة مدة لا تخرج الثمرة فيها فسدت المساقاة (٢)

وإن ذكرا للمساقاة مدة يحتمل خروج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت
المساقاة موقوفة فإن خرج في الوقت المسمى ثمرة يرغب في مثلها في المعاملة
صحّت المساقاة ويقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وإن تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى فسدت المساقاة وللساق
أجر مثل عمله وإن لم يخرج شيء أصلا فلا شيء لكل منهما على الآخر

(مادة ٧٣٤)

عقد المساقاة لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتناع والفسخ
من غير رضا الآخر إلا بعذر ويجبر المساقى على العمل إلا من عذر (٣)

(مادة ٧٣٥)

إذا انقضت مدة المساقاة بطلت فإن كان على الشجر ثمر لم يبد
صلاحه فالتحيار للساقى إن شاء قام على العمل إلى انتهاء الثمرة بلا وجوب

(١) يستفاد من الدر من أوائل المساقاة نمرة ١٨٢

(٢) يستفاد من الدر من الحبل المذكور من الثمرة المذكورة قبله ومن رد المختار فيها

(٣) يستفاد من رد المختار أوائل المساقاة نمرة ١٨١ ومن الدر فيها نمرة ١٨٥

أجر عليه لخصه صاحب الارض وان شاء رد العمل ويخير الآخر
بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة الآتية (١)

(مادة ٧٣٦)

لا يجوز للمساق أن يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير
اذنه فان الخارج للمالك وللمساقى الثانى أجر مثله على المساقى الاول بالغاً ما بلغ
ولا أجر للاول (٢)

(مادة ٧٣٧)

اذا استحق الشجر أو التخليل وفيه ثمر يرجع المساقى بأجر مثله على
صاحب الشجر (٣)

فان لم تخرج التخليل أو الشجر ثمراً حتى استحققت فلا شئ للمساقى

(مادة ٧٣٨)

اذا عجز العامل عن العمل أو كان غير مأمون على الثمر جاز فسخ
المساقاة (٤)

(مادة ٧٣٩)

اذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من
قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخارج بينهما نصفين على قدر نصيبهما
ولا أجر له فان شرط أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط المساقاة غمرة ١٨٤ و ١٨٥

(٢) يستفاد من الدرر المختار أواخر المساقاة غمرة ١٨٥ وغمرة ١٨٦

(٣) يستفاد من الدرر المختار أوائل المساقاة غمرة ١٨١

(٤) يستفاد من الدرر المختار أواخر المساقاة غمرة ١٨٥

(٥) يستفاد من الدرر المختار من أواخر المساقاة غمرة ١٨٥

(مادة ٧٤٠)

إذا مات العامل بطلت المساقاة فان كان على الشجر ثمر لم يدرك فورثته بالخيار ان شاءوا قاموا عليه حتى يدرك الثمر وان كره ذلك صاحب الارض وان شاءوا قطعه لا يجبرون على العمل فيخير الآخرين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن ينفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بما أنفقه في حصتهم من الثمر^(١)

(مادة ٧٤١)

إذا مات رب الارض والثمر غرض يقوم العامل كما كان وان كره ذلك ورثة صاحب الارض وان أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخير ورثة رب الارض بالخيارات الثلاثة المارة^(٢)

(مادة ٧٤٢)

إذا مات كل من صاحب الارض والعامل والثمر غرض فان خيار في القيام عليه وعدمه لورثة العامل فان شاءوا أقاموا على العمل الى بدو صلاح الثمر وان شاءوا ردوه ويكون ان خيار لورثة صاحب الارض على الوصف المتقدم في المادة السالفة

(مادة ٧٤٣)

الاعمال اللازمة للثمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلزم العامل^(٣) والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالجذاذ ونحوه تلزم كلا من العاقلين

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط المساقاة نمرة ١٨٤

(٢) يستفاد من الدرر وحاشيته المذكورة من النمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعد هذه

(٣) يستفاد حكمها من الدرر وأواخر المساقاة نمرة ١٨٥

كتاب الشركة

(مادة ٧٤٤)

الشركة على نوعين شركة بملك وشركة بعقد^(١)

(مادة ٧٤٥)

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو ديناً بسبب من أسباب الملك^(٢)

(مادة ٧٤٦)

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بشراء أو هبة أو وصية أو خلط لاموالهم باختيارهم والشركة الجبرية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بآرث أو باختلاط المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تمييزهما حقيقة بأن كانا متحدى الجنس أو يمكن التمييز بينهما بشقة وكلمة بأن كانا مختلفين جنساً^(٣)

(مادة ٧٤٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال وشركة بالأعمال وشركة وجوه وكل من هذه الثلاثة أما مفاوضة أو عنان^(٤)

(١) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣ ونمرة ٣٣٦

(٢) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد اختار أوائل الشركة نمرة ٣٣٣

(٤) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الطعطاوى من أوائل الشركة نمرة ٥١١

(مادة ٧٤٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المعقود عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم القدر وأن يكون جزءاً شائعاً في الجملة لأمعينا^(١)

الباب الاول

(في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة)

(مادة ٧٤٩)

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع التصرفات التي لا يترتب عليها ضرر لشريكه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخياط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف في حصته تصرفاً مضراً بدون اذن شريكه^(٢)

(مادة ٧٥٠)

كل واحد من الشركاء كالاجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضراً بأي وجه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو لغيره

(١) يستفاد الحكم من الدر من أوائل الشركة نمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أواخر

الباب الاول في بيان أنواع الشركة نمرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر ورد المختار أوائل كتاب الشركة

نمرة ٣٣٣

(مادة ٧٥١)

يجوز لاحد الشريكين بيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغير شريكه بلا اذنه مالم يترتب على ذلك ضرر للشريك^(١)

(مادة ٧٥٢)

بيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لاحد الشريكين في بناء أو شجر لم يبلغ أو ان قطعة أو زرع لم يدرك أن يبيع حصته فيه بدون الارض لغير شريكه بلا اذنه وله بيعه لشريكه

(مادة ٧٥٣)

اذا باع أحد الشريكين المال المشترك بدون اذن شريكه وسلمه للمشتري فهلك عنده فالشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع على أحد

وكذلك الحكم اذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلمه باذن الآخر وبدون اذن الثالث فالثالث تضمنين شريكه الآخرين أو تضمنين المشتري^(٢)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من التدرج ورد المختار من أوائل كتاب الشركة

غرفة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من أوائل شركة التفتيح غرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدر ايضاً من أواخر باب الشركة الفاسدة وحاشية رد المختار غرة ٣٥٦

(مادة ٧٥٤)

إذا اختلط المالان بصنع مالكيهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لاحد الشريكين فيهما أن يبيع حصته بدون اذن شريكه كما سبق في مادة ٧٤٣ من أول الباب (١)

(مادة ٧٥٥)

إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالبه باجرة المدة الماضية ولا أن يطلب السكنى بقدر ماسكن الآخر وانما له أن يطلب قسمة الدار افرازا ان كانت قابلة للقسمة أو يتهاياها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٧٥٧ و ٧٥٨ (٢)

(مادة ٧٥٦)

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٥٧)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أضر عليه لحصة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ماسكن شريكه (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة
نمرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها من التفتيح من أوائل الشركة نمرة ١٠٤ ومن آخر باب الشركة القاسدة من الدرود المختار نمرة ٣٥٧

(٣) يستفاد حكمها من التفتيح أوائل كتاب الشركة نمرة ١٠٤

(٤) يستفاد من رد المختار أو آخر الغصب نمرة ١٣١ و ١٣٢

(مادة ٧٥٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بقدر حصته من الملك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بان يكون الانتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل^(١)

(مادة ٧٥٩)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالملك المشترك في غيبة شريكه ان كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٧٦٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب اذا كانت الحصص مفرزة وان سكنها وتخرّبت فعليه ضمانها^(٢)

(مادة ٧٦١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الارض المشتركة في غيبة شريكه اذا علم ان الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن ينتفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه^(٣)

(مادة ٧٦٢)

اذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الارض المشتركة تنقصها أو الترك ينفعها ويزيدها قوة فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً^(٤)

(١) يستفاد حكمها وما بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الشركة نمرة ١٠٤

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل متفرقات الشركة نمرة ٢٩١

(٣) يستفاد من الدرر المختار وأواخر القصب نمرة ١٣١ ونمرة ١٣٢

(٤) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة نمرة ٣٣٦ وفي آخر نمرة ١٠٤ من أوائل

الشركة في تنقيح الحامدية ضمن جواب عن القنية عن واقعات الناطق

أرض بينهما فغاب أحدهما فله شريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام

التالي يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر

في زراعة كلها كيلا يضيع الحراج اهـ

(مادة ٧٦٣)

حصة أحد الشريكين أمانة في يد الآخر فان هلك بدون تعديه
فلا ضمان عليه^(١)

الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٧٦٤)

إذا احتاج الملك المشترك الى مرمة أو عمارة يعمره أصحابه بالاشتراك
على قدر حصصهم^(٢)

(مادة ٧٦٥)

إذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك باذن شريكه يكون له
الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمره الشريك
بلا اذن شريكه يكون متبرعا لارجوع له عليه بما صرفه على العمارة^(٣)

(مادة ٧٦٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة الى عمارة وكان
أحد الشريكين غائبا وأراد الحاضر عمارة فان عمره باذن الحاكم كان له

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة تمرة ٣٣٢

(٢) يستفاد من التقيي من أواخر تمرة ٢٠٦ من أواخر القسمة

(٣) يستفاد من أواخر الشركة الفاسدة من رد المختار تمرة ٣٥٤

الرجوع على صاحبه بالمصاريف التى تخص حصته وان عمره بلا اذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ مما صرفه على العمارة^(١)

(مادة ٧٦٧)

اذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشريكين عمارتها وأبى الآخر فان كانت كبيرة تحتل القسمة فلا يجبر الآبى على العمارة فان أفق الآخر عليها بدون اذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطراره^(٢)

(مادة ٧٦٨)

اذا انهدم بعض الملك المشترك الذى لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه وامتنع الآخر يجبر على العمارة فان لم يعمر يأذن القاضى للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما ينقص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضى فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ

(مادة ٧٦٩)

اذا انهدم الملك المشترك الذى لا يحتل القسمة وصار عرصه وطالب أحد الشريكين عمارته وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصه بينهما

(١) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذى ذكره بالتمرة المذكورة قبله بناء على أن غيبة الشريك بمنزله المائه عن العمارة كما يستفاد من الانقروية من أواخر الشركة تمرة ٢٨٦

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة تمرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات القضاء تمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما بعده من المادتين

(مادة ٧٧٠)

إذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين إلى العماره وكان
ابقاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العماره
والآخر ممتنع فانه يجبر على التعمير بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين
أو من ريع الوقفين^(١)

(مادة ٧٧١)

إذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد نقضه
وأبى الآخر يجبر الآبى على نقضه وهدمه^(٢)

(مادة ٧٧٢)

إذا هدم الشريكان الحائط المشترك بينهما أو انهدم هو بنفسه فان
كان لهما عليه حمولة يجبر الآبى على البناء مطلقا سواء كانت عريضة
الحائط عريضة أم لا

وان لم يكن لهما عليه حمولة لا يجبر الآبى لو عرصته عريضة و يجبر
لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وان كان لأحدهما عليه حمولة دون الآخر وأراد صاحب الحمولة
البناء وأبى الآخر يجبر الآبى مطلقا سواء كانت عرصته عريضة أم لا
وان أراد الآخر وأبى صاحب الحمولة يجبر الآبى لو عرصته غير عريضة
ولا يجبر لو عريضة لا مكان القسمة

(١) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الشركة الفاسدة غمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوسط الضابط الذى

ذكره غمرة ٣٥٤

وفي كل موضع يجبر فيه الآبي اذا بنى الآخربلا اذن القاضي لا يرجع على الآبي بشئ وان بنى باذن القاضي يرجع على الآبي بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآبي من الانتفاع بالحائط ووضع حملته عليه حتى يأخذ منه ذلك^(١)

كتاب العارية

(مادة ٧٧٣)

الاعارة هي تملك المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض^(٢)

(مادة ٧٧٤)

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٧٧٥)

لا تخرج العين المستعارة عن ملك المعير^(٣)

(مادة ٧٧٦)

يجب على المستعير أن يعتنى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه بمال نفسه

(مادة ٧٧٧)

اذا أطلق المعير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جاز له أن ينتفع بالعارية في أى وقت وفي أى مكان وبأى استعمال

(١) يستفاد حكمها بجميع فقراتها من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر أول العارية نمرة ٥٠٢

(٣) يستفاد من أوائل الباب الاول من الهندية في تفسيرها نمرة ٣٤٣

أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فان تجاوزه وهلكت العارية
ضمنها^(١)

(مادة ٧٧٨)

إذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن
يستعملها في غير الوقت والمكان الميعنين وليس له مخالفة نوع الاستعمال
المأذون به ومجاوزته الى ما فوقه ضررا وانما له استعماله استعمالا مماثلا
لما قيد به أو أخف منه ضررا

(مادة ٧٧٩)

إذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالانتفاع ولم يعين منتفعا جاز للمستعير
أن ينتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما
يختلف باختلاف المستعمل أم لا مالم يكن قد استعملها بنفسه وكانت
مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارتها لغيره^(٢)

وان قيدها المعير وعين منتفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف
المستعمل فلا يملك المستعير اعارتها لغيره وان خالف وأعارها فهلك
فعليه ضمانها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك
المستعير اعارتها لغيره ولا يضمن ان أعارها وهلكت في يد المستعير الثاني

(١) يستفاد من المخرئية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير غمرة ٣٤٦

ومن الدر من أوسط العارية غمرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدر ورد المختار من أوسط العارية

(مادة ٧٨٠)

إذا نهى المعير المستعير عن اعارة العين لغيره فأعارها وهلكت
العارية يضمن المستعير مطلقا سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف
المستعمل أم لا^(١)

(مادة ٧٨١)

إذا كانت الاعارة لعمل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ
من العمل الذى استعارها له وليس له اعارتها بعده فان أعارها وهلكت
فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا^(٢)

(مادة ٧٨٢)

لا يملك المستعير ايداع العين المستعارة عند غيره فى جميع المواضع
التي لا يملك فيها الاعارة فان أودعها فهلكت عند المستودع فعلى
المستعير ضمانها^(٣)

(مادة ٧٨٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره فى كل موضع يملك
فيه الاعارة فان هلكت عند المستودع بلا تعديه فلا ضمان عليه

(مادة ٧٨٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤجر العين المستعارة ولا أن يرهنها الا اذا كان
استعارها ليرهنها باذن المعير

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدر من أوسط العارية نمرة ٥٠٤

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية أواخر العارية نمرة ٩٧

(٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية فى تنقيح الحامدية نمرة ٩٦ وكذا مابعداها

فان آجرها بلا اذنه فهلكت في يد المستأجر فللمعير الخيار ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وان ضمن المستأجر فله الرجوع على المستعير اذا لم يعلم وقت الاجارة أنها عارية في يده

وان رهنها وهلك الرهن المستعار في يد المرتهن وضمن المعير المستعير يتم الرهن فيما بين المستعير الراهن وبين المرتهن^(١)

(مادة ٧٨٥)

للمعير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أى وقت شاء ولو كانت موقفة أو كان في استردادها ضرر الا اذا كان الضرر لزواله نهاية معلومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر^(٢)

(مادة ٧٨٦)

اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره الى المعير فهلكت قبل وصولها اليه سالمة فعلى المستعير ضمانها واذا كانت من الاشياء الغير النفيسة فان ردها المستعير على يد أمينه أو على يد من في عيال المعير فلا ضمان عليه بهلاكها وان ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلاكها أيضا وان كان لا يملك الاعارة عند

(١) يستفاد حكم فقراتها من الدرود المختار من أوائل العارية نمرة ٥٠٣

(٢) يستفاد من الدر الأوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وتكملة رد المختار من المحل

ردها على يد الاجنبي فانه يضمن بهلاكها ان هلكت قبل وصولها سالمة الى مالكيها أو الى المأذون له منه بقبضها (١)

(مادة ٧٨٧)

تصح اعارة الارض للبناء والغرس والمعير استردادها متى شاء فان استردها وكان بها بناء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير ان لم يضر القلع بالارض فان أضربها يخير المعير ان شاء كلفه قلعهما ورضى بالضرر وان شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيمتها مقلوعين بان تقوم الارض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٧٨٨)

اذا كانت اعارة الارض مقيدة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقلوعين وقائمين الى انتهاء المدة

وان كانت الارض معارة للزرع وكان بها زرع لم يدرك أو ان حصاده فليس للمعير أن يستردها قبل ادراك الزرع بل تترك الى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثالا

(مادة ٧٨٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعدد ويبطل اشتراط ضمها في العقد وانما تضمن بتعدى المستعير عليها أو بتقصيره أو اهماله في المحافظة عليها (٣)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمها وما ينبعدها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرود المختار أوائل العارية نمرة ٣٠٣

(مادة ٧٩٠)

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعملها استعمالاً معهوداً معروفاً وإنما يضمنه باستعماله فوق المعتاد ^(١)

(مادة ٧٩١)

إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأى وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضمنها ^(٢)

وإن أخذ العارية متغلب ولم يقدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٧٩٢)

إذا كانت العارية موقّعة بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردها فهلكت فعليه ضمان قيمتها إن كانت من القيميات أو مثلاً سواء استعملها بعد مضي الوقت أو لم يستعملها ^(٣)

وكذلك إذا كانت العارية مقيّدة بمكان معين تجاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه الضمان ^(٤)

(مادة ٧٩٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها ووردها تكون على المستعير ^(٥)

- (١) يستفاد حكمها من الهندية من أوسط الباب الخامس في تضييع العارية نمرة ٣٤٩
- (٢) يستفاد من تنقيح الخامدية من أوائل العارية نمرة ٩٢
- (٣) يستفاد حكمها من رد المختار أوسط العارية نمرة ٥٠٥
- (٤) يستفاد من أوائل تنقيح الخامدية نمرة ٩٣
- (٥) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدر نمرة ٥٠٢

(مادة ٧٩٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان اذا ادعى المستعير أنه فعله باذن المعير وأنكر المعير ذلك يضمن المستعير الا أن تقوم له بينه على الاذن^(١)

(مادة ٧٩٥)

تنسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة المستعير^(٢)

فإن مات المستعير مجهلا للعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديناً واجبا أداؤه من التركة

كتاب القرض

(مادة ٧٩٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الاعيان المثلية التي تستهلك بالانتفاع بها ليود مثلها^(٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من أوسط العارية نمرة ٩٥

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر العارية نمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية من أوائل العارية نمرة ٩٣

(٣) يستفاد من الدرأول القرض نمرة ١٧١

(مادة ٧٩٧)

انما تخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فيثبت في ذمة المستقرض مثلها لاعتبارها ولو كانت قائمة (١)
فاذا هلكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المستقرض

(مادة ٧٩٨)

يصح القرض في الاعيان المثلية وهي التي لا تتفاوت آحادها تفاوتا تختلف به قيمتها كالمكيات والموزونات والمعدودات المتقاربة (٢)

(مادة ٧٩٩)

لا يصح القرض في القيميات وهي التي تتفاوت آحادها تفاوتا تختلف به قيمتها

(مادة ٨٠٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المضرويين وزنا ويجوز عددا أيضا اذا كان الوزن مضبوطا ويوفى بدلها عددا من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلها وزنا لاعددا (٣)

(مادة ٨٠١)

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه (٤)

(١) يستفاد من الدر من أوسط القرض غمرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما بعدها من الدرورد المختار من أوائل القرض غمرة ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الربا من الدرورد المختار غمرة ١٨٢

(٤) يستفاد من أواخر فصل الحبس من الدرورد المختار غمرة ٣٤١

وكذلك الوصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

(مادة ٨٠٢)

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة قدرا وصفة^(١)

(مادة ٨٠٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط
ذلك في العقد^(٢)

(مادة ٨٠٤)

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداده
قبل حلول الاجل^(٣)

(مادة ٨٠٥)

إذا استقرض مقدارا معيناً من الفلوس الرائجة والنقود غالبية الغش
فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها
وان استقرض شيئاً من المكيالات أو الموزونات أو المسكوكات من
الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبرة
برخصها وغلوها^(٤)

(١) يستفاد من أوائل القرض في الدرورد المختار نمرة ١٧١ ومن الدرورد المختار

من أوسط القرض نمرة ١٧٤

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٤

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر المراجعة نمرة ١٧٠

(٤) يستفاد حكمهما من الدرورد المختار من أوائل القرض نمرة ١٧٢

(مادة ٨٠٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بان
استهلكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار الى
أن يوجد مثلها لا اذا تراضيا على القيمة^(١)

(مادة ٨٠٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسرا
لا مال له فلا يطالب به الا عند يساره

(مادة ٨٠٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغا من النقود واستولاه أحدهم
بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته^(٢)

(مادة ٨٠٩)

إذا استقرض صبي محجور عليه شيئا فاستهلكه الصبي فعليه ضمانه
فإن تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وإن كانت عينه باقية فللمقرض
استردادها^(٣)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب الفقرة ٣٢٤ ومن الدر

ورد المختار من أوسط القرض فقرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها من الدر أو آخر القرض فقرة ١٧٥

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أوسط فصل في القرض فقرة ١٧٤

كتاب الوديعة

(مادة ٨١٠)

الايداع هو تسليط المالك غيره على حفظ ماله صراحة او دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه^(١)

(مادة ٨١١)

يشترط لصحة الايداع كون المال المودع قابلاً لاثبات الوديعة^(٢)

(مادة ٨١٢)

انما يتم الايداع في حق وجوب الحفظ بالايجاب والقبول صريحا مع تسليم العين للمستودع تسليماً حقيقياً أو حكياً بان يضعها بين يديه أو بالايجاب والقبول دلالة بأن يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئاً وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها^(٣)

(مادة ٨١٣)

اذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختم واستلمها المستودع صح استلامها وان لم يدر ما فيها

وان ادعى صاحبها عند ردها اليه نقصان شئ منها فلا يجب على المستودع اليمين الا أن يدعى المودع عليه الخيانة^(٤)

(١) تستفاد من الدرأول الايداع غمرة ٤٩٣

(٢) تستفاد من الدرأول الايداع غمرة ٤٩٤

(٣) تستفاد من الدرأول الايداع غمرة ٤٩٣ و ٤٩٤

(٤) تستفاد من الخندية من أواخر الباب الرابع فيما يكون تضامياً للوديعة

غمرة ٣٢٦ ومن أوسط الوديعة من تنقح الحامدية غمرة ٨٤

(مادة ٨١٤)

ليس للمستودع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة مالم يشترط ذلك في العقد (١)

(مادة ٨١٥)

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وان يضعها في حرز مثلها على حسب نفاستها (٢)
وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يأتئنه على حفظ ماله ممن في عياله

(مادة ٨١٦)

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كان عاقلا بالغاً أما لو كان صديداً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة الا اذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة باذن وليه فانه يضمنها بالاستهلاك (٣)

(مادة ٨١٧)

الوديعة أمانة لاتضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لا وانما يضمنها المستودع بتعديه عليها أو بتقصيره في حفظها (٤)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الايداع نمرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث

في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية نمرة ٣٢١

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوديعة نمرة ٨٧

(٣) يستفاد من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل الايداع نمرة ٣٠٩

(٤) يستفاد من الدرر وأوائل الايداع نمرة ٤٩٤ وكذا ما بعدها

(مادة ٨١٨)

إذا كان الايداع باجرة فهلك الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن
التحرز منه فضاهاها على الوديع

(مادة ٨١٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيدا
ومراعاته ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان
مفيدا لكن مراعاته غير ممكنة فهو لغو لا يعمل به^(١)

(مادة ٨٢٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذر بدون إذن
صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدى المستودع الثاني فلصاحب
الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول
فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد^(٢)

وإن هلك عند الثاني بدون تعديه وقبل مفارقة الأول فلا يضمن
أحد منهما وإن هلك بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع
الأول دون الثاني

(مادة ٨٢١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة وينتفع بها بدون إذن صاحبها
وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها^(٣)

(١) يستفاد من تنقيح الخامدية من أواخر الوديعة نمرة ٩٠

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من تنقيح الخامدية أوائل الوديعة نمرة ٨١
ونمرة ٨٢

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح أوائل الوديعة نمرة ٨٢

(مادة ٨٢٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده باجارة أو اعارة
أو رهن بلا اذن صاحبها فان فعل ذلك وهلك في يد المستأجر
أو المستعير أو المرتهن فلما لكها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين
المستأجر أو المستعير أو المرتهن (١)

(مادة ٨٢٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة برا وان كان لها حمل مالم ينه صاحبها
عن السفر بها أو يعين مكان حفظها نصا أو يكن الطريق مخوفا (٢)

(مادة ٨٢٤)

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان
حفظها تخالف أو لم ينه وكان الطريق مخوفا وسار بها سفرا له منه
بد فهلك فعليه الضمان

وان كان السفر ضروريا لا بد له منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله
ان كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وان سافر بها بنفسه وعياله
أو بنفسه وليس له عيال وهلك فلا ضمان عليه

(مادة ٨٢٥)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا اذن صاحبها
فحيث يتعسر تمييز المالين عن بعضهما فعليه ضمانها سواء كان المال

(١) يستفاد حكمها من المندية أوائل كتاب الوديعة نمرة ٣١٧

(٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٣٣٤

ونمرة ٣٣٥ وكذلك المادة بعدها يستفاد حكمها من النمر المذكورة

الذى خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها غيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمانه على الخالط ولو كانت صغيراً وأبو الصغير لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٨٢٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله بأذن صاحبها أو اختلطت بلا صنعة بحيث يتعسر تفريق المالين عن بعضهما يصير المستودع شريكاً لمالك الوديعة شركة ملك وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

(مادة ٨٢٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجه ولمن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع اليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢)

فإن دفعها بلا إذن الحاكم فعليه الضمان

(مادة ٨٢٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منقطعة فعلى الوديع حفظها إلى أن يعلم موته أو حياته (٣) وإن كانت الوديعة مما يتلف بالملك فله المستودع بيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدررورد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٤٩٧

و ٤٩٨ وكذلك من الدررورد كملة رد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨

(٢) يستفاد حكم فقرتها من الدررورد المختار من أوسط باب النفقة نمرة ٦٦٦

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار أو آخر الوديعة نمرة ٥٠١

(مادة ٨٢٩)

الوديعة التي تحتاج إلى نفقة ومؤنة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فإن كان صاحبها غائبا وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم وينفق عليها من أجرها فإن كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالانفاق عليها من ماله إلى ثلاثة أيام لا أكثر رجاء أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهلة وحفظ ثمنها عنده^(١)

(مادة ٨٣٠)

إذا أنفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعة وإن صرف عليها بإذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفق على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها إن كانت حيوانا

(مادة ٨٣١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الايداع في أى وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة إلى صاحبها^(٢)

(١) يستأند حكمها والمادة بعدها من رد المختار أواخر الايداع فقرة ٥٠١ المذكورة قبله

(٢) يستفاد من رد المختار أواخر الايداع آخر فقرة ٤٩٨ مما كتبته تحت قوله وقت الإنكار اهـ

(مادة ٨٣٢)

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفع لاضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها^(١)

(مادة ٨٣٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها إليه فإن منعها منه بلاحق حال كونه قادرا على تسليمها فهلكت فعليه ضمانها^(٢) فإن كان عاجزا عن تسليمها فلا ضمان عليه بهلاكها

(مادة ٨٣٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عينا في تركته فهي أمانة في يد الوراث واجب عليه أدائها لصاحبها^(٣) فإن مات المستودع مجهلا حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجبا أدائه من تركته ويشارك المودع سائر غرماء المودع فيها

(مادة ٨٣٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت في يده يخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية سواء كان الوارث

(١) يستفاد حكمها من الدرأواخر الوديعة نمرة ٥٠١

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرأوائل الوديعة نمرة ٤٩٥

(٣) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرأواخر المودع نمرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح الحامدية من أوائل الايداع نمرة ٨٣

البائع يعلم انها وديعة أو لا وان كانت الوديعة قائمة في يد المشتري يخير صاحبها ان شاء أخذها ورد البيع وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن اذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٩٥ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه ومالا يجوز^(١)

(مادة ٨٣٦)

اذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته الى ورثة مالم تكن التركة مستغرقة بالدين فان كانت كذلك فلا تسلم للوارث اذا كان يخاف عليها منه الا باذن الحاكم وان سلمت اليه بلا اذنه وهلكت أو ضاعت فعلى المستودع ضمانها^(٢)

(مادة ٨٣٧)

اذا استحققت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها^(٣)

(مادة ٨٣٨)

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بمثلها ان كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيمتها ان كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق^(٤)

- (١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر البيوع نمرة ٢٩١ ونمرة ٢٩٧
- (٢) يستفاد حكمها من أواخر الأيداع من تكملة رد الاختار نمرة ٣٤٥ عند قول المدر لا يبرأ مدينون الميت بدفع الدين الى الوارث
- (٣) يستفاد من أوائل الغصب والضمان من الانقروية نمرة ٣٤٦
- (٤) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الغصب من المدر نمرة ١١٦

كتاب الكفالة

الباب الاول

الفصل الاول

(مادة ٨٣٩)

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس
او دين أو عين^(١)

(مادة ٨٤٠)

لاتصح الكفالة بايجاب الكفيل وحده مالم يقبل الطالب أو نائبه
ولو فضوليا في مجلس العقد^(٢)

(مادة ٨٤١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلا
بالغا فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجرا ولا الكفالة لمجنون
أو صبي الا اذا كان تاجرا^(٣)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها الكفيل

(١) يستفاد من أول كفالة الدرغمة ٢٤٩

(٢) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غمرة ٢٥١

(٣) يستفاد من الدررورد المختار من أوائل الكفالة غمرة ٢٥١ وغمرة ٢٥٢

(مادة ٨٤٢)

يشتراط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل ذينا أو عينا أو نفسا معلومة وأن يكون مقدور التسليم من الكفيل (١)

(مادة ٨٤٣)

لا تصح كفالة المريض مرض الموت ان كان مديونا بدين محيط بماله وان كان دينه غير محيط بماله وكانت كفالته تخرج من ثلث مابقى من ماله بعد أداء الدين صحت كلها والا فبدر الثلث (٢)

(مادة ٨٤٤)

تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها ان كانت قيمة أو مثلها ان كانت مثلية كالبيع فاسدا أو المفصوب أو المقبوض على سوم الشراء ان سمي له ثمنا (٣)

(مادة ٨٤٥)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لا بنفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غمرة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غمرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرر المختار من أوائل الكفالة

غمرة ٢٤٩ وغمرة ٢٥٠ ومن أوسط ما ذكر غمرة ٢٦٨

(مادة ٨٤٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم بأن يكون شرطا لوجوب الحق أو لامكان الاستيفاء أو لتعذره^(١)

(مادة ٨٤٧)

لا تصح الكفالة بالامانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر^(٢)

الفصل الثاني

(في الكفالة بالنفس)

(مادة ٨٤٨)

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه فان أحضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يجلس مالم يظهر عجزه وعدم اقتداره على احضاره^(٣)

(مادة ٨٤٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائبا غيبة معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل باحضاره وللمكفول له أن يستوثق بأخذ كفيل

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٦٥ وغمرة ٢٦٦

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٦٨

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٥٦

من الكفيل عند ذهابه لاحضار المكفول به وان كان المكفول غائبا ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

(مادة ٨٥٠)

يرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برئ بتسليمه اليه أيضا والا فلا^(١)

(مادة ٨٥١)

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل أيضا كما يرأ ان مات الكفيل الاقل ولا يرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون ورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

الفصل الثالث

(في الكفالة بالمال)

(مادة ٨٥٢)

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوما أو مجهولا وانما تصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة وهو مالا يسقط الا بالاداء أو البراء^(٢)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة غمرة ٢٥٧

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر ورد المختار من أوسط الكفالة

(مادة ٨٥٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضى أو بأمر القاضى

(مادة ٨٥٤)

إذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصة صاحبه في الدين المشترك^(١)

(مادة ٨٥٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما باعه له ولا كفالة الوصى بثلث ما باعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما باعه من مال الوقف

(مادة ٨٥٦)

يجوز للدائن المكفول دينه مطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبتهم معا

وان كان للكفيل كفيل فالدائن مطالبة من شاء منهما^(٢)

(مادة ٨٥٧)

إذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدته بعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واتى بعدها من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من آخر الفصل الثانى في الكفالة بالنفس والمال

من الهندية نمرة ٢١٥ وحكم الثانية من أوائل الكفالة في رد المختار نمرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمه ما واتى بعدها من الدر ورد المختار من أوائل كفالة الرجلين نمرة ٢٨٦

(مادة ٨٥٨)

إذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معا في عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول
فان التزم كل منهم منفردا بجميع ما لزم في ذمة الآخر فالدائن أن يطالب كلا منهم بجميع الدين

(مادة ٨٥٩)

إذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا^(١)

(مادة ٨٦٠)

إذا تكفل الكفيل بالدين الحلال كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة ففي هاتين الصورتين لا يتأجل على الاصيل

(مادة ٨٦١)

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وان أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

(مادة ٨٦٢)

إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع بما أدى على الاصيل ان كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل من يجوز اقاربه على نفسه فلا يرجع على صبي محجور^(٢)

(١) تستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة فقرة ٢/٤ وكذا ان اذنا بعددها

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة فقرة ٢/٥

(مادة ٨٦٣)

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه
للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (١)

(مادة ٨٦٤)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن معجلاً فلا
يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٢)

(مادة ٨٦٥)

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالا
في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لا من
الكفيل (٣)

(مادة ٨٦٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق
نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أذاه وارث الكفيل للدائن
فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

(مادة ٨٦٧)

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلا يطالب الخيار في أخذه حالا من
أى التركتين شاء

(١) يستفاد من الدر من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٣

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والاثني بعدها من الدر أوسط الكفالة غمرة ٢٧٥

(مادة ٨٦٨)

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته
أورهن (١)

(مادة ٨٦٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفائه حالة أن يمنع الاصيل
من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يتخلص منها
بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان
كانت الكفالة بالمال (٢)

الفصل الرابع

(في الإبراء من كفالة المال)

(مادة ٨٧٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل
والكفيل وكفيل الكفيل (٣)

(مادة ٨٧١)

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٨٧٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ
الاصيل

(١) يستفاد من الدرأوسط الكفالة غمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر الكفالة غمرة ٢٨٤

(٣) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة غمرة ٢٧٣ وغمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

(مادة ٨٧٣)

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المديون برئ كفيله
من الكفالة^(١)

فإن كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المديون لامن
حصة الوارث الآخر

(مادة ٨٧٤)

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من
الحيل والمحال والمحال عليه توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل
الكفيل^(٢)

(مادة ٨٧٥)

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له^(٣)

كتاب الحوالة

(مادة ٨٧٦)

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة الحيل الى ذمة المحتال عليه^(٤)

(مادة ٨٧٧)

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة^(٥)

(١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٣

(٢) يستفاد حكمها من أوسط الكفالة من تنقيح الخامدية غمرة ٣٣٥

(٣) يستفاد حكمها من أواخر الكفالة من تنقيح الخامدية غمرة ٣٣٧

(٤) يستفاد من اندر أول الحوالة غمرة ٢٨٨

(٥) يستفاد مضمونها والتيين بعدها من تنقيح الخامدية من أوائل الحوالة غمرة ٣٤٧

(مادة ٨٧٨)

الحالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حالة مطلقة غير مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو مفضوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

(مادة ٨٧٩)

الحالة المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حالة مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مفضوبة

الفصل الاول

(في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه)

(مادة ٨٨٠)

يشتري لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلاً بالغاً فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتياهما كما أنه لا يصح قبولهما الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزاً أو مأذوناً له في التجارة^(١)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحوالة من الدرر

(مادة ٨٨١)

يشترط لنفاد عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتمل بالغين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تنعقد موقوفة على اجازة وليه أو وصيه فان أجازها نفذت والا فلا

ولا ينفذ احتياله الا اذا أجازته الولي أو الوصي وكان المحتمل عليه أملاً من المحيل

(مادة ٨٨٢)

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أى المحيل والمحتمل والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتمل عليه بل لو كان غائباً في بلد آخر فاحيل عليه ثم بلغه فقبل الحوالة راضياً لا مكرها صححت الحوالة والتزم للمحتال بالدين المحال به ومالم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للمحتال حق في مطالبته

انما لا يشترط رضا المحتمل عليه في صورة واحدة وهى ما اذا استدانت زوجته النفقة عليه بأمر القاضي فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بلا رضاه ويكون ملزماً بالدين للمحتال

(مادة ٨٨٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحتال والا فهى وكالة ولا يشترط أن يكون المحتال عليه مديوناً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صححت والتزم بالدين للمحتال ولو لم يكن المحتال عليه مديوناً للمحيل (١) ...

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة نمرة ٢٩٠

الفصل الثانى

(فى الديون التى تجوز الحوالة بها)

(مادة ٨٨٤)

كل دين لاتصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة^(١)

(مادة ٨٨٥)

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوما
فلا تصح الحوالة بالدين المجهول فلو احتال بما سيثبت للإحيل على
المحتال عليه فالحوالة باطلة

(مادة ٨٨٦)

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة فى الذمة تصح
الحوالة أيضا بالديون المترتبة فى الذمة من جهة الكفالة والحوالة

(مادة ٨٨٧)

إذا اتفق رب الدين مع رجل على أن يقبل على نفسه حوالة دينه
الذى على شخص ويدفعه قضاء عنه وقبل المحال عليه ذلك صححت الحوالة
وكذا إذا تقدم أحد لرب الدين وتراضى معه على أن يحتال عليه
بالدين الذى فى ذمته لشخص وقبل الدائن ذلك صححت الحوالة ولو لم
يكن المدين حاضرا ويلزم المحتال عليه بالدين فى الصورتين ولا تنفعه
ندامته بعد ذلك

(١) يستفاد حكمها والمادتين بعدها من ردالمحتار من أوائل الحوالة نمرة ٢٩٠

ولا يشترط رضا المدين لصحة الحوالة وانما يشترط رضاه للرجوع عليه بما يؤديه عنه المحال عليه ان لم يكن مديونا له أو لسقوط الدين الذي يكون له على المحتال عليه^(١)

(مادة ٨٨٨)

تصح احالة المستحق في الوقف غريمه حوالة مقيدة باستحقاقه على ناظر الوقف اذا كانت غلة الوقف متحصلة في يده وقبل الحوالة ولا تصح الحوالة بالاستحقاق اذا لم تكن الغلة متحصلة في يد الناظر^(٢)

(مادة ٨٨٩)

احتياال الاب أو الوصى بمال الغير جائزان كان فيه خير للصبي بأن يكون المحتال عليه أملاً من المحيل وغير جائزان كان مقاربا أو مساويا له في اليسار^(٣)

الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٨٩٠)

اذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه بها برئ المحيل وكفيله ان كان له كفيل من الدين ومن المطالبة مما وثبت للحتال حق مطالبة المحتال عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة حق المحتال^(٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين في حوالة الدين نمرة ٤٠١ ومن حاشية أبي

السعود على ملامسكين جزء ثالث نمرة ٢٠ ومن الهندية جزء ثالث نمرة ٢٤٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر في حوالة الدين نمرة ٤٠٤ وتنقيح الخامدية جزء أول نمرة ٢٩١

(٣) يستفاد حكمها من الخامدية نمرة ٢٩٤ والهندية جزء ثالث نمرة ٢٤٢

(٤) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩١ و ٢٩٢

(مادة ٨٩١)

الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة فإذا اشترط الضمان على المحيل أو جعل الخيار للحال صح الشرط وساغ للحال أن يطالب أيا شاء من المحيل والمحال عليه ^(١)

(مادة ٨٩٢)

لا تنقطع في الحوالة المطلقة مطالبة المحيل عن المحتال عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مغضوبة فله أن يطالبه بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المحال به للمحتال فان أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فان لم يكن المحتال عليه مديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين المحال به رجع عليه بمثله فان أدى بلا أمره فهو متطوع لارجوع له عليه بمثل أدى ^(٢)

(مادة ٨٩٣)

إذا كانت الحوالة مقيدة بعين أمانة أو مغضوبة أو بدين خاص للمحيل على المحتال عليه فلا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل فلو دفعها إليه ضمنها للمحتال ويكون له الرجوع بها على المحيل

(مادة ٨٩٤)

إذا أحوال المرتهن غريما له على الزاهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا للمحتال وكذا إذا أحوال البائع غريما له على المشتري بالثمن

(١) يستفاد حكمها من الحاشية جزء ثالث فقرة ٦٥ وتوقيع الحامدية جزء أول

فقرة ٢٩٤ والاقروية جزء أول فقرة ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها والمادة بعدها من أواخر الحوالة من الدررورد المختار فقرة ٢٩٤

سقط حقه في حبس العين المبيعة أما إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أحال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع^(١)

(مادة ٨٩٥)

إذا أحال المدين دائئه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عينا مملوكة للحيل ويؤدى الدين المحال به من ثمنها وقبل المحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صححت الحوالة لأمر الحيل المحال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن^(٢)

(مادة ٨٩٦)

يتحول الدين على المحتال عليه بصفته التي على الحيل^(٣)
فإن كان الدين على الحيل حالا تكون الحوالة به على المحتال عليه حالة ويدفع المحتال عليه الدين المحال به معجلا
وإن كان الدين على الحيل مؤجلا تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند حلول الاجل فلو مات الحيل بقی الاجل وإن مات المحتال عليه صار الدين حالا ويؤدى من التركة إن كان بها ما يفي بأدائه والا رجع المحتال بالدين أو بما بقي له منه على الحيل ليؤديه عند حلول الاجل

(١) يستفاد حكمها من رد المختار أوائل الحوالة فقرة ٢٨٨

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار من أواخر الحوالة فقرة ٣٩٥ من البرازية عن الطهيرية

(٣) يستفاد من رد المختار في أواخر الحوالة بالفقرة المذكورة قبله في تنبيه من الفتح

الفصل الرابع

(فيما يوجب بطلان الحوالة ومالا يوجبه)

(مادة ٨٩٧)

لا يرجع المحتال بدنيه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة بهلاك المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا بينة لكل من المحيل والمحتال ثانيهما أن يموت المحتال عليه مقلسا ولم يترك عينا تقى بأداء المحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلا بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مفلس فلا تبطل الحوالة^(١)

(مادة ٨٩٨)

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتفليس له ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة وعود الدين على المحيل^(٢)

(مادة ٨٩٩)

اذا غاب المحتال عليه من البلد ولو غيبة منقطعة فليس للمحال الرجوع بحقه على المحيل وإنما يكون له ذلك اذا ثبت موت الغائب^(٣)

(١) يستفاد حكمهما من الدررود المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٢ و ٢٩٣

(٢) يستفاد حكمهما من رد المحتار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣ بناء على قول الامام

المرجح في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكمهما من ابن عابدين نمرة ٤٠٦

(مادة ٩٠٠)

إذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل^(١)

(مادة ٩٠١)

إذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تتبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة

فلو أحال البائع غريمه على المشتري بثن المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أورد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما أذاه

(مادة ٩٠٢)

إذا أحال البائع أحدا بالثمن على المشتري فأذاه الى المحال له ثم استحق المبيع بالبيينة يرجع المشتري بما أذاه على البائع لا على المحال الذي قبضه وان لم يظفر بالبائع^(٢)

(مادة ٩٠٣)

إذا أحال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلك الوديعة قبل أدائها للمحتال بلا تعد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة ويبطلانها يعود الدين على المحيل^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والفقرة الاولى من التي بعدها من رد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٤

(٢) (ليس مذكورا مأخذها)

(٣) يستفاد من النذر ورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣

واستحقاق الوديعة للغير مبطل للحالة كهلأ كها

فان كان هلا كها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحالة بل يضمن المودع للحال قيمتها ان كانت من القيميات أو مثلها ان كانت من ذوات الامثال

(مادة ٩٠٤)

اذا أقال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حالة مقيدة بأدائه من العين المغصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الفاصب المحتال عليه قبل أدائها للمحتال فلا تبطل الحالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها^(١)

فان استحققت العين المغصوبة للغير بطلت الحالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

(مادة ٩٠٥)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بثمنه اذا أدى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل^(٢)

(١) يستفاد من الدرورد المختار من أوسط الحالة نمرة ٢٩٣

(٢) يستفاد من الدرورد المختار أواخر الحالة نمرة ٢٩٥

الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٩٠٦)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التملك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (١)

فاذا مات المحيل مديونا قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فما قبضه منه في حياة المحيل فهو له أى للمحتال وما لم يقبضه فهو فيه اسوة لغرماء المحيل

واذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالحصص التى أخذها الغرماء

(مادة ٩٠٧)

اذا مات المحيل وله ورثة لاغرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه الى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(مادة ٩٠٨)

اذا مات المحتال عليه مديونا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالحصص وما بقى للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتين بعدها من رد المختار وأواخر الحوالة ص ٢٩٤

(مادة ٩٠٩)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للحيل على المحتال عليه وكذا لو وهب المحتال مال الحوالة للمحتال عليه (١)

الفصل السادس

(في براءة المحتال عليه)

(مادة ٩١٠)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو بإحالة المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الحوالة (٢)

(مادة ٩١١)

إذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولولم يقبل بحيث لو كان غير مديون للحيل فلا يرجع عليه بشئ (٣)

(مادة ٩١٢)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فان كان مديونا للحيل سقط عنه الدين قصاصا وان لم يكن مديونا للحيل كان له ولو ورثته الحق في مطالبة به

(١) يستفاد من رد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٤ ومن التمتع من أوائل الحوالة نمرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أوسط الحوالة نمرة ٢٩٢ ومن أواخرها نمرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(مادة ٩١٣)

لا يصح ابراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه ^(١)

(مادة ٩١٤)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما تكره تحريماً اذا كانت
المنفعة مشروطة أو متعارفة ^(٢)

كتاب الوكالة

الباب الاول في ماهية الوكالة وشروط صحتها

الفصل الاول

(مادة ٩١٥)

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ^(٣)

(مادة ٩١٦)

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما
وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله ايضاً

(مادة ٩١٧)

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقاً ولا توكيل صبي يعقل
بتصرف ضار ضرراً محضاً ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الخامدية أواخر الحوالة نمرة ٢٤٣

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتيين بعدها من الدرر من أوائل الوكالة نمرة ٤٠٠

بالتصرف الذى ينفعه بلا اذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائرين الضرر والنفع ان كان مأذونا بالتجارة فان كان محجورا يتعقد توكله موقوفا على اذن وليه أو وصيه

(مادة ٩١٨)

تتعقد الوكالة بايجاب وقبول ويشترط علم الوكيل بالوكالة فان ردها الوكيل بعد علمه بها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد رده (١)

(مادة ٩١٩)

يصح ان يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا الى وقت مستقبل (٢)

(مادة ٩٢٠)

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لايعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة فى حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا (٣)

(مادة ٩٢١)

كل عقد جاز للوكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره (٤)

- (١) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ ونمرة ٢٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٣٧
- (٢) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٤٠ ومن أواخر الباب المذكور نمرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار نمرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة ٥٥
- (٣) يستفاد حكم صدرها من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة نمرة ٤٤٠
- (٤) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٤٠ من الهندية

فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإيفاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستئجار والرهن والارتهان والايداع والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فانه لايجوز

(مادة ٩٢٢)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعميمها بتعميمه فمن وكل غيره توكيلا مطلقا مفوضا بكل حق هو له وبالخصوصة في كل حق له صحت الوكالة ولو لم يعين الخاصم به والخاصم^(١)

(مادة ٩٢٣)

يصح تفويض الرأى للوكيل فيتصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص^(٢)

(مادة ٩٢٤)

إذا كان الامر مفوضا لرأى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيلا عن الموكل فلا ينعزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

(١) يستفاد من الدررورد المختار من أوائل الوكالة غمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن

تكملة رد المختار من أوائلها غمرة ٢٥٦

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والى بعدها من الدرر من أواخر فصل لا يعقد وكيل

البيع والشراء غمرة ١٤١

(مادة ٩٢٥)

. اذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لأحدهما أن ينفرد بالتصرف فيما وكل به إلا اذا كان لا يحتاج فيه الى رأى كإفاء الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصومة فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر في الخصومة لاحتضرتة فإن وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقاً^(١)

(مادة ٩٢٦)

اذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسماة ان وقت وقتنا أودكر عملاً معيناً يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وان لم تسترط وكان الوكيل ممن يعمل بأجر فله أجر المثل والا فلا^(٢)

الفصل الثاني

(في احكام الوكالة)

(مادة ٩٢٧)

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقراض اذا عقده الوكيل من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً وتتعلق به حقوقه سواء اضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(١) يستفاد من أوائل فصل لايعقد وكيل البيع من الدرغرة ٤٠٩

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة غرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة

غرة ١٣٩ ومنها غرة ١٥٢ ومن أواخر اجارة الانقروية غرة ٣١٥

وان كان ويكلا في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه يقع العقد له لاللوكل وان أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للوكل وتتعلق به حقوقه^(١)

(مادة ٩٢٨)

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للوكل ويكتفى فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار يقع للوكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه مالم يكن محجورا عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لالالى الموكل فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شئ مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات^(٢)

(مادة ٩٢٩)

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لابهما^(٣)

(مادة ٩٣٠)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) يستفاد حكمهما من الدر من أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢

(٢) يستفاد من الدر أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢

(٣) يستفاد حكمهما من الدر رد المحتار من أواخر كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢ وكذا ما عداها

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٩٣١)

يشترط لصحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوما عينا أو جنسا مع بيان قدره أيضا إن كان من المقدرات كالمكيلات والموزونات. ويكفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن^(١)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولا وفوض الامر في شرائه لرأى الوكيل صححت الوكالة وله أن يشتري من أى جنس ومن أى نوع أراد^(٢)

(مادة ٩٣٣)

إذا لم يكن الامر مفوضا لرأى الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكل بشرائه مجهولا جهالة فاحشة بجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الثمن

وإن كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صححت الوكالة وإن لم يبين الثمن

(١) يستفاد حكمها من الدرر تكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء فقرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء فقرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدها

وان كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فان بين الثمن أو النوع صحة الوكالة والافلا

(مادة ٩٣٤)

اذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشتري الوكيل خلافا فلا ينفذ شراؤه الاعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريرا نفذ على الوكيل ولا يتوقف على اجازة الموكل الا اذا لم يجد نفاذا على الوكيل بان يكون الوكيل صبيا أو محجورا^(١)

(مادة ٩٣٥)

اذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتة الا اذا كان خلافا الى خير^(٢)

فان عين الموكل الثمن واشتري الوكيل بأكثر منه فلا ينفذ على موكله مطلقا سواء كان وكيلا بشراء معين أو غير معين وان اشترى بأقل منه فان كان وكيلا بشراء معين نفذ على الموكل وان كان وكيلا بشراء غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه له بصفة فاشتري بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فانه ينفذ على الموكل

- (١) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غمرة ٤٠٠
(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية غمرة ٤٧٠ وحكم أول الفقرة الثانية من الهندية أيضا من الباب المذكور غمرة ٤٤٨ وحكم باقيها من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء في تكملة رد المحتار غمرة ٢٩٠

(مادة ٩٣٦)

إذا عين الموكل قدر الثمن لوكيله بشراء معين وأمره أن يشتريه به حالا فاشتره به نسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتره به حالا لزم الوكيل

وإن عين قدر الثمن لوكيله بشراء غير معين وأمره أن يشتري به حالا فاشترى به نسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشترى به حالا لزم الموكل ^(١)

وإن كان السعر معروفا عند الناس كثمان الخبز واللحم فلا ينفذ على الموكل إلا بثمان المثل ^(٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن دفعه للبائع ^(٣)

(مادة ٩٣٨)

إذا اشترى الوكيل بالشراء بثمان مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالبه به حالا فإن أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقدا فللوكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالا ^(٤)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية نمرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة نمرة ٤٠٣ بالعزوا إلى الدر وغيره

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتيها من الدر ورد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء نمرة ٤٠٣

(مادة ٩٣٩)

لا يجوز للوكيل بشراء معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له ما لم يشتره بثن أزيد من الثمن الذي عينه له أو بجنس آخر^(١)

(مادة ٩٤٠)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه^(٢)

(مادة ٩٤١)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه^(٣)

(مادة ٩٤٢)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعديده هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء وإن حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لاخذ ثمنه وتلف في يده أو ضاع لزمه أداء ثمنه^(٤)

(١) يستفاد من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٤

(٢) يستفاد حكمها من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدرغرة ٤٠٤ رد المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غرة ٤٠٣

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٩٤٣)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بنقصان لا يتغابن الناس فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف

فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأنقص منه فان باعه بأنقص منه وسلمه للمشتري لا يملكه والموكل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للوكيل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل

فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري^(١)

(مادة ٩٤٤)

اذا لم يقدر الموكل البيع بتمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فلا وكيل بالبيع أن يبيع بتمن حال أو مؤجل بأجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه على الموكل ان باعه بأجل طويل عما جرى به العرف عند التجار^(٢)

(١) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية نمرة ٤٥٨ ومنها في أوسط الباب المذكور نمرة ٤٦٢ ومن المذكر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١٠

(٢) يستفاد حكمها من المذكر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١١

(مادة ٩٤٥)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعه لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لأتقص منها ولو نقصا ناسيرا ولا مثلها ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لادونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل ببيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل

ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل ببيعه إذا كان من جنس تجارتهم^(١)

(مادة ٩٤٦)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيعه ولو صرح له الموكل بذلك^(٢)

(مادة ٩٤٧)

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفيلًا على المشتري بما باعه منه نسيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك^(٣)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ فقرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ فقرة ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ فقرة ٤٠٨

وان أمره الموكل أن لا يبيع نسيئة إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وان خالف لا ينفذ بيعه على الموكل^(١)

(مادة ٩٤٨)

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أو لم يعلم السابق من العقدتين يشترك المشتريان في البيع ويخير كل منهما بين الاخذ والترك^(٢)

(مادة ٩٤٩)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لاللوكل وللمشتري الامتناع من دفعه للوكل

وان دفع المشتري الثمن للوكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبتة به بعد دفعه^(٣)

(مادة ٩٥٠)

يجبر الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه ثمنه ان كان حالاً^(٤)

(مادة ٩٥١)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعه من ماله اذا لم يقبضه من المشتري^(٥)

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المحتار من أواسط كتاب الوكالة
نمرة ٢٦١

(٢) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الطحطاوى من أواسط باب عدل الوكيل
نمرة ٢٨٨ هـ

(٣) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الخامدية نمرة ٣٩٨

(٤) يستفاد حكمها من أواخر الباب الاول من كتاب الوكالة في الهندية نمرة ٤٤٣

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من أواسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع
نمرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدها

(مادة ٩٥٢)

الوكيل بالبيع الذي لأجره لا يجبر على تقاضى الثمن وقبضه من المشتري
وتجوز إحالة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٩٥٣)

الوكيل بالبيع المجهول له أجر على البيع كاللدال والسمسار يجبر على
تقاضى الثمن من المشتري وتحصيله منه

(مادة ٩٥٤)

إذا استحق المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن أن تقدمه إليه
سواء كان الثمن باقيا في يده أو سلمه إلى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به
بعد دفعه على موكله وإن تقدم المشتري الثمن إلى الموكل رجع عليه به (١)

(مادة ٩٥٥)

إذا وجد المشتري عيبا قديما في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل
أن كان تقدمه الثمن وإن كان تقدمه إلى الموكل فله أخذه منه (٢)

(مادة ٩٥٦)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري عيبا قديما فله أن يردّه
على وارث الوكيل أو وصيه فإن لم يكن له وارث أو وصى يردّه
على الموكل (٣)

(١) يستفاد حكمها من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية نمرة ٤٦٣

(٢) يستفاد حكمها من أوسط فصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد
الختار نمرة ٣١٦

(٣) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع نمرة ٤٦٢

(مادة ٩٥٧)

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمه إلا اذا
تعدى عليه أو قصر في حفظه (١)

الفصل الخامس

(في التوكيل بالخصومة)

(مادة ٩٥٨)

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق
العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وانما هر شرط للزومه (٢)
ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين الا اذا كان
العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٣)

(مادة ٩٥٩)

وكيل قبض الدين من قبيل الدائن يملك الخصومة مع المدين فان
أقام المدين عليه البينة على استيفاء المركل أو ابرائه تقبل بيته أما وكيل
التقاضى يقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل يقبض
العين لا يملك الخصومة (٤)

(١) يستفاد حكمها من أول العاشر من كتاب الوكالة في الانقروية نمرة ٤٥

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الانقروية
نمرة ٤ وكذا من الدرر وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الوكالة نمرة ٥٧

(٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والتقبض من الدر
ورد المختار نمرة ٤١٢

(٤) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والتقبض من الدر ورد المختار
نمرة ٤١٢ ومن تكملة رد المختار من المحل المذكور نمرة ٣٣٨ وكذا حكم ما بعدها
من النمرة الاولى ومن التكملة نمرة ٣٣٧

(مادة ٩٦٠)

ويكل الصلح لائمالك الخصومة وويكل الخصومة لائمالك الصلح

(مادة ٩٦١)

إذا كان الموكل بالخصومة مدعيا وغائب مدة سفر أو كان مريضا في المصر لا يقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم

وإن كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يخير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فإن رضى به لزمه برضاه^(١)

(مادة ٩٦٢)

يجوز للخدّرات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(مادة ٩٦٣)

عجز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه يوجب قبول توكيله بدون رضا خصمه

(مادة ٩٦٤)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم إذا كان الموكل حاضرا بنفسه مع وكيله في مجلس المحكمة^(٢)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدرر ورد المختار
نمرة ٤٠١ وكذا ما بعدها من المادتين

(٢) يستفاد حكمها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة رد المحتار نمرة ٢٦٠

(مادة ٩٦٥)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضرا أم غائبا صحيحا أم مريضا (١)

(مادة ٩٦٦)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله فى مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه

وإذا استثنى الموكل الاقرار فى توكيله صح توكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٢)

(مادة ٩٦٧)

يجوز للوكيل بالاجارة الخاصة فى اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للمستأجر (٣)

(مادة ٩٦٨)

الوكيل بالخصومة اذا أثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكلا عاما ولا يكون ضامنا لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى فى يده (٤)

(١) يستفاد حكمها من الانقروية وهامتها من أوائل الثانى فى التوكيل بالخصومة الخ غمرة ٥

(٢) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرر المختار غمرة ٤١٣

(٣) يستفاد حكمها من أول الخامس فى التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية غمرة ٣٧

(٤) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غمرة ٤٠٢

(مادة ٩٦٩)

تجرى النيابة في الاستحلاف لا الحلف فيملك الوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبو الصغير الاستحلاف فله طلب يمين خصمه ولا يحلف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه بمباشرة العقد أو صح اقراره على الاصيل^(١)

الفصل السادس

(في عزل الوكيل)

(مادة ٩٧٠)

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفاها وتحريرا بشرط علم الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير
فان تعلق به حق الغير كما اذا رهن المديون ماله وعند حلول الاجل وكل آنحربيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل واكلته بالعزل^(٢)

(مادة ٩٧١)

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وان تعلق به حق الغير الا في الوكالة ببيع الرهن اذا وكل الراهن العدل

(١) يستفاد حكمها من الدر من أو سط كتاب الدعوى نمرة ٤٢٥ و ٤٢٦

(٢) يستفاد حكم الغمرة الاولى والثانية من الدر وتكملة رد المختار من أوائل

باب عزل الوكيل نمرة ٣٥٦ ونمرة ٣٥٧ ونمرة ٣٥٨

أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية^(١)

(مادة ٩٧٢)

للوكل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيجب على ابقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزا الى أن يعلم الموكل^(٢)

(مادة ٩٧٣)

للوكل عزل وكيله بقبض الدين ان وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بحضرة لا يملك عزله بدون علم المديون فان دفع اليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين^(٣)

(مادة ٩٧٤)

تنتهي الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كما لو وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) يستناد حكمها من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر غرة ٤١٧

(٢) يستناد حكم فقرتها من الدرر ورد المختار غرة ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٣) يستناد حكمها والتي بمسدها من الدرر من أوائل باب عزل الوكيل

كتاب الرهن

الفصل الاول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ٩٧٥)

عقد الرهن هو جعل شئ مالى محبوبا في يد المرتهن أو في يد عدل
بحق مالى يمكن استيفاءه منه كالا أو بعضا^(١)

(مادة ٩٧٦)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوما مقدور التسليم
محوزا لامتنعقا مفردا لامشغولا بحق الراهن مميذا لامشاعا ولا متصلا
بغيره^(٢)

(مادة ٩٧٧)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون دينا ثابتا في الذمة أو موعودا به
أو عينا من الاعيان المضمونة فلا يصح الرهن بالامانات^(٣)

(١) تستفاد من أول كتاب الرهن من المذمومة ٣٠٧ ومن رد المختار غمرة ٢٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب
الرهن من المخذية غمرة ٤٣٢ و ٤٣٣

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز من الدرر
المختار غمرة ٣١٨

(مادة ٩٧٨)

يشترط لتسام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضا تاما وللراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة^(١)

(مادة ٩٧٩)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وان يتفقا على ذلك بعد العقد فان رضى العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن^(٢)

(مادة ٩٨٠)

لا يصح اشتراط تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين لادائه بل يصح الرهن ويبطل الشرط ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لايفاء الدين^(٣)

(مادة ٩٨١)

يجوز للديون اعطاء رهن واحد لعدة مدائنين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الرهن من الدرر نمرة ٣٠٨

(٢) يستفاد حكمها من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من

الهندية نمرة ٤٣٩ ومن الدرر من أول باب الرهن يوضع على يد عدل نمرة ٣٢٣ ٨١

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٨٦

وحكم الفقرة الثانية من أوائل باب الرهن يوضع على يد عدل من الدرر نمرة ٣٢٤

عند الكل بمقد واحد بلا تفصيل ويكون كله رهنا عند كل منهم
بدينه^(١)

(مادة ٩٨٢)

يجوز للدیون أن يستعير مال غيره ويرهنه بأذنه فان أطلق له المعير
الاذن ولم يقیده بشئ جاز له أن يرهنه بأي قدر كان كثيرا أو قليلا
وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء

وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للمستعير
مخالفته إلا اذا خالف الى خير بأن عين له المعير قدرا أكثر من قيمة
الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذا لم يتقص عن
قيمة الرهن^(٢)

(مادة ٩٨٣)

اذا رهن المستعير مال المعير بأذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس
للمعير أن يرجع في الرهن بعد تسليمه للمرتهن بل يحبس المرتهن الى أن
يستوفي دينه^(٣)

(مادة ٩٨٤)

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرتهن مال ولده لنفسه ويجوز
له أيضا أن يرهن مال ابنه الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير

(١) يستفاد حكمها من اندرورد المختار من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز
نمرة ٣٣٠

(٢) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب التصرف في الرهن الخ من اندرورد المختار
نمرة ٣٣٠ و٣٣١

(٣) لتصریحهم بصحة رهن المستعير لرهنه فيثبت له حكم الرهن للمالك الراهن
فيتمتع وجوع المعير فيه ويكون لازما حينئذ اهـ

وإذا رهنه بدين نفسه فهلك فإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين
يضمن الأب قدر الدين لا الزيادة^(١)

(مادة ٩٨٥)

لا يجوز للوصى رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم لنفسه وله
رهنه عند أجنبي بدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين
المطلوب لليتيم^(٢)

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٩٨٦)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن
يمسكه بدين آخر على الراهن سابق على العقد أو لاحق به
وفاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها فالمرتهن حق حبسه إلى
أن يصل إليه دينه بتمامه إذا كان الرهن سابقا على الدين^(٣)

-
- (١) يستناد حكمها من أوسط باب ما يجوز ارتهانه الخ من المذمومة ٣١٩
(٢) يستفاد حكم هذه المادة إلى قوله وله أخذ رهن الخ من أوسط باب ما يجوز
ارتهانه الخ من المذمومة المختار نمرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أول
فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين نمرة ٢١٧
(٣) يستناد حكم فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٤ و ٢٧٥

(مادة ٩٨٧)

المرتئن أحق بالرهن من الراهن واذا مات الراهن مديونا فالمرتئن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفى حقه وما فضل منه للغرماء^(١)

(مادة ٩٨٨)

الرهن لا يمنع المرتئن من مطالبة الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتئن مطالبتة به إلا عند حلول الاجل^(٢)

(مادة ٩٨٩)

اذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكف المرتئن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس به الى استيفاء ما بقى منه ولو قليلا^(٣)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين اكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدار ما عليه لأحدهما كان له أن يأخذه أما اذا لم يعين فليس له الاخذ لحبس الكل بكل الدين^(٤)

(مادة ٩٩٠)

لمعير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكك الرهن وتسليمه اليه إلا اذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضى المدة وله جبره بعد مضيا^(٥)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر غمرة ٢٧٤

(٢) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن غمرة ٣١٠

(٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر غمرة ٣١٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أواخر باب ما يجوز رهنه غمرة ٣٢١

(٥) يستفاد حكمها من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ١٧٣

(مادة ٩٩١)

لا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن لبيعته
لقضاء دينه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه^(١)

(مادة ٩٩٢)

اذا أراد المعير فكاك الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتن يجبر المرتن
على القبول ويرجع المعير على المستعير بما أذاه من الدين ان كان الدين
قدر قيمة الرهن وان أقل لا يجبر على تسلم الرهن فان كان أكثر فالزائد
تبرع فلا يرجع به على المستعير^(٢)

(مادة ٩٩٣)

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموتهما ويبقى
رهنا عند الورثة^(٣)

(مادة ٩٩٤)

اذا مات الراهن المستعير مفلسا يبقى الرهن على حاله محبوسا في يد
المرتن ولا يباع بدون رضا المعير^(٤)

(١) يستفاد حكمها من أواخر كتاب الرهن من الدرر ورد المختار غمرة ٣١٢ ومثله

في الدرر والسرمد لابن من أوسط كتاب الرهن غمرة ٢٥٠

(٢) يستفاد حكمها من أوسط التصرف في الرهن غمرة ٣٣١ من الدرر
ورد المختار

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غمرة ٢٨٦

(٤) يستفاد حكمها من الدرر من أوسط باب التصرف في الرهن الخ غمرة ٣٣٢

(مادة ٩٩٥)

إذا مات المعير مديونا يؤمر المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وإن عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتهن ولورثة المعير أن يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن^(١)

(مادة ٩٩٦)

إذا مات الراهن باع وصيه الرهن باذن مرتهنه وقضى منه الدين للمرتن فإن لم يكن له وصى ينصب القاضى له وصيا ويأمره ببيعه وقضاء الدين المرهون به من ثمنه^(٢)

(مادة ٩٩٧)

إذا مات المرتن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الدين^(٣)

(مادة ٩٩٨)

إذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين فإن اختلفا يضعه الحاكم عند عدل وإن شاء وضعه عند المرتن إذا كان مثل العدل في العدالة وإن كره الراهن^(٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٢

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٤

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٧٦

(٤) يستفاد حكمها من الهدية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع

على يدى عدل نمرة ٤٤٢

(مادة ٩٩٩)

إذا مات المرتهن مجهلاً للرهن ولم يوجد في تركته قيمة الرهن
تصير ديناً واجب الاداء من تركته وتقضى الورثة من الرهن مقدار
دين مورثهم^(١)

الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن)

(مادة ١٠٠٠)

كل تصرف من التصرفات المحتملة للفسخ كالبيع والاجارة والهبة
والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه
على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجاز له المرتهن
أو قضى الراهن دينه حينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة
المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل
الاجارة^(٢)

وكذلك اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن
ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه^(٣)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غمرة ٢٨٦

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرر

الختار غمرة ٣٢٩ و ٣٣٠

(٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٧

(مادة ١٠٠١)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلا في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا اذن الراهن وان فصل ذلك يكون متعديا ويضمن بتعدييه قيمة الرهن بالغة مابلغت^(١)

(مادة ١٠٠٢)

اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن يجيز المرتهن البيع فلا تصح بعد هلاكه الاجازة وللمرتهن الخيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن^(٢)

وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا اذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل الاجازة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(مادة ١٠٠٣)

اذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا اذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الاعداء الى المرتهن الاول فللراهن الاول الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول قيمة الرهن بالغة مابلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وان شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الاول بما ضمنه وبدينه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٠ و ٢٨٩

(٢) يستفاد حكمها مع فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٠

ولورهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول^(١)

(مادة ١٠٠٤)

يجوز للمرتهن أن يعير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده الى يده فان استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن فان هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك مجانا أى بلا سقوط شئ من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء

فان كان الراهن أعطى المرتهن كفيلا بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم الكفيل شئ بهلاك الرهن في يد راهنه لخروجه من حكم الرهن وان كان العقد باقيا

أما ان كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أى الزامه بتسليمه

فان مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة واعادتها الى يد المرتهن فالمرتهن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون بالمرتهن فيه^(٢)

(مادة ١٠٠٥)

إذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا اذن الراهن الحاضر أو بلا اذن القاضي لو الراهن غائبا فانه يضمن قيمتها^(٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتها من المذم من أوائل باب التصرف في الرهن نمرة ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن نمرة ٢٧٢

(مادة ١٠٠٦)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمنا الا اذا قيد الراهن بالمصرف فلا يجوز له السفر^(١)

(مادة ١٠٠٧)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن منقولاً كان أو عقاراً بدون إذن الراهن وله أن يؤجره باذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وان بطل الرهن

ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو اعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين

وان هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أى لاضمان على المرتهن فلا يسقط شئ من الدين

ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أجر عليه

ولواختلف الراهن والمرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فاقول للمرتهن والبينة للراهن^(٢)

(١) يستفاد حكمهما من الدررورد المختار من أواخر كتاب الرهن غمرة ٣١٥

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من الدررورد المختار من أوائل فصول في مسائل متفرقة من الرهن غمرة ٣٣٦ و ٣٣٧ وباقي فقراتها منهما من أوسط باب التصرف في الرهن غمرة ٣٣٠

(مادة ١٠٠٨)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانته تكون على المرتهن
والمصاريف اللازمة لنفقته كعمارة لوعقارا أو سقى الارض وتلقيح
الشجر وكل ما به اصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن

وكل ماوجب على أحدهما فأذاه الآخر فان كان أذاه بأمر القاضى
ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه به وان أذاه بلا أمر القاضى
فهو متبرع لارجوع له على الآخر بشئ مما أذاه (١)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

(مادة ١٠٠٩)

يجب على المرتهن أن يعتنى بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن
يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو فى عياله الساكنين معه
وما جرى مجراه من ياتمنه على حفظ ماله (٢)

(مادة ١٠١٠)

الرهن مضمون على المرتهن بهلاكه بعد قبضه بالاقل من قيمته
ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لايوم هلاكه (٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن غمرة ٣١٤ و ٣١٥

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن غمرة ٣١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن غمرة ٣٠٩

(مادة ١٠١١)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدر الدين سقط الدين بتمامه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن أو بأفة سماوية (١)

(مادة ١٠١٢)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمانها للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئاً عن تعديه أو تقصيره في حفظه أو حفظه عند غير من يأتئنه على حفظ ماله

(مادة ١٠١٣)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بمباقي له من الدين على الراهن وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدراً أو وصفاً في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

(مادة ١٠١٤)

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعود به بأن كان قدره ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل اقراضه كان مضموناً عليه

(١) يستفاد حكمها من الدر من أوسط كتاب الرهن نمرة ٣١٠ وكذا ما بعدها من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن نمرة ٢٦٥

بما وعد من الدين المسمى اذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو اقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه الدين للراهن جبرا فان كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيمته وان لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرهن بهلاك الرهن^(١)

(مادة ١٠١٥)

اذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد حالته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فانه يهلك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه الى الراهن وتبطل الحوالة وان كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن^(٢)

(مادة ١٠١٦)

اذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيمته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده^(٣)

وان ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

(١) يستفاد حكمها من الدر من أو سط باب ما يجوز ادتهانه غمرة ٣١٨

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أواخر فصل في مسائل شق الرهن غمرة ٣٣٨

(٣) يستفاد حكمها مع فقرتها من الهندية من أوائل الباب الثالث في هلاك المرهون

غمرة ٤٤٥ ومن الدر أيضا من أواخر باب الرهن بوضع على يد عدل غمرة ٣٢٦

(مادة ١٠١٧)

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فإن كان المستحق مشاعا بطل الرهن فيما بقي وان كان معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويحبس بكل الدين^(١)

(مادة ١٠١٨)

إذا سرق الرهن في يد المرتهن أو العذل بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة إلا إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضوعاً في حرز مثله^(٢)

(مادة ١٠١٩)

إذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فإنها تهلك مجاناً^(٣)

(مادة ١٠٢٠)

إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين^(٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرأواخر فصل في مسائل شتى الرهن غمرة ٣٣٧

(٢) يستفاد حكمها من تفقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٥

(٣) يستفاد حكمها من الدرمن أوائل فصل في مسائل شتى الرهن غمرة ٣٣٦

(٤) يستفاد حكمها من تفقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٦

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ١٠٢١)

إذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه
ان لم يدفعه ويفك الرهن^(١)

(مادة ١٠٢٢)

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه
بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وإن
كان الرهن دار سكناه وليس له غيرها

(مادة ١٠٢٣)

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة متقطعة بان لم يعلم مكانه
يرفع المرتهن الامر الى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه^(٢)

(مادة ١٠٢٤)

إذا خيف على الرهن التلف والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه
المرتهن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهناً مكانه وإن باعه
المرتهن بدون اذن الحاكم مع امكان الاستئذان قبل تلقه كان ضامناً
لقيمته بالغة ما بلغت^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة بعدها من رد المختار أو آخر باب ما يجوز

ارتهانه الخ نمرة ٣٢٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٦٩

(٢) يستفاد حكم هذه المادة من أو آخر باب ما يجوز ارتهانه الخ من الدرر والمختار نمرة ٣٢٣

(٣) يستفاد حكمها من أو وسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٢

(مادة ١٠٢٥)

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الراهن غائب يجبر الوكيل على البيع وان كان الراهن حاضرا لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم ويوفى الدين من ثمنه (١)

والوارث بعد موت الراهن كالراهن فما ذكر

كتاب الصلح

(مادة ١٠٢٦)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصلحين بتراضيهما (٢)

(مادة ١٠٢٧)

يصح الصلح عن الحقوق المقر بها المدعى عليه والمنكر لها والى لم يبد فيها اقرارا ولا انكارا (٣)

(مادة ١٠٢٨)

يشترط أن يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل يجوز أخذ البذل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط باب الرهن بوضع على يد عدل
نمرة ٣٢٥

(٢) تستفاد من الدرر أول كتاب الصلح نمرة ٧٢٤ ومن الهندية أول الباب الاول في تفسيره الخ نمرة ٢١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرر من أوائل كتاب الصلح نمرة ٧٢٥

وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوما ان كان مما يحتاج الى التسليم^(١)

(مادة ١٠٢٩)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكا للصلح وأن يكون معلوما ان كان مما يحتاج الى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضا وقت الصلح ان كان الصلح عن دين بدين من جنس آخر^(٢)

الفصل الاول

(في الصلح عن الاعيان)

(مادة ١٠٣٠)

اذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأقر المدعى عليه بها للمدعى وصالحه عنها بنقود معلومة أو بعقار معلوم أو عرض معلوم صح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للصلح وحق الشفعة لجار العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فان كان كل منهما عقارا وجبت الشفعة فيهما ويفسده جهالة البذل المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط^(٣)

- (١) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار نمرة ٢٠٣ و ٢٠٤
- (٢) يستفاد حكم أول هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار نمرة ٢٠٢ و ٢٠٣ وآخرهما من أوسط كتاب الصلح منهما نمرة ٢٢١ وأوسطها وهو كون البذل ملكا الخ من أوسط الباب الاول في تفسيره الخ نمرة ٢١٤ من الهندية
- (٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر ورد المحتار من أوائل كتاب الصلح نمرة ٧٢٥ و ٧٢٦

(مادة ١٠٣١)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأقر المدعى عليه بها وصالحه عنها بمنفعة كسكنى دار أو زراعة أرض مدة معلومة صح الصلح ويعتبر اجارة فيبطل الصلح بموت أحدهما ان عقده لنفسه أو بهلاك المحل في المدة

(مادة ١٠٣٢)

إذا ادعى شخص على آخر عينا في يده معلومة كانت او مجهولة وادعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصطلاحا على أن يكون مافي يد كل منهما في مقابلة مافي يد الآخر صح الصلح وكان في معنى المقايضة فتجرى عليه أحكامها ولا تتوقف صحته على العلم بالعوضين لعدم الاحتياج فيهما الى التسليم في هذه الصورة^(١)

(مادة ١٠٣٣)

إذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالبينة يسترد من بدل الصلح الذى قبضه المدعى مقدار ما أخذ بالاستحقاق من المدعى عليه ان كلا فكلا وان بعضا فبعضا^(٢)

(مادة ١٠٣٤)

إذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى

(١) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المختار نمرة ٢٠٣

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة

رد المختار نمرة ٢٠٨ و ٢٠٩

على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق إذا استحق بعضه
وإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه
ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق
وإن كان بعد الافتراق يبطل الصلح

(مادة ١٠٣٥)

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة
ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقابله من العوض
على المدعى ويرجع المدعى بالخصومة فيه والدعوى على المستحق وإن
استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلاً أو بعضاً
على حسب القدر المستحق إذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين
وإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير
جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل
ما استحق وإن كان بعد الافتراق يبطل الصلح كما تقدم^(١)

(مادة ١٠٣٦)

إذا ادعى حقاً في دار لم يبينه فصولح عن ذلك ثم استحق بعض
الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئاً من العوض وإن استحق كل الدار
يسترد العوض كله^(٢)

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار

نمرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوخر باب الاستحقاق نمرة ١٩٩

ومن أوسط الباب العسرون من الهندية من كتاب الصلح نمرة ٢١٢

(مادة ١٠٣٧)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت ولم يبد إقرارا ولا إنكارا ثم اصطالحا على شئ معين دارا أو عقارا أو عرضا أو نقدا يعتبر ذلك الصلح فداء من اليمين وقطعا للنازعة في حق المدعى عليه وبيعا في حق المدعى فتجربى عليه أحكامه^(١)

(مادة ١٠٣٨)

إذا كان للصبي المميز دين وكان مأذونا له بالتجارة وليس له بينة على الدين جاز له أن يصالح غريمه على بعضه أو على شئ آخر قيمته أقل من الدين وإن كان له بينة على الدين لا يجوز له ذلك^(٢)

(مادة ١٠٣٩)

إذا كان للصبي دين على آخر وكان له بينة عادلة أو كان المديون مقرا بالدين أو مقضيا عليه به فلا يجوز لو صبه أو لوليه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين وجب بعقده فإنه يجوز صلحه على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وإن صالح عن الدين على مال آخر إن كانت قيمته قدر الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وإن بغبن فاحش لا يجوز

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار نمرة ٧٢٦

(٢) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل كتاب الصلح

فان خشي الوصى أو الولي أن لا يثبت كل الدين بأن لم تكن له بينة والمديون منكر ويقدم على اليمين جاز للولي أو الوصى أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ١٠٤٠)

إذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدعي بينة تثبت بها دعواه فللوصي أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وإن لم تكن للدعي بينة فلا يجوز للولي أو الوصى أن يصالح على شيء ما (٢)

(مادة ١٠٤١)

إذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مديونه على تأجيل الدين إلى أجل معلوم (٣)

(مادة ١٠٤٢)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا إذن موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ١٠٤٣)

إذا وكل المديون وكيلًا بالصلح وكان مقرا بالدين فان أضاف الوكيل الصلح إلى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الا قوله وان صالح من الدين إلى آخر النقرة الاولى فانه يستفاد من

جامع الفصولين من أواسط الفصل السابع والعشرين غرة ٢٤

(٢) يستفاد حكمها من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غرة ٢٤٥

(٣) يستفاد حكمها من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غرة ٢٤٦

(٤) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أول الوكالة بالخصومة غرة ٦٣٥

وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضا ويطلب الوكيل ببدل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وان كان المديون منكرا فوكل وكيلا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل^(١)

(مادة ١٠٤٤)

لرب الدين أن يصالح مديونه على بعض الدين ويكون أخذا لبعض حقه وإبراء عن باقيه^(٢)

الفصل الثاني

(في أحكام الصلح)

(مادة ١٠٤٥)

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعى وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها ثانيا ولا يملك المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى^(٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر العاشر فيما يضمن به الوكيل الخ من كتاب الوكالة نمرة ٣٨ من الانقروية

(٢) يستفاد حكمها من أول فصل في دعوى الدين من الدرر المختار نمرة ٧٣٤ و ٧٣٥ من كتاب الصلح

(٣) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح نمرة ٢٠٦

(مادة ١٠٤٦)

إذا مات أحد المتصلحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى
الاجارة ومات أحدهما قبل مضي المدة يبطل بموته فيما بقى ^(١)

(مادة ١٠٤٧)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه بتراضيهما
وإذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبذل الصلح للمدعى عليه ^(٢)

(مادة ١٠٤٨)

إذا كان المدعى عليه منكرا لما ادعى عليه به وصالح المدعى على
بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاصمه في الدعوى
المصالح عنها ولا أن يحلفه اليمين ولا أن يفسخ الصلح ^(٣)

(مادة ١٠٤٩)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلا أو بعضا قبل تسليمه للمدعى
فإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير
جنسه ولكن ضاع قبل الاقتراق عن المجلس فلا ينقض الصلح ويلزم
المدعى عليه بمثل ما ضاع كلا أو بعضا سواء كان الصلح عن اقرار
أو عن انكار

(١) يستفاد حكم مجزها من أول الباب العشرون في الامور الخادنة بعد الصلح الخ
من الهندية فقرة ٢٦٠

(٢) يستفاد حكمها من اندر وتكملة رد المختار من أواخر كتاب الصلح فقرة ٢٣٠

(٣) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المختار فقرة ٢٠٦

وان كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضاء كله أو بعضه قبل تسليمه للدعي فان كان الصلح عن اقرار يرجع المدعي على المدعي عليه بالمدعي به كلاً أو بعضاً وان كان الصلح عن انكار يرجع المدعي الى الخصامة^(١) (اتهى)

(١) يستند حكم فقرتها من الدر وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الصلح نمر ٢١٢